٤١٥ ـ الفوائد الضيائية ، تأليف الجامي، عبدالرحمن بن أحمد

ف ٥ ج ـ ٨٩٨هـ. كتبه حسين بن محمد السلطي سنة ١٢٨٣هـ.

٢٥٦ق ١٤ س ٣٥,٥×٢٢ سم

٦٣٦٨ نسخة جيدة ، خطها نسخ جلي، طبع .

الأعلام ٤ :٦٧ هدية العارفين ١ : ٥٣٤

١ ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف ب ـ الناسخ

ج ـ تاريخ النسخ د ـ شرح الكافية لابن الحاجب

هـ ـ شرح الجامي على الكافية .

٨٨/١٢/١

١٠/١٨/١٤٠٧هـ

شرح على الكافية لابن الحاجب

فان قيل
لم جعل زيد فاعلا
وعمرو مفعولا دائما
في كلامهم قلت
لان زيدا من قوم النبي
صلى الله عليه وسلم وعمرا
من قوم ابي جهل ولذلك جعلوا
كذلك دائما شرح

مطلب مصدر مجهول
مضافا الى الفاعل والمفعول الفاعل
والمفعول محذوف والتقدير
مطلب المرء اباه [illegible]

واعلم ان كل قول لا دليل فيه
فهو غير ثابت فاضي من البغداد
وفعل الناس [illegible] [illegible] جمع الجوامع

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٧٦٨ ف ٨٩٢١ ٧

العنوان: الفوائد الضيائية

المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد الجامي - ٨٩٨هـ

تاريخ النسخ: ١٢٨٢هـ

اسم الناسخ: حسين بن محمد السلطي

عدد الأوراق: ٢٥٦ ق

ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلاة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين
بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية
للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده
الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمطتها
التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه
عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر
المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي
ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه
بحمد الله سبحانه بان يجعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه
هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدره به على
سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون
بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلاة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين

بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية

للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده

الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وكتبتها

في التحرير لولدي العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه

عن موجبات التلف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية

لانه للذي الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر

المبتدئين من اصحاب التحصيل وهو حسبي

ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه

بحمد الله سبحانه بان يجعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه

هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر بها على

سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا فلعله اتى

بذكره من غير ان يجعله جزءا من كتابه

حمد لغوي	شكر لغوي	حمد اصطلاحي	شكر اصطلاحي

مطلب

قال الفاضل الهندي رحمه الله بالمجد محضا
لنفسه بتجليها الى كتابه هذا
ولا ادري حتى يبعث الا ان الحمد اقطع ولا يقع

حاصل بالحقيقة استغراق وجنس وعهد خارجي
حمد عد في للفاعل استغراق وجنس وعهد خارجي
للمفعول استغراق وجنس وعهد خارجي
حاصل بالحقيقة استغراق وجنس وعهد خارجي

فائدة جليلة الكلام الى الاخبار

قوله كالعلة الغائية العلة الغائية ما يكون تقدمه في التصور وتاخره في الوجود وفيها
التي يتوقف تقدمه في التصور ولكنه لم يتاخر في الوجود والعلة الغائية تعلمه بهذا
وهو قال لان تعلمه الغائية

العلة الغائية ما يكون مقدما على الفعل تصورا وموخرا وجودا كالجلوس على السرير
الغائية

في سلك التعبير
والمراد بالخبر الكناية
وسقط الخبر

الالف
واللام لم اضيف وسقط الخبر
كالسلطان حذف الكاف وعوض عنه الالف واللام
ثم اضيف

قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره وما وقع على غير الاختياري كحمد الله
تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري اما باستقلال الذات فيها واما باعتبار كونها مبادئ افعال اختيارية
فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز او المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا او المحمود
عليه حقيقة امر آخر   قوله في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه انتهى وكلا المعنيين
ههنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لمحب كل احد وهو الله تعالى لانه يحب كل احد لرجوعه اليه واما غيره
فلا يحب الا احده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل احد من خلق ما يحمد عليه وبه
واستعداد الحمد والاثابة في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد متعلقا
لوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية ثابتة له تعالى وعن الافاضل من ترك جانب اللفظ كل غاية فالحق
ان الاصلح نظرا الى المعنى جعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف بارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد
ليكون اللفظ مفيدا الثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى دون غيره منه في الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد
المبني للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره ويريد بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى فيكون
المعنى الحامدية له تعالى مختصة به لا تتأتى من غيره فيكون حمدا له باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصي ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا اعلى واجل افراد الحمد ولهذا قاله نبينا ليلة المعراج
حين لاقى ربه سبحانه وتعالى ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشار به اشارة
دقيقة الى ما تقرر المشهور من ان الولاية افضل من النبوة   والصلاة على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى
الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه وهو انسان كذلك ويكون معه كتاب وشريعة والاصل
في الاضافة العهد الخارجي فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلعم وقد تكون للجنس والاستغراق فيكون
المعنى والصلاة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية التسجيع واما بحسب
المعنى فعلى الثاني ظاهر لانه اشمل واما على الاول فلذلك للتنبيه على انه عليه الصلاة والسلام يستحق الصلاة
بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بطريق الاولى   وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه
التزم اهل السنة ادخال على على الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي وآله وينقلون
في ذلك حديثا في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثاني يكون
ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول والمقام لا يسعه
في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متادبون بادابه

ويمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل حيث مثل هذا التاويل بانه يقال فقد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فيها يبطل هنا معنى الجمعية لم يكن نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا مشتركة ولو كانت باقية لزم ان لا يصدق الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تضم معها غيرها من الكلم عصام

قوله يبطل الخ من راجع كلامهم عرف انهم انما صرحوا بشمول الحكم في كل فرد لا بحسب الظاهر لكل فرد من حيث انه لا فرق بين الواحد والجماعة في مثل ذلك الحكم بخلاف نحو الرجال يحملون الصخرة فالحكم على الجماعة بحيث لو كل فرد بانه لا يحمل فكلا يجمع في الاول يبطل من حيث الحكم وليس مرادهم ان الجمعية يبطل بالكلية مع بقي اطلاق الجمع في الاثبات على واحد فقط ويصح اجراء احكام اللفظ المفرد عليه من التذكير والافراد نعته مثلا قوله لزم ان لا الخ ممنوع لان معناها عند من لا يقول بمفهوم المخالفة ومن يقول به لم يشترط عدم تحققها الممنوع هنا مع ان المثنى والجمع لم يعدوا من صيغ ما يعتبر مفهومه الا ان غلاء من قبيل العدد وهو ضعيف المفهوم وان قولهم في النفي لا انه وضع النفي لولا به ملك العبيد بانه يحنث بفرد واحد فلانه اشترط العرف بعموم السلب لا سلب العموم والله اعلم فناري

قوله فهذه اي هذه الالفاظ التي وضعت في العقل مستحضرة المعاني التي سيذكر ها في الكتاب على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيان انها واستعارة لاشارة اليها بما يستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المحسوسة التي وضعت من شأنها طيبة كهذا ليس من الكلم والكلمة بها ان الاشارة اي بفاته هذه المعاني حاضرة كمال علمه بها كانها بحضرة عنده وبخطاب على الاشارة اليها والاشارة الى كماله فطانة الطالب الى انه يبلغ مبلغا صارت المعاني كالمحسوسات عنده ومستحضرة فيه الى يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني عصام

قوله للعلاقة بين اي الجلب لتعلق ان يكون في تغاير لكلاما للعلاقة صفة لكل فيها وبعضها بحسب اللفظ ان يكون في تغاير كالاضافة للعلاقة حال من ان اي وانها اسند الى المضموم مفعول عليه جانب المعنى لا يضم وان لم يضم جانب اللفظ اجمع الى الابتداء بكونه عن الفاعل او المفعول به او كافية مضاف اليه لا شك لا اي مفعول لا يحل تحت المعنى وليس بفاعل ولا مفعول به والجواب عنه انه يصح ان يراد الى الى ما ضيف اليه الفاعل او المفعول به اذ اصح حذاف المضاف و الاكتفاء بالمضاف اليه عصام

كما لعنا المضاف اليه ق وكان جزء لا تستبين لالكاب بتغذيب اللفظ للشائكم على التوضيح لا عجب لا سوف الكلام

لان الكافية للعلاقة شيء معلوم لكل واحد وكل شيء بعد العلم وصاف وكل شيء قبل العلم غياب والمعنى يقتضي كونه صفة لان الى بمعنى لانه الحيز واللفظ يقتضي كونه حالا لانه يدل على كونه متعلق الكرة لانه الاصل في الظرف الوقوع بعد المعرفة ان يكون حالا لانه يدل على كونه متعلق نكرة او من قبل لان الاصل في الاشياء التنكير والتعريف ح

قوله وعلى آله كرر الجار رعاية للادب

قوله وعلى آله كرر الجار رعاية للادب لان تكرير المتعلق يستلزم تكرير المتعلق فيدل
على ان الصلاة على الآل نوع آخر ولا يتوهم ان افراده صلى الله عليه وسلم كذا ابلغ في الادب
مع الشمس باشانه وبين آله في صلاة واحدة تحاري

الاصل في اللام وان ضافته العهد

النظر ان يقول العلامة المشهورة فان الاستثناء مستفاد وضمير مؤنث اللفظ
يوجب تانيث المستثنى الا انه غلب جانب المعنى لانه ان يراد بالعلامة مذكر ولا
يرد ضمائر في عائد التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكر والمعنى مؤنث او
بالعكس عصام
سنة النفس

وعن زيد من علم زيد عمرا قائما الذي علم زيد في غار وعن الغلام منه الذي علم زيد عمرا اياه قائم و عن
المفعول الثالث من اعلم ... الذي اعلم ... زيد عمرا اياه ... و عن المصدر
الموصوف من ضربت ضربا شديدا الذي ضربته ضربت ... غير الموصوف اذ
لا فائدة فيه و اذا اخبرت عن الظرفين في مررت يوم الجمعة وجلست مكانك الذي ... فيه يوم الجمعة
والذي جلست فيه مكانك و عن المفعول معه في ضربت وزيدا الذي ضربت اياه زيد و عن خبر كان
في كان زيد قائما الذي كان زيد اياه قائم و عن المستثنى في جاءني القوم الا زيدا الذي جاءني القوم الا
الا طلعت الشمس و عن المضمر في ذهبت الذي ذهبت انا و عن ... قائم ... في علم ... زيد
الذي قام زيد ... و عن المقطوع من قام زيد ...
و عن الحي ... الاضافة في ضربت غلام زيد الذي ضربت غلامه زيد و عن البدل في مررت برجل اخيك
الذي مررت برجل به اخوك و عن البدل ... الذي مررت به اخيك رجل و اذا اخبرت بالجملة ... عن المبتدا من زيد منطلق ...
هو منطلق زيد و عن الخبر الذي زيد هو منطلق و ... ان زيدا اخوك الذي ... اخوك
زيد و عن خبر ... ان زيدا هو اخوك كاملة

قوله وعلى اله وصحبه ... بالادب

قوله وعلى اله ... عاية للادب لان ذكر المتعلق ... يستلزم
على ان الصلاة على الال ... وانه صلى الله عليه وسلم
مع ... في صلاة واحدة

الاصل في اللام والاضافة العهد

النظر ان يقول العلامة المشهورة ...
... ما الذي اتى ... في ...
... والثاني اذا كان اللفظ ...
بالعكس
... اللفظ

[illegible]

قوله وعلى آله [illegible]

قوله وعلى آله كرر الجار رعاية للأدب لأن [illegible] المتعلق يستلزم [illegible]
على أن الصلاة على الآل [illegible] ولا يقال ان افراده صلى الله عليه [illegible]
[illegible] وبآله في صلاة واحدة [illegible]

الأصل في اللام والإضافة العهد

[illegible] للعلامة المشهورة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
عصام

[illegible]

حقيقة او حكما فهلا كان
كزيد وضرب وكلمى كالمنو
اصلا ولم يضع له لفظا
هو وانت وانا واعلم
والمحذوف لفظ حقيقة
وكلمات الله فلا
كلمات الملائكة والجن
والنصب والاشارات
وانما قال لفظ ولم يقل
لازمة لعدم الاشتقاق
شي بشي بحيث متى
الثاني فيل تخرج عنه
اذا اطلق مع ضم
صحيحا واطلاقا

سانه في محاوراتهم
معنى المعنى ما يقصد
قصدا فهمي بمعنى
المعنى ما هو في الوضع
ت والالفاظ الدالة
فروقا الى الموضوعة
وضعها لغرض التركيب
ظ بازاء بعض اجزائها
القصد وهو اسم من
الكلمات المفردة بازاء
بنوعها المفرد فلما انه
شيا بالقياس الى الفاظها
نه ليس هنا لفظ وضع
افراده الفاظ كلفظ

حقيقة او حكما مهملا كان او

كزيد وضرب وكحكمي كالمنوي في

اصلا ولم يضع له لفظ واما

هو وانت وآجر واعليه احكام

والمحذوف لفظ حقيقة لا حكما

وكلمات الله فلا فيها

كلمات الملائكة والجن

والنصب والاشارات

وانما قال لفظ ولم يقل

لا زم لعدم الاكتفاء

شيء بشيء بحيث متى اطلق

الثاني فيل يخرج عنه وضع

اذا اطلق مع ضم

صحيحا واطلاق الحرف

في مجاوراتهم

المعنى ما يقصد

فهم معنى

ما خوذ في الوضع

الالفاظ الدالة

والمجاز الموضوعة

وضعها لغرض التركيب

بازاء بعض افرادها

قصد و يفهم من

الكلمات المفردة بازاء

المفرد فلنا انه

بالقياس الى الفاظها

ليس ههنا لفظ وضع

افراده الفاظ كلفظ

حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا فاللفظ الحقيقي
كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا ولم يضع له لفظ وانما عبر واعتبر بالاستعارة لفظ المنفصل له من نحو
هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة
والمحذوف لفظ حقيقة لا حكما لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس
كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود
والنصب والاشارات خارجة عن اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها
وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة بينهما
لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء
الثاني فيلزم ان يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل
اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا
صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال

المراد

المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم
وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد
بشيء وهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى
المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع
فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت فروع الا بقي الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله المعنى اذ وضعها لغرض التركيب
لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف
يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من
ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا انه
الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها
الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس ههنا لفظ وضع
بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ

فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع واما العرض فهو الموجود في موضوع

واما اقسام العرض فتسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال واما الكم فهو الذي يقبل المساواة لذاته وينقسم الى منفصل كالعدد والى متصل قار الذات وهو المقدار كالخط والسطح والثخن والى متصل غير قار الذات وهو الزمان واما الكيف فهو هيئة في شيء لا يقتضي لذاته قسمة ولا نسبة وينقسم الى كيفيات محسوسة راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل والى كيفيات نفسانية وهي حالات في ابتداء تحققها وملكات كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك والى كيفيات استعدادية نحو الدفع او نحو الانفعال كاللين والى كيفيات مختصة بالكميات كالمثلثية والمربعية والزوجية والفردية

واما الاين فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان او الآن واما الاضافة فهي حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة واما الملك فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله ككون الانسان متعمما ومتقمصا واما الوضع فهو هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسبب تاثيره في غيره كالقاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة تحصل للشيء بسبب تاثره عن غيره كالمتسخن ما دام يتسخن

وينقسم الى منفصل والى متصل فتدبر

الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقو[ض] بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الو[ضع] فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو ما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وقيل انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد انما هو بعد الوضع فينبغي ان يركب فيه تجوز كما ركب في مثل من قتل قتيلا وقد قام مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ولا يذهب عليك ان ما نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان نكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الـ المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه يغاير

الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقو...

بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوض...

فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الم...

الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو ما الجزء على انه صفة للمعنى ومعناه ح

ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وقيل انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى

المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان

اتصاف المعنى بالافراد انما هو بعد الوضع فمعنى انه مركب فيه تجوز

كما مركب في مثل ان قتل قتيلا وقام فرفعه على انه صفة اللفظ

ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ولا يدخل فيه ما ان نكتت

في ايراد اخذ الوضع جملة فعلية والآخر مفرد او كان نكتة فيه

التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف

الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من

المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه

صحة الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن

[illegible]

مقولات العشر منظوم في البيت زيد الطويل الازرق ابن مالك في بيته بالامس كان متكي بيده غصن

لواه فالتوى فهذه عشر مقولات سوى

فصل في المقولات العشر اعلم ان جوهر وتسعة اعراض وهي الكم والكيف والاين والمتى والوضع

والملك والاضافة والفعل والانفعال فان علمت ان زيدا طويل

او قصير فقد علمت الكم وان علمت انه ابيض او اسود او مريض او صحيح فقد علمت الكيف وان علمت انه في اي

مكان كان فقد علمت الاين وان علمت انه في اي زمان فقد علمت المتى وان علمت انه قائم او قاعد فقد علمت

الوضع وان علمت انه لابس القميص او الجبة فقد علمت الملك وان علمت انه ابن زيد او اخ عمرو فقد علمت

الاضافة وان علمت انه يشرب او يأكل او يعطي او يمسك فقد علمت الفعل وان علمت انه متأثر من حرارة

النار او برودة الهواء فقد علمت الانفعال والله اعلم

الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع
فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك عموم كلي يتناوله
الموضوع له في تعريف المفرد وهو ما يجوز على انه صفة للمعنى ومعناه ح
ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وقيل انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان
اتصاف المعنى بالافراد انما هو بعد الوضع فمعنى ان يركب فيه تجوز
كما يركب في مثل بني فلان [illegible] واما رفعه على انه صفة اللفظ
فمعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يذهب منه بما ان نكتة
في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان نكتة فيه
التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف
الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من
المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه
صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له

بحسب

بحسب الزمان وبهذا القدر كان الصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة
مثل الرجل وقائمة وبصري فان لها قد يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى
لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي
مثل عبد الله علما اذا قلنا فيه مع انه يعرب باعرابين ولا يخفى على الفطن
العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب
وفيما اقترحه صاحب المفصل في تعريفه الكلمة حيث قال هي اللفظة
الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج به عنه فانه لا يقال
له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما بعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب
كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون
الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر
الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا يستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء

يدل على وجود اللافظ ولا يكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر

فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهى اى الكلمة اسم

وفعل وحرف اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانه

اى الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهى اما ان

صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اى في نفس الكلمة والمراد بكون

المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى

لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل

معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله

بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك في بيان حد الاسم انشاء الله تعالى

الثانى وهو ما لا يدل على معنى في نفسه كمن والى فانهما تحتاجان

في الدلالة على معنيهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة و

في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لانه

في اللغة الطرف وهو وقع طرفا اى في جانب مقابل للاسم والفعل حيث

يقع عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول

يدل على وجود اللافظ ولا يكون بالطبع كدلالة اخ على وجع الصدر

فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم

وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانه

اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان

صفتها انه تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون

المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى

لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على

معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله

بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك في بيان حد كل من الاسماء الثلثة

الثلث وهو ما لا يدل على معنى في نفسها كمن والى فانهما تحتاجان

في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة و

في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لانه

في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث

يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول

يدل على وجود اللافظ وما يكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر
فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم
وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها
اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان
يصح ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية او لا يصح انها لا تدل على معنى في نفسها بل على
معنى محتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله
بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد كل منها ان شاء الله تعالى القسم
الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها حرف كمن والى فانهما محتاجان
في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة
في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف
في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للكلام والفعل حيث
يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول هو ما

يدل

يدل على معنى في نفسها اما ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه
بهيئتها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين
يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صيغتها
اما لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني
وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ
من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على
مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه
حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك
لانه قد علم بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج
الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد
الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم

الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عنه ايضا بالاستقلال وبعدم الاقتران

والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم

لكل منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد

ههنا الا المعرف الجامع المانع وقد ذكر المص حيث اشار الى الحد ودليلها

في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها

فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع **الكلام** في اللغة ما يتكلم به

قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين

حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل

هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما

بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد

نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب

فائدة تامة فقوله ما تضمن كلمتين يشمل المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير

الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد

خرجت المركبات الغير الكلامية مثل ضرب زيد وضربت وزيد قائم فانشائية

نحو غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية صح

مثل

مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظ و

والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان

اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم

او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة

المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب

زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اسم علم

ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيدا فانما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب

المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى

فانه صريح في ان الكلام هو ضربت ومتعلقاته خارجة عنه ثم اعلم ان

صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة

وكلام المص ايضا ناظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر

الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة

قيده به ليصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا

بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود

الاستقلال في الدلالة والقصد ههنا تعريفها بالاستقلال وعد

والاسم ههنا عرف بالاستقلال وحد الفعل بعدم الافتر

لكل منها معرفا جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس

ههنا الا المعرف الجامع المانع وقد دل المصنف حيث اشار الى

في ضمنه دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم

فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع **الكلام** واللغة

فلهذا كان اوكثر او في اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن

حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن

هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا

بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد اي اسناد احدى الكلمتين الى

نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث

فائدة تامة فقوله ما تضمن والمهملات والمفردات والمركبات

الكلامية وبقيد تضمنا كلمتين خرجت المهملات والمفردات

خرجت المركبات الغير الكلامية مثل ضرب زيد وضربت وزيد

مثل

لانه قد يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة لا مرادفا لها اي لا يحصل

فلذا اي الكلام لا يتأتى الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه

او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل

واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى

ستة ثلثة منها ما يجتمع فيه جنس واحد اسم اسم فعل فعل حرف حرف وثلثة منها

من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف وقد تبين ان الكلام

لا يحصل بدون الاسناد فالاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما

لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل اما الاقسام الاربعة الباقية ففي

فعل فعل وحرف حرف كلاهما منتفيان اما في الفعل والفعل وفي الفعل والحرف فالمسند

اليه منتف وفي الاسم والحرف احدهما منتف فان الاسم ان كان مسندا

فالمسند اليه منتف وان كان مسندا اليه فالمسند منتف ونحو يا زيد بتقدير

ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم

الذي هو المنوي في ادعو وهو اي الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى

في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول

قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه

راجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه

في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي

لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره اي

حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحقيقه

ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته و

موجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ

في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة

غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات

كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا

وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء

فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه

وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة

الدالة عليه واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا

لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة و لا ثنائى اى لا يحصل

فلذا اى الكلام الا فى ضمن اسمين احدهما مسند و الاخر مسند اليه

او فى ضمن اسم مسند اليه و فعل مسند و فى بعض النسخ او فى فعل

واسم فان التركيب الثنائى العقلى بينها … الاقسام الثلثة يرتقى الى

ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم اسم فعل فعل حرف حرف و ثلثة منها

من جنسين اسم و فعل اسم و حرف … فعل و حرف فاشار الى ان الكلام

لا يحصل بدون الاسناد فالاسناد لا بد له من مسند و مسند اليه و هما

لا يتحققان الا فى اسمين او اسم و فعل اما الاقسام الاربعة الباقية فح

رف و حرف كلاهما منتفيان و فى الفعل و الفعل و فى الفعل و الحرف فالمسند

اليه منتف و فى الاسم و الحرف احدهما منتف فان الاسم ان كان مسندا

فالمسند اليه منتف و ان كان مسندا اليه فالمسند منتف و نحو يا زيد بتقد

ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف و الاسم بل من تركيب الفعل و الاسم

الذى هو المنوى فى ادعو و هو انا الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى

فى نفسه اى نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول

وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان
يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على
متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها
والة لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان [illegible] يتعقل قصدا
ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه
واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها
او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة
بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون الة
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف ما دل على معنى في غيره
واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته
في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية فهي

هذا الكتاب بالضم الجر وكاف نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة
عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة
المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا
المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير
الى المعنى لعدم سبق ذكر فيها ما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة
ولهذا جزم المصنف بذلك برجوعه الى المعنى ومما يكشف من التحقيق ظهر انه لا
لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل
ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها وذكر متعلقاتها
اجمالا في تعقلها من غير حاجة الى ذكرها لكنه لما جرت العادة بانها لم يستعمل
في معنوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم
ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها
معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف وما كان
الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان

ذلك المعنى مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل أخرج بقوله

غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أي غير مقترن معه أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن

اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الأولى خرج

الحروف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران أن يكون بحسب

الوضع الأول فيدخل فيه أسماء الأفعال لأن جميعها إما منقولة عن المصادر

الأصلية سواء كانت الفعل فيه مستعملا نحو رويد فإنه يستعمل مصدرا أيضا

أو غير مستعمل نحو هيهات فإنه وإن لم يستعمل مصدرا إلا أنه على وزن قوقاة

مصدر قوقى أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتا نحو صه ومه

أو عن الظرف أو الجار والمجرور نحو أمامك زيدا أو عليك زيدا فليس شيء منها

بالدال على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول وخرج عنه الأفعال

المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناهما به بحسب أصل الوضع

وخرج عنه المضارع أيضا فإنه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال

يدل على أنها معينين من الأزمنة الثلاثة فيدل على واحد معين أيضا

في ضمنها أقول لا يقدح في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه

نعم

نعم يقدح في إرادة المعين الآخر مكانه وفي الدلالة منه الإرادة **ومن خواصه**

منبها على حد الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال

ومن خواصه تنبيها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وفيه التعقيب على

أنها ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد

في غيره وهي إما شاملة لأفراده فهي خاصة له كالكاتب بالقوة للإنسان أو

غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام أي لام التعريف

فلو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله صلى [الله عليه وسلم]

ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام

إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه من أن أداة التعريف هي اللام

وحدها وزيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وأما الخليل

فقد ذهب إلى أنها أل كهل والمبرد إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها وزيدت

اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم

لأنه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف

لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وبهذه

لحاصلة منها جميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء

الاشارة وغيرهما كالموصولات وكذلك سائر الخواص المذكورة هنا

ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لان اثر حرف الجر لفظا

في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول

حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل

الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية

فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل بان تختص بما لا يختص

به الاصل اعني الفعل او تزيد عليه بان تعم الاسم والفعل **ومنها**

دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله

تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم

به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به **ومنها** الاسناد اليه هو بالرفع

عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول

او اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به

كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون

ابدا مسندا

١٠

ابدا مسندا لفظا فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه **ومنها** الاضافة

اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها

بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به

وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع

مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل

المصدر اي يوم نفع الصادقين فان الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا مختصة

بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد

فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا **وهو** اي الاسم قسمان

معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما

ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني

الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني

الاصل مبني **فالمعرب** اي الذي هو القسم من الاسم **المركب** اي الاسم

الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم

وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا

ومنها الاسماء المعدودة نحو الف با تا ثا وزيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك
من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يناسب اي لم يكن له مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالالف
واللام فيه للعهد وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف فبهذا القيد خرج مثل
هؤلاء فان هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت
فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب
اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب
وهو الظاهر في كلام الامام عبد القاهر فاعتبر المص مع الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وقوع الاعراب
بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك لم يقل يعرب الكلمة
وفي تعريفه وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف

آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف
به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
بالسماع منهم فان العارف باحكامها بذلك مستغن عن النحو ولا فائدة
له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان
يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم
فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف في تعريفه وجب ان يعرف اولا بانه مما
يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي
ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما
فعل المص رحمه الله وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه
من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا
بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف
او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان
اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة

عليه في العامل ان يعمل بعض منها اختلاف فاما يعمل البعض الا ...

اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا ...

ضربت زيدا والى ضاربه زيدا فان العامل في زيدا في هذا الص...

والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظ...

على المغير اي يختلف لفظا اخره او تقديرا او على المصدر تميزا ا...

لفظا او تقديرا فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت ...

وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فا...

وقفنا فتى انقلبت لها الفا فصار الاعراب تقديرا فا...

والتقدير اي اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا الي...

قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين و...

فتى ومجموعا فانه قد اختلف فيه العوامل ولا اختلاف في...

بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب ...

وكذا الحال في التثنية والجمع فان اخر المعرب في هذه ا...

باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يختلف ...

بسم الله الرحمن الرحيم

من العبد الداعي خادم العلم الشريف واهله سعيد • الى الفاضل الكريم •
والصديق الحميم • والضيف الوثيق • والخل الوثيق • زبدة الامجاد •
وسلالة العباد • ونظام الامور والمعالي • وعماد الاكابر والاعالي •

للحاج موسى البخسي • اعاذه الله تعالى •
من المكاره والازمات • وافاض عليه •
من الاعطاف والهبات •

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته • اما بعد • فاني احمد اليك الله
الذي لا اله الا هو • اما بعد • فالمسؤول من الله المنان • ان يديمك
وعيالك وذويك في ايمان وامان • ووقاية من شدائد الزمان •
اما بعد • فانك عندي بالمنزلة التي تعلمها من العزة • والقرب والزلفى
ولقلبي نيل الغلق من المحبة • والشوق بحيث لا تسطر في كتاب •
ولا تفي بها الخطاب • وقد ارسلت اليك هذه الرسالة •
ثقة بتلك المقالة • واعتمادا على الوعد الموعود • والامر المعهود •
فان انت صدقت المقول • وارسلت ما وعدت بيد هذا الرسول •
فانك من الصديقين • وخلص الصالحين • واني لك على قدم الاخلاص
من القائمين • وبطول بقائك من الداعين • ما دمت حيا • جعلك الله
مرضيا •

عليه في العمل بان يعمل بعضها اختلاف ما يعمل البعض الآخر فانما خصصنا
الاختلاف بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وان
ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور مختلف بالشخص
والنوعية ولكن مع ذلك آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب
على التمييز اي يختلف لفظا آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا
لفظا او تقديرا فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد
وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي
وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديرا والاختلاف اللفظي
والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل
قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى ومجموعا فانه قد اختلف فيها العوامل ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة
بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة
الجر وكذا الحال في المثنى والجمع فان آخر المعرب في هذه الصور مختلف
باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يختلف الاختلاف

لا في آخر

لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة
لمبنى الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليها الاعراب بل هناك حدوث
الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف
حكم آخر فلو لم يذكر احد الحكمين في الماخذ لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة
لم تذكر هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا
يكون من الخواص الشاملة **الاعراب** ما اي حركة او حرفا اختلف آخره اي
آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بذلك الحركة او الحرف وحين
يراد بما الموصولة الحركة والحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو انتقض
على نحو هما فرضا بالسبب المفهوم من قوله به فان المتبادر من السبب هو
القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج
حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكنه اختلاف هذه الحركة على
آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه مما قبل يا المتكلم وهذا
القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني وكأنه اراد بهذا المعنى

حيث قال ليس هذا من تمام الحد لأنه خارج عن الحد واللام في لبيان متعلق
بل هو خارج عن الحد يعني وضع الإعراب المفهوم من فحوى الكلام فائدة بعيدة
عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف
آخره لبدل الاختلاف أو غاية الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية وا
والمفعولية والإضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه أي على
على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود أو الاستيلاء
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه وهي إذا تداولوه أي أخذه جماعة واحد
بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع في
فإذا تلك المعاني المقتضية للإعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير
مجتمعة للتضاد بينها ينبغي أن تكون علاماتها أيضا كذلك فوقع
بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع أصل الإعراب للدلالة على تلك
المعاني ووضع بحيث تختلف آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني ولما
جعل الإعراب في آخر الاسم المعرب لأن نفس الاسم يدل على المسمى والإعراب
على صفته وكما أن الصفة متأخرة عن الموصوف فالأنسب أن يكون

الدال عليها أيضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من أعرب إذا
أوضحه فإن الإعراب يوضح المعاني المقتضية أو من عربت معدته إذا
فسدت على أن تكون الهمزة للسلب فيكون معناه إزالة الفساد ويكون
به لأنه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وأنواعه أي أنواع إعراب
الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر هذه الثلاثة مختصة بالحركات والحروف
الإعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية أصلا بخلاف الضمة والفتحة
والكسرة فإنها تستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الإعرابية
على قلة فالرفع حركة كانت أو حرفا علم الفاعلية أي علامة كون الشيء
فاعلا حقيقة أو حكما ليشمل الملحقات بالفاعل أيضا كالمبتدأ والخبر
وغيرهما والنصب حركة كان أو حرفا علم المفعولية أي علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة أو حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان أو حرفا علم
الإ[illegible] أي علامة كون الشيء مضافا إليه وإذا كانت الإضافة
بسبب [illegible] يحتج إلى إلحاق هاء المصدرية إليها كما في الفاعلية والمفعولية
ولما أعطى الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية لأن الرفع ثقيل

حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد و

باو خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من في

عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلاف

اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني

والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفا

على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الور

يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه واذا تداولوه اي

بعد واحد على سبيل المناوبة فالبدلية لا على سبيل

فاذا ثبت ان المعاني المقتضية للاعراب المعرب معاقبة

مجتمعة لتضادها ينبغي ان تكون علاماتها ايضا

بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصطلاح للدلالة

المعاني ووضع بحيث تختلف اخر المعرب لاختلاف

فجعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لا في نفس الاسم بدل

على صيغته وكذلك ان الصفة متاخرة عن الموصوف في

حيث قال ليس سد امن ثم الحد لانه خارج عن الحد و

باو خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المعنوم من فحو

عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلا

اخره لتبدل الاختلاف او غاية الاختلاف على المعا

والمفعولية والاضافة المعنوية على صيغة اسم المف

على المعرب متعلق بمعنوية على تضمين مثل معنى الو

يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا اخذ و لو اي

بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل

فاذا اخذ ولك المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاو

مجتمعة لقضايتها ينبغي ان تكون علاماتها ايضا

بينها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للد

المعاني ووضع بحيث تختلف اخر المعرب لاختلاف

فجعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل

على حقيقته وكذلك ان الصفة متاخرة عن الموصوف ف

والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه
علامة غير الجر جعل علامة له والعامل لفظا كان او معنويا ما به
يتقوم المعنى المقتضي اي به يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة
على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به يحصل معنى
الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به
يحصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء
عامل اذ به يحصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل
وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من
وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما
بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات
الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال

الثلث

الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا
اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا
وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية
فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني
مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو
ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة
الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر
كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع
للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب
زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي
يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة

وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي

لام هنا اذ اصله فوه وذو ومال وهو لفيف مقرون بالواو لان اذ اصله

ذوو واما اضيف فو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف

الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا وبالالف

نصبا وبالياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة

بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى

والمجموع منها معرب باعراب المثنى والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء

بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا

فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون

مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم

فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا

يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب

هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم

بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون

بينهما وبين

وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوى

لامه هاء اذ اصله فوه وذو ومال وهو لفيف مقرون بالواو اذ اصله

ذوو واما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف

... بالواو فعا والالف

... اذ مصغرها معربة

... ومصحيه اذ المثنى

... بندين العبدين اكتفاء

... لم يكن مضافه اصلا

... فينبغي ان يكون

... مضافة الى يا المتكلم

... الشرط بالمثال لئلا

... ما جعل اعراب

... جمع المذكر السالم

... ذلك لئلا يكون

بينهما وبين

بينهما وبين الاحاد وقفة ومنافرة تامة واما اضمار واسما

سنة لان اعراب كل من المثنى والجمع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل

اعراب علما واما اضمار وهذه العلما الستة لما بينها المثنى وكو

معانيها مبنية عن تعدد وكون حروف صالح للاعراب في اواخرها

حين الاعراب سماعا بخلاف ساير العلما المحذوفة الاعجاز كيد ودم

ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب

المثنى فاعلم به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا

مضافا اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر واما فيه بدلك

لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب

بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين

فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل

واعرب بالحركات التى هى الاصل لكنه يكون حركاته تقديرية لان اخره الف

يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين

ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعى جانب

معناه الذي هو الغرض واعرب بالحروف التي هي الغرض نحو جاءني كلاهما
ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك فهذا كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا
الى مضمر واثنان وكذا فرع اثنان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها
بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا ومنها جمع المذكر
السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل
فيه نحو سنين وارضين فيما يمكن فانه مذكر لكنه يجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو اولو جمع ذو ولا عد لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
التسع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة والا لكان جمع ثلثة
والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق
ثلثين على تسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي
وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا كذلك في الجموع بالواو
رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع
ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد والفرع اعرابهما فرع فلذلك للاعراب

معناه الذي هو الغرض فاعرب بالحروف التي هي الغرض نحو جاءني كلاهما
ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا
الى مضمر واثنان كذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها
بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا ومنها **جمع المذكر**
السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل
فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لكنه يجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو اولو لكونه ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها
السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة
والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة من افراد العشرة واطلاق
ثلثين على تسعة لانها ثلثة من افراد الثلثة وعلى هذا القياس البواقي
وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في الجموع بالواو
رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع
ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف صالح للاعراب

وهو علامة

وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون
اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف
الثلثة لوقع الالتباس فلو خص المثنى بها بقي الجمع بلا اعراب ولو خص الجموع
بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى
لانه ضمير مرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع
في الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا في الجمع لثقل الكسرة وقلة
الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع
كل منهما فضلة في الكلام **ولما فرغ** من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف
وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل [illegible] اليه

أو لأنه بيان أن اللفظي معناه فقال التقديري أي تقدير الاعراب فيما

أي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه أي امتنع ظهوره في لفظه وذلك

إذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم

المعرب بالحركة الذي في آخره ألف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا

بلام التعريف أو محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فإن الالف المقصورة

في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف إلى ياء المتكلم

نحو غلامي فإنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول

العامل امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى بعد دخوله موافقة لها أو مخالفة فما

ذهب إليه بعض من أن اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا

أي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم

المعرب إنما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها أو استثقل عطف على

تعذر أو في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك إذا كان

محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا

على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة

أي تقدير الاعراب فيما تعذر

لالتقاء الساكنين

لالتقاء الساكنين كقاض أو غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا أي في حالتي

الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون

الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال

قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف كنحو مسلمي بخلاف

تقدير الاعراب للتعذر فإنه مختص بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو

مسلمي إنما هو في حالة الرفع فقط دون الرفع النصب والجر نحو جاءني

مسلمي فإن أصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو

والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسر

ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار

الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فإن الادغام لم

لا يخرج الياء عن حقيقتها فإن الياء المدغمة أيضا ياء وقد يكون الاعراب

بالحرف فتقديرها في الاحوال الثلث في مثل جاءني أبو القوم ورأيت

أبا القوم ومررت بأبي القوم فإنه سقط حرف الاعراب عن اللفظ

بالتقاء الساكنين فلم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي أي الاعراب

المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما يتعذر فيه الاعراب او يستثقل
ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من
المنصرف ومعرفته بعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف
غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان
باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيما اذا استيجي ذكره من علل تسع او علة
واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام
هاتين العلتين بان توجد وحدها نائبة منابهما وهي اي العلل التسع مجموع
ما في هاتين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم
على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في عطف هاتين العلت
من الواو الى ثم لجري الحافظ على الوزن والنون زائدة من قبلها الف
ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى
ويمتنع النون القرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني قبلها
او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف

مع انها

مع انها زائدة ايضا ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة فاد زيادة الالف
قبل النون لاشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف
فهم زيادتهما جميعا في هذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله عمرو فانه يدل
على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم الخير عليه في هذا الوصف وقوله
وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى
الحفظ لان النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة
علة قول [illegible] تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا
واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا
فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان وقال احد عشر لكن
القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة ثم انه
ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال
للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال
للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة نكتة بعد طلحة مثالا للتانيث

ضابطة الإعراب ...

التأنيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال الجمع
ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن
الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المرتب عليه من حيث اشتماله على علتين
او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من جهتين لانه
فرعيته بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من
المصدر فيمنع منه الاثر المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة
التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة
والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع
العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه
ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي

لا يمنع

التأنيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال الجمع
ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن
الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين
او واحدة تقوم مقامهما انه لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث انه
فرعية بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه عن
المصدر فيمنع منه الاثر المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة
التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع للتذكير لانك تقول قائم ثم قائمة
والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع
العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه
ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه ذلك الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي

لا يمنع

التأنيث اللفظي والمعنوي وإبراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع
ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للألف والنون وأحمد مثال لوزن
الفعل وحكمه أي حكم غير المنصرف والأثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين
أو واحدة تقوم مقامهما أن لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لأن لكل علة فرعية
فإذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث أن له
فرعيتين بالنسبة إلى الاسم إحداهما افتقاره إلى الفاعل والأخرى اشتقاقه عن
المصدر فمنع منه الأثر المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة
التمكن وكما قلنا أن لكل علة فرعية لأن العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لأنك تقول قائم ثم قائمة
والتعريف فرع التنكير لأنك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع
العربية إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الإفراد والألف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه
ووزن الفعل فرع وزن الاسم لأن أصل كل نوع أن لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع آخر فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الأصلي ويجوز أي

لا يمنع

لا يمنع صرفه لكان ضروريا أو غير ضروري صرفه أي جعله في حكم المنصرف بإدخال
الكسرة والتنوين فيه لأجل الضرورة أو التناسب فإن غير المنصرف عند الضرورة
علتان أو واحدة تقوم مقامهما وبإدخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم
عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه
راجع إلى حكمه للضرورة أي لضرورة وزن الشعر أو رعاية القافية فإنه إذا وقع
غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع منه منع صرفه انكسار بخروجه عن الوزن أو الزحاف
بخروجه عن السلاسة أما الأول فكقوله صبت علي مصائب لو أنها صبت
على الأيام صرن لياليا وأما الثاني فكقوله أعد ذكر نعمان لنا أن ذكره هو المسك
ما كررته يتضوع فإنه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن
يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سليم الطبع فإن قلت
بأن الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يستعمل فيه للضرورة قلنا
الاحتراز عن بعض الزحافات إذا أمكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء
وأما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الأنام وسيد
حبيب إله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف من يسمى بأحمد فإنه

لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر
الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين المنصرف لان التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم فانه لم يصل الى
حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا لاجل ان يناسب سلاسلا المنصرف
الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير المنصرف
الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف للتناسب وما يقوم مقامهما اي
العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان
فان كل واحدة منهما تقوم مقام العلتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة
منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او
حكما كالجموع الموافقة لها في عدة الحروف والحركات والسكنات كمساجد
ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث
المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة
وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل
لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها

ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر
والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي
فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا وخروجه اي خروج
الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل
والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها فانه لا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة
المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها فان المبادئ
ما اخرجت عنها صيغها الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع
في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف فيه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة
الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان فرض خروجها عن صيغة
الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد
ان يقال يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما
كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نسلم انها خارجة عن الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل
اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست خارجة عما هو القياس فيها اعني

اقول وانما قال بل انما جمع الفعيل والكتب ابتداء على افعل وانيب على خلاف

القياس من غرابة بعض جمعها اولا على افعل وانقاب واخراج افعل وانيب

عنهما وقال بعض الشارحين فقد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه

اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا

تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ فقبل تعريفه هذا

القسم لا يلزم بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب

تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث

واخر وجمع وعمر غير منصرفة ولم يجدوا له فيها سببا ظاهرا غير الوصف

او العلمية واحتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل

اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا غير هذه الامثلة فجعلوه

غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكنه لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما

وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل

اذ لا يتحقق العدل بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة

يوجد دليل غير منع الصرف على وجود اصل المعدول عنه فوجوده محقق لا

مع بكونه التحقيق والتقدير وصفين للعدل لا للاصل تأمل

بلاشك

بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق

العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري

انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج

المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف

فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه

دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما

تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا

مكررا كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة

ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف

وفي ما وراءهما الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في منع

صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصف العارضي

الذي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبار ما فيها

وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في

الاصل اشد تأخرا نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل

باللام او بالاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه
معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر
وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب
الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها
نحو حينئذ وقبل وبابهما يومئذ عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون
معدولا عن احد الاخيرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع
وبصع وقياس فعلاء مؤنث افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء
على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى
او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعي وجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها
عن قياسها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر
الصفة الاصلية وان طرأت بالغلبة في باب التاكيد كما في اجمع
واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا
لا يرد الجموع الشاذة كاثبت واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس
فيهما كالاثبات والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا لاثبات واقواس

فلا شذوذ

فلا شذوذ في هذا الجمع ولا فائدة للعلم المخرج ليلزم من نفي الفهما اليه
الشذوذ فيه انه يحكم فيهما بالشذوذ ومن هنا ظهر الفرق بين الشاذة
والمعدول او تقديرا اي فرعيتها كائنا عن اصل مقدر يعرف بكون الداعي
الى تقديره وخصوص منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية او اعتبر فيهما العدل وكما توقف
اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب فطام
المعدول تعني فاطمة فان اكثر بابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة
منع صرفه فان الراجح في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له
على غيره فان الراجح في الاعلام المؤنثة مثل حضار ووبار وظفار فانها تبنى
وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها
العدل ليحصل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء اعتبر
فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق السببين منع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه

انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب

فطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع

الصرف واما قال في لغة تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما

نحن فيه والمراد ببني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوها الا

مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها

لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها **الوصف** وهو كون الاسم

دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة

بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها

التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع

لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصف فيه بحسب الوضع بل

قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي

هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة

بالاربعة وهذا معنى وصفية عارضة في الاستعمال لا بحسب اصل

الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي

لعرضيته

لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية منع

الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على

الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية

او زالت عنه فلا تضره اي بان خرج عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية

على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة

عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية

السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من شرط اصالة

الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في مثل قولهم

مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيتا

صفة للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد

وبياض وادهم حال كونه صفة للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد

للقيد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب

اصل الوضع اوصاف ثم لم يخرج استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية

فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما ادهم

سبعة المانع معانيها الاصلية وللاشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم انه
مشتقة من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفية
لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على
زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء
عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا
لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف

التانيث

اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له يشترط في سببية منع الصرف
العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن
التصرف بقدر الامكان ولان العلمية لها وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة
عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي
بالتاء في اشتراط العلمية فيه لان بينهما وفاقا في التانيث اللفظي
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط جوازه ولا بد في وجوبه
من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير تانيث

المعنوي

المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة زيادة على الثلث اي زيادة حروف
الكلمة على الثلث مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر
او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد
الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي لها سببها
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاول ظاهر وكذا العجمة
لان لسان العجم ثقيل على العرب فيمتنع صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم
تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى
وجود السببين فيه وزينب وسقر لطبقة من طبقات النار وماه وجور
علمين للبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلث واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث
المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلث لانه
الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي كما في

باعتبار معناه الحقيقي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال
بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف
وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الحقيقي اذا سمي به رجل
ممتنع صرفه لانه وان كان التانيث لعلميته للمذكر فات الحرف الرابع قائم مقامه
بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال
قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف
الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث
الحكمي **المعرفة** اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي ان
يكون ذلك النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى
العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت
مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف
منصرفا او في حكمه فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف

العلمي

العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا
كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له **العجمة**
وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان
شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون
متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة
العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى
الجيد وقد سمى به نافع احد القراء جودة قراءته فقبل ان يتصرف فيه العرب فكانه علم في العجم
وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف
فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه
لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الاوسط او زيادة
على الثلاثة اي ثلاثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف البتة
تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني
وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز
اعتبارها مع سكون الوسط واما التانيث فانه علامة مقدرة تظهر في بعض

التعريف فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وانه لا يعتبر فان قلت
فما تعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم يعتبرها هنا قلنا
اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الوسط
احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارها بالاستقلال وشتر
وهو علم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني التام
فيهما فانه في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص
التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو
نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه
معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان من قبل ذلك
فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب
قائم مقام سببين اشترطه اي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع و

وهي الصيغة

وهي الصيغة التي كانت قبلها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف
حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي الصيغة التي لا يجمع جمع التكسير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانه جمع في بعض الصور
مرتين للتكسير فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير
الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنون وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط ليكون صيغة مصونة عن قبول
التغير فنحو فرازنة بغير تاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء
التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة
وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت معها كانت على وزن المفردات كفرازنة
فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته
قوة ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه بعد تخصيص ليس جمعا لا في الحال
ولا في المال واما الجمع مدائن وهو لفظ اخر كذلك فرازنة فانه جمع فرزان
او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما
ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود

شرط ثانيهما كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان و مصابيح مثال لما بعد
الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن فلعا فانتم وما لما هما اي على صيغة منتهى
الجموع مع الهاء فينصرف لفقدان شرط ثانيهما الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع
يطلق على الواحد والكثير كاسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من سبب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع
غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن جمع
فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة
في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة منه هذا بحث فالمعتبر في منع صرفه هو
الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية
فانه فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير
مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير معلم لانه علم جنس
الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في البيت على اعتبار الجمعية

الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير
معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل هذا
جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقض بعض الاشكال الوارد على قاعدة الجمع
بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل
فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل
فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الراجح
في موارد الاستعمال فهو بقي الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي
عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنه حمل في منع الصرف
على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها
من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فبنا هذا الجواب على تعميم
الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن
وقيل هو علم نكرة ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه

جمع سرفالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف وعن قاعدتهم ان هذا الوزن
بدون الجمعية لم يمنع الصرف فلو حفظ لهذه القاعدة انه جمع سرفالة تقديرا فا
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سرفالة ثم جمع على السراويل واذا عرفت
اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا فالاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع لانحتاج في النقض عليها الى حمل على تقدير ونحو جوار
اي كل جمع منقوص على فواعل ياؤها كان او واوا كالجواري والدواعي رفعا
وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف
الياء عنه وادخال التنوين عليه نقول جاءني جوار ومررت بجوار كما نقول
جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو
رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلفوا فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بجواهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل
جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم

الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء
الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع
فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لانه في الجمعية مع
صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المذكور ولهذا لا يجري الاعراب على
الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط التنوين للصرف عوض عن الياء
المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا الفكر حالة الجر بالفتحة
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت
بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقدم منع الصرف على
الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع
فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت
للثقل وعوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار
وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت **التركيب** هو ضم كلمتين

او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم ويجري عليها شرط العلمية لبيان الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه باضافة ما اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالة البناء على قصة عجيبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت بذلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها فيما اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها ههنا مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما

الالف والنون

الالف والنون المعدودتان من الاسباب المانعة من الصرف يسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد ويسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما زائدتين او مضارعتهما للزيادة عليه وقامت بينهما لالفي التأنيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في اسم ونعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث كعمران او كانتا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كانت الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليتحقق بينهما لالفي التأنيث على حالهما ولهذا انصرف عريان لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه يمنع

كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فينتفي فيهما الالف والنون الثابت على حالهما واولى
منه اى ومن اجل انتفاء الشرط اختلف في رحمن فانه منصرف او غير منصرف فانه
ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة به تعالى لا يطلق على غيره تعالى
مذكرا ولا مؤنثا فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب
من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود
الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة وندمان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان
ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان
مؤنثه ندمى لا ندمانة **ووزن الفعل** وهو كون الاسم على وزن يعد
من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي بسبب منع الصرف بل شرط فيها احد
الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي
الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه
نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر علما لماء وعثر لموضع وضم
وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما كونها بهذه الصيغ معروف وهو

العلم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية
فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل
علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واما قيدنا بالبناء
للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكنه يكون في اوله اى اول وزن الفعل
او اول ما كان على وزن الفعل زيادة كزيادته حرفا او حرف زائد من حروف
اتين كزيادته اى مثل زيادته حرفا او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اى حال
كون وزن الفعل او ما يكون على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بها
التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل وفي الغير قابل للتاء فيها
بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل
فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قبلها وللتأنيث فان مجيء التاء
في لحوقه للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع
من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومنعه اى ومن اجل اعتبار
شرط الزيادة مع عدم قبول التاء امتنع احمر عند الوصفية من الصرف لوجود

الزيادة المذكورة مع عدم قبوله التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة
للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون
فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية لسبب آخر واحترز به
بذلك عما يجامع الجمع الثاني اي التأنيث بالالف او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف
في منع الصرف لا اثر فيه للعلمية اذا نكر بان يكون العلم بواحد منهما مجامعا لهما
بنحو هند سمائه ورأيت زينبا آخر فانه اريد به المسمى بزينب او جعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق
صرف لما تبين اي ظهر من بيان الاسباب منع الصرف وشرائطها فيما مضى انها
اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه
وذلك في التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون
المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروطة بالعلمية الا العدل
ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد
وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان

لان اوزان المعدول بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان
الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكونان اي لا يوجد شيء من الاسم الدائر بين
مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما
فاذا نكر الغير المنصرف الذي حدث باعتبار العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه
سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه
قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط
بالعلمية من حيث هو وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب
او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا
وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسر الميم علما لمفازة مع
اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت بضمهن وقياسه ان يجيء
بضمها فلما جاء بكسرها علم انه معدول عنه والجواب انه شاذ
مخفف لجواز انه ورد اصمت بكسرها وانه لم يشتهر فالاوزان التي
يتحقق فيها العدل كثيفا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا
قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي

بدونها فقضا منع الصرف إياه فأصّلنا خروج الصفة من ذلك الأصل وههنا
لا يقتضيه لعدم وقوع السهو في أصمت ونحوه العدل وهما العلمية والتأنيث
المعنوي ثم إنه أشار إلى الاستثناء مثل أحمر علماً إذا نكر عن هذه القاعدة على
قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الأخفش لأنه هو [illegible]
تلميذ سيبويه وما كان قول التلميذ أظهر مع نوع ضعف فيما ذكره من القاعدة
جعله أصلاً وأسنده إلى الغير إلى الإسناد فإنه كان غير مستحسن فيهما على ذلك
في انصراف نحو أحمر علماً إذا نكر والمراد بنحو أحمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية
ظاهراً غير ضعيف فيدخل فيه سكران وأمثاله ويخرج عنه أفعل التأكيد
نحو أجمع فإنه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية
لكونه بمعنى كل وكذلك أفعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فإنه بعد
التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار أفعل اسماً وإن كان
بعده من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اعتباراً للوصفية الأصلية أي إنما خالف سيبويه الأخفش لأجل اعتبار الوصفية
الأصلية بعد التنكير فإنه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية

فاعتبرها

فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الأصلية وسبب آخر كوزن الفعل والألف
والنون المزيدتين فإن قلت كما أنه لا مانع من اعتبار الوصفية الأصلية لا باعث
في اعتبارها أيضاً فلم اعتبرها وقد ذهب إلى ما هو خلاف الأصل أعني منع الصرف
قيل الباعث على اعتبارها امتناع أسود وأرقم مع زوال الوصفية عنهما
وفيه بحث لأن الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية
لأن الأسود اسم للحية السوداء والأرقم للحية فيها سواد وبياض وفيهما
شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في أحمر بعد
التنكير لزوالها فيه بالكلية وأما الأخفش فذهب إلى أنه منصرف فإن
الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعود من غير ضرورة
فلم يبق فيه إلا سبب واحد وهو وزن الفعل أو الألف والنون وهذا القول
أظهر ولكن يلزم مما اعتبره سيبويه الوصف الأصلي بعد التنكير فإنه كان زائلاً
لزم أن يعتبره في حال العلمية أيضاً فيمنع نحو حاتم من الصرف للوصف الأصلي
والعلمية فأجاب المصنف بقوله ولا يلزمه أي سيبويه من اعتبار الوصفية الأصلية
بعد التنكير في مثل أحمر علماً باب حاتم أي كل علم كان في الأصل وصفاً مع بقاء العلمية

بانه يعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين بعني
الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو
منع الصرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود
وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين
الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبر الوصفية الاصلية والعلمية
في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا لم يعتبر احد الضدين
بعينه والمع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين
لكنه يشبهه فاعتبط بهما معا غرض تحسا وجميع الباب اي باب غير المنصرف
باللام اي بدخول لام التعريف عليه والاضافة اي اضافته الى غيره ينجر
اي يصير مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله
ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات
البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف
فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل

فلما ضعفت

فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او
الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر
دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير
منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسرة
انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في
سقوط التنوين دون ما يتبعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط
التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلمية اذا كانت باقية
مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالت معا او زالت احديهما
كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت
العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في
احمد زالت احديهما فان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على
حالهما وهذا القول انسب بما عرف به معنى غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع
هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل

وحمال سبحان اى ضيحان وكالرام الحالبان هو اى المرفوع الدال على
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اى الاسم المشتمل
على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة او الواو
الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
او محلا ولا شك ان الاسم موصوفا بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل
لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع
المحلى وهو يبحث عنه اول الفاعل اذا كان مضمرا متصلا مبنيا
اى مما لم يرفع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل
ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا
لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما
ليدخل فيه مثل فقوا ام المحبى ان ضربت زيد اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية

لبخرج

لبخرج عن حد توابع الفاعل وكذا المراد فى حدود جميع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه
اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف
وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واخرج به نحو زيد فى زيد
ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره يستلزم الاسناد اليه فى
الحقيقة لكنه غير مقدم عليه والمراد تقديمه عليه وجوبا فخرج عنه المبتدا المقدم
عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه عليه اذا كان
المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم
نوعه وليس نوع خبرهما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل
على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به
اى بالفاعل وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما فى
حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول
ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والاضافة الى هذا القيد

انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب
من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب
ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل
ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل
في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل
المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه
كالجزء من الفعل لشدة [redacted] احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان
اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك
الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب
غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل
الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر
مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما
في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات

وقد فعل

وقد فعل واجيب بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة
الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي
يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم
ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة
والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع
بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة
شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى
يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا
كزيد ضرب غلاما شرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا
ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها
نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع
هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس

واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلما فات الاتصال بالانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكنه بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد
الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
اخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز
ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب
وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانا لو قدمنا المفعول
على الفاعل مع الا فقلنا ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية
زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب
تقديم الفاعل لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها
وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا الا احد
الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود
واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر
هنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به

اي بالفاعل

اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا
المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة
هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا
نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا
وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره
اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير
المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة
وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون
المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلما فات الاتصال لو وسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا
متصلا فانه ح يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا
في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق مثل قول من قال من قام سائلا
عما يتوهم بالقيام فيجوز ان يقول المجيب زيد محذوفا قام اي قام زيد ويجوز

ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب
حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا
يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية
يزيد بن نهشل ليبك على بناء المفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم
يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي
يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك
يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق
بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن نفاذ في خصومة لانه كان ظهير العجزة
والاذلاء واخرابيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه متضرع سائل
بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله فانه يتوسل به الى تحصيل المال
لانه كان يعطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين

استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ
من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار لغوا بخلاف
المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني
وانما وجب حذفه لان المفسر قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد
مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل
وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم
جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم
في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السوال لا واجب لعدم قيام ما يودي
مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية
لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسوال في كونه
جملة فعلية وان تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل
ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته

لان الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وموضع
كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول لكمال لا يخفى واما
الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكنه
لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند
البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف
لا يصلح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه
اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير
المنفصل فعلى مذهب الكسائي ينقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فهما
فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية
بان يقتضي كل منهما ان يكون ذلك الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين

في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا
على اقل التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما
اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول
اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما
فيه انما يجب المعنى بتوجههما اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك
الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل نحو لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل
~~لان المتصل~~ وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا ونحو ذلك مما
يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويزهم اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل
الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه ولاحترازهم عن الاضمار قبل الذكر
فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين ومختارهم لانه المذهب
المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل
لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر
وامتناع حذف الفاعل ووفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على توافقهما

افرادا

في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكونان متنازعين في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر
ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم
زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا للتنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين
وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك
الاسم الظاهر بعينه وكذلك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذا
الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص
هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك
لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ولما لم يورد
مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال
الآخر حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه
كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني مع الغلط

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه رجع الضمير والضمير يجب
ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف
الفاعل الا اذا اسند الى الثاني فاده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل
بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني
واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي هـ
وجاز اي اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز
اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب سيبويه او
حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول
فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته
تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل مروي
عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخر الناصب
تقول ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمت زيدا هو وانه المتن
غرضه توزيعه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكرته
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمرته ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن

عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز
حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربنى واكرمنى زيد اذا جعلت زيدا
فاعل ضربنى واضمرت في اكرمنى ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا الحذف
فيلزم لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا
فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل مغاير
للمذكور ويكون الثاني الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربنى
واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف
كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا منع الاضمار والحذف
لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو

لواضمر

لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله
منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظ المفعول
الثاني بمجرد الدلالة على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا
تنازع وقد استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول
امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من
المال حيث قال فقد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد
وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه
بالمفعولية واورد الفعل الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف
عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل
من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وهو

طلب المنافي لكل منهما وذلك لانه لو جعل مدخول لو المثبت شرطا كان او جزاء

او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون

مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما نبه عليه ابن المناظر

اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح

يستقيم المعنى يعني انما اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال و

ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له **مفعول ما لم يسم فاعله**

اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل مع انه

ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل

حتى سماه بعض النحاة فاعلا **كل مفعول حذف فاعله** اى فاعل ذلك

المفعول وانما اضيف الى مفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به

واقيم هو اى المفعول **مقامه** اى مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه

وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام

الفاعل **اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغته** الفعل **الى فعل** اى الماضي

المجهول **ويفعل** اى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفعل

ويفتعل

طلبا للمنافي لكل منهما وذلك لانه لو جعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء
او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفا وهو اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر
اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح
يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال و
لكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له **مفعول ما لم يسم فاعله**
اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل كما فعل
ومنهم كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل
حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك
المفعول وانما اضيف الى مفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به
واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام
الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الماضي
المجهول ويفعل اى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل و

ويستفعل

ويستفعل ونحوهما من الافعال المجهول المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل
المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الى الثاني مانعا كونه مسندا ومسندا
اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف المجيئي في ضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه
حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه
يشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب وفات العلية بخلاف ما اذا كان مع اللام
نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول معه والمفعول له
كذلك اى كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان
موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقا
اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف ودليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد
المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع
الفاعل تعين اى المفعول به لان يقع موقع الفاعل لشدة شبهه

بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله
بدون الضارب كذلك لا يمكن تعقله بدون المضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها
ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة
ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلقا للنوع باعتبار
الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام
الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار
ومجرور شبيه بالمفاعيل واقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن
اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي من الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام
الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني
لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك
عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو
اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه بغير

من جملة

من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد
للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما ولاشتراكهما في العامل المعنوي
فالمبتدأ الاسم هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد
عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به
عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكان اراد بالعامل
اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز بقوله مسندا اليه عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان
الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او
جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام
ونحو كهل وقائم ومن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي
مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند
الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا لزم الفصل بين اسم
التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه
كالجزء رافعة لظاهر او ما جرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله

الالتباس نحو سدّ الهدى واضربه على نحو اقائمان الزيدان لانّ اقائمان رافع لضمير
عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال
للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان
طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان
او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانهما ح خارجان جاز الامران اى كون
الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سادّا مسدّ الخبر وكون ما بعدها مبتدأ
والصفة خبرا مقدما عليه فيستبان لك صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين
ح ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان
ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم
زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد
انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به

الراغب أنت عن آلهتي واحترز به عن نحو أقائمان الزيدان لأن أقائمان رافع لضمير
عائد إلى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر يخرج بشرط مثل زيد قائم مطلقا
مثال للقسم الأول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي وأقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فإن
طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قائم زيد وأقائم زيد واحترز به عما إذا طابقت مثنى نحو أقائمان الزيدان
أو مجموعا نحو أقائمون الزيدون وما قائمون فإنها جاز الأمران أي كون
الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ
والصفة خبرا مقدما عليه فههنا لا يصح أحدهما أقائمان الزيدان ويتعين
أن يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا له مقدما عليه وثانيهما أقائم الزيدان
ويتعين أن يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها أقائم
زيد ويجوز فيه الأمران كما عرفت والخبر هو المجرد أي الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لأن الكلام في مرفوعات الأسماء فلا ينتقض بما على نظر في بحسبك زيد
أي المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لأنه ليس بالمسند به

أي ما وقع

أي ما وقع به الإسناد واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ لأنه مسند إليه لا مسند به
المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ
ولك أن تجعل المراد المسند به إلى المبتدأ أو تجعل الباء في به بمعنى إلى
والضمير المجرور في به راجعا إلى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني
من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا واعلم أن العامل
في المبتدأ والخبر هو الابتداء أي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند
إلى شيء أو ليسند إليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما
عند البصريين وأما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ
عامل في الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى
هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية وأصل المبتدأ أي ما ينبغي أن يكون
المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لأن المبتدأ ذات والخبر حال
من أحوالها والذات متقدمة على أحوالها ومن ثمة أي ومن أجل أن الأصل
في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا إلى زيد لما
المتأخر لفظا المتقدم رتبة لأصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار

يعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير
الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز **وقد يكون المبتدأ نكرة** وان كان
الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة تعين معينا والمطلق المبهم لكثرة
الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامر المعين ولكنه لا يقع نكرة على
الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ
بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من
مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص
بالصفة فجعل مبتدأ وخيرٌ خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم
بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال
أي من الاثنين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبرا ومثل قولك ما احد خير منك
فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد بل كل واحد
وشمولها فلهذا تخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل العام
واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل

قولهم

قولهم شر اهر ذا ناب للتخصيص بما تخصص به الفاعل لانه اذ يقول
في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يختص به الفاعل قبل ذكره هو صحة
كونه محكوما عليه بالمسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر
يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم
عليه بالقيام **واعلم** ان الهرير للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما
اذا كان لمجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان لمجيء عدو والهرير له
بنباح غير معتاد فيتشاءم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح
القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح
فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب
وهذا مثل يضرب لرجل قوي اذ هاله العجز في فاقته ومثل قولك في الدار
رجل للتخصيص بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة الاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك
سلام عليك للتخصيص بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما ثم
حذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

اى لام من قبيل علينا هذا هو المذهب فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
منهم هذا اى صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات
التى يحتاج فى توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز
ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها
وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ
قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية
مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر
جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضى الارتباط بغيرها فلا بد فى جملة
الواقعة خبرا من المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما فى المثالين
المذكورين او غيره كاللام فى نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة
ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا
كان معلوما نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر
منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر

الذى وقع

الذى وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مؤول بجملة بتقدير الفعل
فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان
الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل فى الخبر الافراد ثم
ان الاصل فى المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار
اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له
صدر الكلام كالاستفهام فانه ح يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك
فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه أهذا ابوك
ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وقد ذهب بعض النحاة الى ان
ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى
الاستفهام او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا مخصوصة المنطق او كانا متساويين

في اصل التخصيص لا في قدر ما حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك

لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى دفعا للاشتباه

او كان الخبر فعلا له اى للمبتدا احترازا عما يكون فعلا له كما في قولك زيد

قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس

مثل زيد قام ابوه وجب تقديمه اى تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور

اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخرة فلئلا يلتبس

المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد

التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا

فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا

الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس

المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون

الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت

هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى يحمله صورة سواء كان

بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب

هذا الكلام

في اصل التخصيص لا في هذا حتى لو قيل غلام رجل صالح خيرا مثل
لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه
او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترازا عما يكون فعلا له كما في قولك زيد
قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام ابوه وجب تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذا الصور
اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس
المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا
الزيدون يحتمل ان يكونا الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس
المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون
الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت
هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي يحمله صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي يقتضي وجب

صدر الكلام

في أصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح في الدار مثلاً
لوجب تقديمه أيضاً مثل أفضل منك أفضل مني دفعاً للاشتباه
أو كان الخبر فعلاً له أي للمبتدأ احتراز عما يكون فعلاً لغيره كما في قولك زيد
قام أبوه فإنه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام أبوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام أبوه وجب تقديمه أي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور
أما في الصور الأول فلما ذكرنا وأما في الصورة الأخيرة فلئلا يلتبس
المبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل مفرداً مثل زيد قام فإنه إذا قيل قام زيد
التبس المبتدأ بالفاعل أو بالبدل عن الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعاً
فإنه إذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا
الزيدون يحتمل أن يكون الزيدان والزيدون بدلاً عن الفاعل فالتبس
المبتدأ بالفاعل على هذا التقدير أيضاً على قول من يجوز كون
الألف والواو حرفاً دالاً على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت
هند وإذا تضمن الخبر المفرد أي الذي يحمله صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة ما له صدر الكلام أي معنى وجب

صدر الكلام

لصدر الكلام كالاستفهام مثل أين زيد فأين خبر وزيد مبتدأ وأين اسم متضمنة
للاستفهام خبر وهو ظرف فإن قدر متعلقه فعلاً كان الخبر جملة حقيقة وعلى
التقدير ليس بجملة صورة وغير صورة وإن قدر اسم الفاعل كان الخبر
مفرداً صورة وحقيقة وعلى التقدير الأول ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو
زيد أبوه إذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته
أو كان الخبر بتقديمه مصححاً له أي للمبتدأ من حيث أنه مبتدأ فبتقديمه
يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فإن في الدار خبر مخصص المبتدأ
بتقديمه كما عرفت فلو أخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة أو كان لمتعلقه
بكسر اللام أي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر
فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع إلى ذلك
المتعلق إذ لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى مثل على التمرة مثلها
زبداً فقوله مثلها أي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير المتعلق الخبر وهو التمرة
لأن الخبر هو قوله على التمرة من حيث المجموع والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء
بالكل أو كان الخبر خبراً عن أن المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول

بالمعرّف مبتدأ اذا في ناصرا هو وقت لبس المفتوحة بالمكسورة في اللفظ لامكان
ان يوقف عليه لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب
تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد
يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد
عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا
حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف
اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال اذا
رأى المفصل تعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه
لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل
هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل
التعدد عاما فلا اقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط
وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا بد عليه نحو وما بكم من نعمة
فمن الله فيثبت المبتدأ الشرطي في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح

فيصح

فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمنه
المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه
وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية
تشبيها بالاتفاق واما شرط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا
بالفعل ليتأكد مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم
الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي
باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني
هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم
الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول
المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل
كل رجل يأتيني فله درهم هذا مثال الاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار
هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة

الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وله
وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي
يصح دخول الفاء على خبره مانعان بالاتفاق عن دخولها عليه لان صحة
دخولها انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل
تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وفي ذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة
فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل
باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل
قيل تخصيصهما لبيان ان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة
بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت
ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا يمتنع عنه لانها لا
لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بدليل قوله تعالى ان الذين كفروا
وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل فقد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن

بليت ولعل

بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بهما هو سيبويه فاعتد بالحاقه
قيل بعضهم الذي الحق ان المكسورة بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم
يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن
وكلام الفصحاء فمما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق
ومما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى و
فسوف يكون و وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي
حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل
الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع
لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه
ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ
المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع
صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس مما يحذف فيه الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين الذي

بالمثالة ويحكم عليه بالدلالة ليتوجه إليه الناظر في ذروة كبرائه وأما
أي بالقسم جريا على عادة المهلبي غالبا ولئلا يتوهم نصبا لهملال عند
الوقف وقد يحذف الخبر جوازا أي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير إقامة
شيء مقامه مثل خرجت فإذا السبع فإن
تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللب خرجت فإذا السبع
واقف على أن يكون إذا ظرف زمان للخبر المحذوف وأما عند من جعله مكانية ففي
وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا أي حذفا
واجبا فيما التزم أي في تركيب التزم في موضعه أي في موضع الخبر بقرينة أي
غير الخبر وذلك في أربعة أبواب على ما ذكره المصنف الأول المبتدأ الذي
وقع بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود لأن لولا للامتناع
الشيء لوجود غيره فيدل على الموجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا
فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا إذا كان الخبر عاما وأما إذا
كان خاصا لا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت
اليوم أشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها
الذي

فاعل لفعل

فاعل لفعل مقدر أي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم
الذي بعدها والثاني اسم كل مبتدأ كان مصدرا صريحا أو مؤولا منسوبا
إلى الفاعل أو إلى المفعول أو كليهما وبعده حال أو كان اسم تفضيل
مضافا إلى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا قائما وضربي زيد قائما إذا كان
زيد مفعولا به ومثل ضربك زيدا قائما أو قائمين وأن ضربت زيدا قائما وأكثر
شربي السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الأمير قائما فمذهب البصريين أن
تقديره ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما فحذف فحاصل كما يحذف متعلقات
الظروف كثيرا عند قيام قرينة ثم إذا كان ثم حذف إذا مع شرطه العامل في الحال
وأقيم الحال مقام الظرف لأن في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف
القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه
تكلفات كثيرة وهي حذف إذا مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا
المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة والذي
يظهر لي أن تقديره ضربي زيدا يلابسه قائما إذا أردت الحال عن المفعول
وضربي زيدا يلابسني قائما إذا كان من الفاعل وعلى هذا نقول حذف المفعول

الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا بلا خبر فاقيم ويجوز حذفه فى كل كلام فيه

الوجه تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذفه فبقى الذى هو خبر المبتدا

والعامل فى الحال وقائما الحال مقامه كما تقول زيدا مهنا اى سر مهنا

هنا فعلى ما يكون تفسير مجيئه من ذلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون

تقديره ضربى زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم

حذف الخبر من غير سد شىء مسده ونقص المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال

وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سد الحال مسده مصدر مضاف الى

صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان

هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما

وثانيها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شىء

بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون

مع ضيعته فحذف الخبر واجبا حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون

واقيم المعطوف فى موضعه وثالثها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره

القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقائك قسمى اى ما اقسم به

فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه

فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح

لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اى من المرفوعات

خبر ان واخواتها اى اشباهها من لكن وكان

ولكن وليت ولعل وهى مع ان ستة احرف لا بالابتداء على المذهب

الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله

هو اى خبر ان واخواتها المسند الى شىء اخر بعد دخول احد هذه الحروف

عليها فخرج المسند الذى قبله كان وخبر المبتدا وخبر لا لنفى الجنس وغيرها

وبقوله بعد دخول هذه الحروف فخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف

عليها ورودها عليهما ليراد اثرها فيهما لفظا ومعنى فلا ينتقض

التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث

انه مسند الى ابوه لم يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم

ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسمها

هذه الحروف فانه يلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى

ان يجاب بان المراد بالمسند المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة في مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه
من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا
او مثبتا او محذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد
من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه
خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه فلا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان
يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين
زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه اي
ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم
الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فارادوا ان
يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب
على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اقتضت العلة
الفرعية تصرفا في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول لم يتصرف في معمولي الفعل

لنقصانها

لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر
المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان
الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو
ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك للتوسع في الظروف ما لا يتوسع
في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس نحو لا رجل قائم مثلا
لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند اي شيء اخر ههنا مثل
خبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج به سائر
الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب
ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل
في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكرنا لان غلام رجل
معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر
لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تختص بالظرف ونحوه وانما اتى به
لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للنوعي خبرها الظرف
وغيره ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل الدال لا لنه

النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرونه في اللفظ لانه لا يكون عندهم واجبا والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيبقى لو ما معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر ما ولا المشبهتان بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر وليسا بعاملين عملها هو المسند اليه فمشابهتهما للمبتدأ ولكل منهما بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد قائم ابوه مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الكلم ويجرون بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ اي قليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليست كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال

فيقتصر

فيقتصر عمل لا على السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز الا ان يكون النفي للجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذا التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال

المنصوب هو ما اشتمل على علم المفعولية وقد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات فالمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك وفتيين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل

والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا
فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا
وانما لم يقل لفظ لاجل ان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام
اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة صيغة للفعل وهو اعم من ان يكون
مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا
نحو فضرب الرقاب او مما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي
لم يذكر فعلها حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع والحرب بمعنى او صيغة ثابتة للفعل
وليس المراد بذلك الفعل كان بمعنى ذلك الاسم فانه معنى الاسم جزء معناه بل المراد
بذلك معنى الفعل فيشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك
ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما
يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي
فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها حدثا قائما بفاعل الفعل المذكور
وثانيهما كونها حدثا وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل

بالاعتبار

بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت
بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس في ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه
وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على
المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن فيه
زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل
على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة
بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال
على الماهية المعراة عن الدلالة على العدد والتثنية والجمع يستلزمان
العدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع
او العدد بخلاف اخويه اي اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين
وجلستين بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي
مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب
نحو انبته نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي فعده وجلست

الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة فالمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف
الى الفاعل والى المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيله الابهام
انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق
واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شدهم الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن واما الفداء فتفصيل الله
سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي
اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه
به امر آخر احترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه
علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن
نحو لزيد زهد زهد الصلحاء اذ الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
احترز به عن نحو صوته صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه
اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار

وعلى صاحبه

وعلى صاحبه اي وعلى صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به
عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار
اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت
حمار مصدر واقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة
على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت وعلى صاحب ذلك الاسم
وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ
صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من المواضع ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لتلك الجملة
غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه
الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا
مغايرا ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لتلك
الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا

من حقا اي ثبت ووجب حقا مصدرا وقع مضمون جملة وهي قوله زيد
قائم وليها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل وكم
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص
عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول
من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث
انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره
ليندفع الاحتمال وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بتاكيده لنفسه انه
تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر ومنها اي ومن المفعول المطلق ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تمثيل
هذا القسم من ان يجعل فيه الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او الى
المفعول ليتلائم مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي
جعل المثال تتمة للتعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب
لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة
كثيرة متوالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف الزوائد

ثم حذف [?] فالحق بالمثنى المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعد
اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف
الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي شيء وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع
فعل الفاعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب
واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل على بسبب خروج
بقية المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه
بل فيه وله او معه والمفعول المطلق بما يتوهم من مغايرته لفعل الفاعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فيدخل فيه مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان
مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فتا

فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا
قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اخبر اسناده الى الفاعل الذي
هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
في العمل فيعمل فيه متقدما و متاخرا اما جوازا مثل اياه اعبد و وجه الحبيب
اكرم واما وجوبا فيما تضمنه معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم
يكرمك لانه اذا لم يكن مانع من التقديم كما وقع في جزائه نحو من البرهان تكف لسانك
وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا
نحو قولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف للقرينة المقالية التي
هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة
الحالية و وجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب حذفه
في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة
الى غيرها الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على
السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة فلا يجوز ان يقاس عليها امثلة اخرى
نحو امرءا و نفسه اي اترك امرءا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث

واقصد

واقصد خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي
مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد
لا حزنا و الموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب
اقباله اي توجهه اليك بوجهه وبقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه
حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء و يا جبال و يا ارض فانها نزلت منزلة
من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء و قصد نداؤها فهي في حكم من
يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه دخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع
لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى
ولكن اورد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا
كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه
فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه
ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من حروف النداء وهي يا
وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل

للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب مقدرة لفظية نحو يا زيد او تقديريا
بان يكون الة الطلب مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او كناية اي نيابة لفظية
بان يكون الة النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين
المذكورين او لكونه منادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا
يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته افادته
وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذه المذاهب لا يكون من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد
جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي
الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة
اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر
ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيانه البناء والخفض والفتح على النصب

لفظيا

لفظيا بالنسبة الى النصب لطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب
ملفوظا على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو والذي يرفع بها
المنادى في غير صورة النداء او الفعل فيه الى الحال والجر واعني به
ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى حكم غير مذكور لسوق الكلام ان كان اي المنادى
مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا
بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا او معنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
مثلها في الافراد والتعريف وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف كذلك
ذلك لفظا ومعنى وانما قلت ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثال لما
هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء
ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض
اي المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة
وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله

بالدعاء نحو يا لزيد وأما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له إذا حذف المستغاث

نحو يا للمظلوم أي يا قوم فإنه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم أن المظلوم

في هذا المثال مستغاث أو مستغاث له وهو بعكس الأول لأن المنادى

المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك وأن

المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فإذا عطفت على المستغاث بغير

يا نحو يا لزيد ولعمرو كسر لام المعطوف لأن الفرق بينه وبين المستغاث

له حاصل بعطفه على المستغاث وإذا عطفت مع يا فلا بد من فتح لام

المعطوف أيضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وإنما أعرب المنادى بعد دخول لام

الاستغاثة لأن علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولام الجارة من خواص

الاسم فبعد دخولها عليه ضعف مشابهته للحرف فأعرب على ما هو الأصل فيه

قيل قد يخفض المنادى بلا لام التعجب والتهديد أيضا فلام التعجب نحو يا

للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لأقتلنك فلم أهمل المصنف

ذكرهما وكيف يصنع فقوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا وأجيب

بأن كلا منهما في الأصل لام الاستغاثة كان المتعجب اسم فاعل يستغيث بالمتعجب

اسم مفعول لتعجبه فيتعجب منه ويستريح من ألم غصوصيته وكان المتعجب

يستغيث بالمتعجب منه لتعجبه فيقضي منه العجب في تخلص منه وأجيب عن لام

التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الإيضاح وهو أن المنادى في قولهم

يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وإنما المراد يا قوم أو

يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك أن الفعل يحذف المنادى

على تقدير كسر اللام ظاهر وأما على تقدير فتحها فمشكل لا يتغاير ما يقتضي

فتحها كما هو ظاهر مما سبق و يفتح أي يبنى المنادى على الفتح لإلحاق

ألفها أي ألف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الألف فتح ما قبلها ولا لام فيه

لأن اللام يقتضي الجر والألف الفتح فبين أثريهما تناف فلا يجمع

بينهما مثل يا زيداه بإلحاق الهاء للوقف و ينصب ما سواهما أي ينصب المفعولية

ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام أو الألف

لفظا أو تقديرا إن كان معربا قبل دخول حرف النداء لأنه علة النصب وهي

المفعولية متحققة فيه وما غير معرض عنه فما سوى المفرد المعرفة

إما أن لا يكون مفردا بأن يكون مضافا أو شبه مضاف وإما أن يكون مفردا لكنه

لا يكون معرفة وأما ما لا يكون معربا ولا معرفة فالقسم الأول وهو ما لا يكون
معربا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون معربا لكونه
شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون معربا
ولكنه لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين أي لرجل غير معين وههنا
توقفت لنصب رجلا لا لتقييده لأنه منصوبا لا يحتمل المعين والقسم
الرابع وهو ما لا يكون معربا ولا معرفة مثل يا هنا وجهه ظريفا ولم يورد
المص لهذا القسم مثالا إذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور
انتفائهما معا فلا حاجة إلى إيراد مثال له على انفراده مع أن المثال الثاني يحتمله
فيمكن أن يراد بقوله يا طالعا جبلا سنوا لعينه ثم يمكن أن يراد بها معين أو غيره
فأمثلة الأقسام بأجمعها مذكورة وهذه الأمثلة كلها مثال للمكرر المستغاث
أيضا فلا حاجة إلى إيراد مثال له وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المفرد حقيقة أو حكما وإنما قيد المنادى بكونه مبنيا لأن توابع المنادى
المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لأن توابع
المستغاث بالألف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه ولأن المتبوع

مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لأنها لو لم تكن مفردة
لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالإضافة المعنوية ونحو لا يجوز
فيها إلا النصب وإنما جعلنا المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة
بأن لا تكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف أو حكما بأن تكون
مضافا لفظيا أو مشبها بالمضاف فإنها لما انتفت فيها الإضافة المعنوية
كانا في حكم المفردة لهذا قال فيها المضافة بالإضافة اللفظية والمشبه بالمضاف
لأنها كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن
الوجه فإنها الحسن وجهه والحسنا وجهه ولما لم يجر الحكم الذي في التوابع كلها
بل في بعضها فلم يجر فيها بوجه جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع
التي يجري فيها هذا الحكم وصح بالقيد فيما هو بالقيد محتاج إليه فقال من التأكيد
أي المعنوي لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعرابا
وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز إعرابه لفظا رفعا ونصبا وكان المختار
عند المص خلافه ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة مطلقا
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف

باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما
غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر والمقدر لان بناء
المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب
حملا على محله لانه حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو
منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد
العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر ولانه ويا
غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد هو استاد سيبويه في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف
في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جاز بناؤه عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء له وهي الضمة وقعا بقوم مقامها ولكنه لما لم يباشره
حرف النداء جعلت تلك الحالة اشبه بالفتحة رفعا وابو عمرو بن
العلاء النحوي القارئ المتقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه
الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى

مستقلا

مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس
المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم يحسن في جواز نزع اللام
عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختياره الرفع لامكان جعله
منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم يحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس
مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة
عطف على المعرفة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع
اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثالها يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال
في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه مضافا لانه يمتنع دخول اللام على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع
دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم
كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي يباشره حرف النداء وقد لا ان البدل

هو المقصود بالذكر فالاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى فمستقل
في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من
الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مفردا مضافا او نكرتين
فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد
ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى
فلا كلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما تعلم ومن ثم اختلف فتحة المبني عن جواز
ضمه فانه جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف فابنا مجردا عن التاء
او ملحوقا بها اي مع ابنة بلا فاصل ومضافا الى الابن وموصوفه كما هو المتبادر
الى الفهم فيختار فتحه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن
مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قبل وبناء
المنادى المعرفة على ما يرفع به لكنه يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى كالجامع
لتلك الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته

الاصلية لكونه منصوبا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل
مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى
المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط
هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل
مثلا وان كان صفة وقضيتها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي
مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء
وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم
يذكره هنا لان ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطفا
على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او غيرها نحو يا ايها الرجل
الظريف ويا ايها الرجل ذو مال لانها توابع المنادى المعرب وجواز الوجهين
انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف
النداء مع اللام فيهما اجتماع او بين احدهما كونها عوضا عن محذوف و فاوقانها
لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذف الهمزة وعوضت اللام عنها

ولم يبق للكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه وقالوا يجمع هذان الامران
في موضع اخر اخص من هذا لاهم بدل الله بحذف ولهذا قال خاصة واما مثل النجم
والصعق فان كانت اللام لازمة فيه لكنه ليست عوضا عن محذوف
واما الناس فان كانت اللام عوضا فيه عن الهمزة لان اصله الاناس لكنه
ليست لازمة للكلمة لانه يقال في سعة الكلام ناس فلا يجوز ان يقال يا الناس
ويا التي وهم لعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت
قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان
كانت لازمة للكلمة فحكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا
الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما فحكموا بانه شاذ وفي
ولك اى جاز لك في مثل يا تيم تيم عدى اى في تركيب تكرر فيه المنادى
المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم
والنصب وفي الثاني النصب فقط اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد
معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور ويتم الثاني
تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضافا

الى المنادى المحذوف وان يقدر المذكور وذلك مذهب المبرد واما في اجازة الفتح
مكان النصب على انه يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا للنصب
الثاني كما في يا زيد بن عمرو ونعما النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع
مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر و
والبيت لجرير يهجو الادهم التيمي الشاعر انه يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اى مكروه منه قبلي بعدما جاءته
ابائهم و المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل
يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي وسقوط الياء اكتفاء بالكسرة ان كان قبلها
كسرة اخرها عند نحو يا قوم مثل يا غلام و قلبها الفا يا غلاما و هذان الوجهان
يتعلقان بالياء في الندا لان الندا موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الى
الفراغ من الندا سريعا ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين
حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا والكسرة فتحة لان
الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان فان كانا
واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك

بل فيما غلب عليه الاضافة الى يا المتكلم ونظيرها تبديل الكوفيين الياء المغيرة بالحركة
او بالقلب فلا تقول يا عدى ويا عدوا وقد جاءت ذا في المنادى
يا غلام بالضم اكتفاء بالضمة عن الالف وتكون المنادى المضاف الى يا المتكلم
بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اى في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلامه
ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوصل والوقف وقالوا اى العرب في محاوراتهم
يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة لكثرة ما اضيف الى يا المتكلم مع وجوه اخر زائدة
عليها لكثرة استعمال هذين في كلامهم كانا ليسا بقولهم يا ابت
ويا امت فتحا اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء فتحا وكسرا
اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء الكسرة
وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكر
للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين ذو
الياء فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه
غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة بهذا الاختصاص بالنظر الى
الام والعم اى لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الاب ايضا فانهم

يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب غلامى فقالوا
يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء
والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة
وجه اخر فيه في المضاف الى يا المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف
والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما
كان من خصائص المنادى الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى
جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فانه واقع
للضرورة في الطريق الاولى وهو في غيره اى في غير المنادى واقع لضرورة
اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى
حذف في آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى تقتضيه
الى الحذف فاللام للتخفيف فعلى هذا يكون هذا التعريف مخصوصا بترخيم
المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم
مطلقا بارجاع الضمير في آخره الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور في الى الاسم
وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان

واقعا في المنادى على التقدير الثاني اتفاقا اربعة ثلثة منها عدمية وهي

ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له فلهذا يدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لم يمكنه

حذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه

ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا

لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه

الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مندوبا بزيادة الالف لان الزيادة

تنافي الحذف ولم يذكر المبني لانه غير داخل في المنادى عندنا وما وقع في

في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخ بل معناه وجه الشرط عنده قوله

في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت

اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة

محكية بحالها فلا تغير و الشرط الرابع احد امرين وجودي وهو ان يكون

المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته يناسب التخفيف بالترخيم لكثرة

نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما بقي منه دليل على ما الحذف ولزيادته على الثلثة

لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة توجبه واما اسما مختوما بتاء التانيث

وان لم يكن

٦٥

وان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة لانه وضع التاء على الزوال فيكفي

ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي

ولهذا ابقوا نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك

ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كانا ناقصين عن ثلثة اولا كلمة

اخرى برأسها ولا ترخم لغير ضرورة غير منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا

الا ما شذ نحو يا صاح في يا صاحب ومع الشذوذ فالوجه في ترخيمه كثرة

استعماله منادى **ولما فرغ** من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية

المحذوف وكيفيته فقال فان كان في اخره اي في اخر المنادى زيادتان في

في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واخرتا نحو عثمان ومرجانة

فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا

الاخر كاسما اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لان

افعال الجمع كلهم على ما هو مذهب سيبويه لانه جمع لم يكن في باب عماد ومراد او كان

في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي بالنسبة الى الذهن لان الغالب في حرف

الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو

اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيتناول مثل قرى و مدعو فانه لحرف الاخر منهما
في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة
ما قبلها من جنسها فالمراد بالمدة الزائدة للتاء والمد ربما الى لذهب لغلبتها وكثرتها
فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخر وهو اى فالحال انه
ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على ابنية المعرب فاما لم يأخذ بهذا القيد
في قوله زيدان في حكم الواحدة لانه نحو نوا و قالوا يا زيد يحذف فان يا نسه
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس لترخيم حذفا اى لحرفان الاخران في كلا ال
القسمين اما في الاول فلما كانا في حكم الواحد فحذفهما معا حذفا معا
واما في الثاني فلانه لما حذفنا الاخر مع صحته واصالته حذف المدة الزائدة
لئلا يرجع المثل التام على الاصل وبلغا على النقد ٥ او كان مركبا وهو
ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر
على حذف الاسم الاخر فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لان قوله
منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة ضمت بمنزلة الجزء ٥ او كان غير ذلك

المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف فاخر فالواحد لحصول الفائدة
المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك
وهو اى المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى
صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر
فيقال في يا حارث يا حار على ما كان عليه قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو
متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل
قد للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه
كانه لم يحذف منه شئ فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا
حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فصار الواو
فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة
فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل
كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وقا
فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ٥ وقد استعملوا يعنى
العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها

بالنسبة صيغتها فكانت اولى بان تجمع فيها بين علامتي الباب في غير المنادى فالمندوب
في اللغة من يبكي عليه احد ويتفجع عليه بسبب فقده لعلم الناس ان موته امر عظيم
ليعذروا في البكاء ويشاركوا في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه
وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما هو المتفجع على عدمه كالميت الذي
يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا هو المتفجع على وجوده كما يقال فقد المتفجع
عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد
شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه
واختص المندوب بوا تمييزا له عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه
مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي
مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه
في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة
يضم واذا كان مضافا او مشابها له ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه
على صورة جميع اقسام المنادى لما سيجيء انه لا يندب نكرة لانه لا يندب الا المعرفة
وجاز لك زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة

فان خفت

فان خفت اللبس اي التباس لك اللفظ عند زيادة الالف بغيرها عدلت
الى حرف مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذا لم يصلها الضم لا واغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الحاق الهاء اي الحاق
الهاء الساكنة المندوب في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب الا المتفجع
عليه عدما الا الاسم المعرف الذي اشتهر المندوب به لعذر النادب
بمعرفته في ندبته والمتفجع عليه فلا يقال وارجلاه واذا ما اشتهر بهذا اللفظ
مندوب فاضيف الفعل لذهنه اليه ويعرف به لعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
الحاق الالف لصفة المندوب بل يجب الحاقه بالموصوف مثل وازيداه الطويل
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف
فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او
للتوضيح فلما جاءنا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه فهذا اقاله
ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة

وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لا اتم
منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل بعينه لا غيره بخلاف المضاف اليه
فانهما متغايران بالذات وحكى يونس ان رجلا صاح له فدعاه فقال واجمعني
الناسناه وانجمه الفرج ۝ ويجوز لقيام القرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا
مع اسم الجنس وبعبارة ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف
مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق
الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس
في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام
والحذف ينافيه فيقع على ما سواها من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف العلم سواء كان مع
بدل من حرف النداء كلفظة اللهم فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم
او بغيره نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام
نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا
ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يوصف بذي اللام والمضاف
الى المعرفة كانه في غلام زيد افعل كذا والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الى

واما المضمر فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وقد حذف حرف النداء من اسم
الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم
جنس شذوذا قالته امراة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي
يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم يسلبه فخنقه فقال افتد مخنوقا
حذف حرف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي
يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم و
قيل هي رقية يصيد بها الكروان ويقولون اطرق كرى اطرق كرى ان
النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي
هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخف انت ايضا ۝ ويجوز حذف المنادى
لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا وانما يتحقق الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء
اي يا قوم اسجدوا واما قرينة انشاء دخول يا على الفعل بخلاف قراءة
الا يسجدوا واثبات اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان حرف ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لام ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث
من تلك المواضع الاربعة التي وجب فيها حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول

اضمر اى فعل عامله الناصب له على شريطة التفسير وانما قيد و
واضافتها الى التفسير حاصلة اى حصول عامله بناء على شرط هو حصول تفسير اى
تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه فيه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر
وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
احترز به عن نحو زيد ابوك ولا حاجة الى قيد لما بينهما الفعل او شبهه احترز به عن
متصل به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيد عمرو
ضربه وزيد انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل
فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم
او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير
ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب
اخر بحيث لو سلط بجعله عليه او على ذلك الاسم هو اى
احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف
او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم ~~على الاسم بالمعنى~~
بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فيفيد الاشتغال بالضمير او متعلقه

خرج نحو

خرج نحو زيد ضربت وبقيد الفارغ عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال خرج
نحو زيد ضربت فان المانع من عمل ضربت فى زيد ليس بسبب اشتغاله بضميره فانه عمل
معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عنه لذلك وبقيد النصب بالمفعولية
خرج خبر كان فى نحو زيد كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حالة التقدير تسليط الفعل
المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير
بالاقسام الثلثة وواحد منها للمشتغل بالمتعلق والاحتياج فى بيانها الى ذكر
مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجعله نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبست لا يحيى على

المنبئ بلزوم مثل ما ثبت للمحوق عليه بنصب زيدا في هذا المثال بفعل مضمر
يفسره ما بعده اي ضربت بمعنى الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني
ضربته الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه يفسر بما يرادفه اعني مررت به فانه
فانه يفسر بما يلازمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته بسببه
ولابست فانه يفسر بما يلازمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مضان
الاضمار على شريطة التفسير اما مختار او واجب فيه الرفع او النصب او يستوي
فيه الامران والى هذا التصويب فصّل المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه
بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني
النصب لانه في نفس الصحة فيهما متساويان لان وجود ما له صلاحية النصب
قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته
عن الحذف فالخلو عن قرينة او عند وجود القرينة المرجحة للرفع من الجانبين ولكن
يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كأما الداخلة

على حذف اللام

على حذف اللام مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيدا فاكرمته فالمعطوف على الفعلية قرينة
للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا
المبتدأ بخلاف عطف الجملة على الفعلية فانه كثيرا ما يقع في كلامهم مجانبا
تناسبا بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان النصب الرفع
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب
اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجأة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا يدخل الا
على الجملة الاسمية غالبا وقوله في الفروق من ان اذا المفاجأة يلزم
بعدها الجملة الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها
على جملة فعلية تحقيقا للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة
والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت وزيدا لقيته وبعد حرف النفي

بعدها ولا وان ولكن لم ولما وليه هنا لجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا بعد
معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته
الا نادرا و بعد حرف الاستفهام نحو أزيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه
يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل
مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل
لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل و بعد حرف اذا الشرطية
الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه و بعد حيث
الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي
يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه و زيدا
لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية
وحيث و ما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور
وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك اختير النصب في الاسم المذكور
عند خوف لبس المفسر اي الشيء الذي هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر

في هذه الحال

في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم
المذكور في حال الرفع مع انه مفسر للمعنى المقصود او صفة له مع ان المفسر
للمعنى المقصود في حال النصب انما هو ما يباشره فانه ما هو مفسر على تقدير النصب
و وصفه لا يلتبس بوصف النكرة بين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا
مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير
ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء
المقصود لكنه ضعيف لتلبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلقناه
المقصود فان المقصود هو الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر فانه يوهم
لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير
مخلوقة له تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي
الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل
زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها
الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه

بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي
الرفع تكون اسمية معطوفة على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية
معطوفة على الصغرى وهي فعلية فان قلت التناسب من هذا الوجه
للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب
والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا وهي غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المعنى
واما باعتبار المبنى فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها
ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب
نصب الاسم المذكور بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما
وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا
نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض
وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فانه
فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار
فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكنه يظهر بعد التعمق

النظر انه

لنصبه لان ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه ص

النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه اعني اذهب فان قلت المناسب
في اذهب فليكن مناسب آخر ينصبه مثل يلابس فانه يصح على صيغة
المعلوم فيكون تقديره ايلابس الذهاب به او يلابس احد بالذهاب زيدا
او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع
اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرتم منتف واذا كان الامر كذلك فالرفع
فالرفع اي رفعه في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي
مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو
ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا
كل شيء في الزبر فعلوه في الزبر كان متعلقا بفعلوا فيفسد المعنى لان
صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف
ظاهر الآية فان المعنى المقصود المقصد ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر

يكون بين فيما توافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء مبتدأ
كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على انه يكون كل شيء مبتدأ
والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
فعبر عن كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
واعلم انه قد سبقك الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره
او متعلقه او في ضمنها فالمختار فيه النصب والظاهرة قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذا القاعدة المذكور فانه
القراء اتفقوا فيه على الرفع لا غير وانه شاذ عنه بعضهم فاضطروا الى ما
الى ان يجعلوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
فلما التجؤا الى ان يجعلوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف
واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذي هو صلته كالشرط في خبر المبتدأ كالجزاء فالفاء الداخلة عليه مربطة
بالشرط لدلالته على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبله

فامتنع

فامتنع تسلط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع والاية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف
عليه وخبره محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله
فاجلدوا جملة ثانية لبيان ذلك الحكم الموعود فالفاء فيه للسببية اي
اذا ثبت زناهما فاجلدوا او وقعت زائدة او للتفسير وجزء جملة لا يعمل في جزء
جملة اخرى فيمتنع التسلط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع والا اي
وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين بل جملة واحدة تكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب يدل على اتفاق القراء على
الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع
الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير
واما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف
شخص من شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه
النصب المفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي تحذير لما بعده كذا
فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد

ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على ثنيا او ذكر
المقدم فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا
نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اي تقدير الكلام او معمول
بتقدير اتق ذكر محققا مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد
الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان
تحذف فهاهنا مثالان للاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد
والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا
وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير المحذر منه هو الاسد و
الحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف عن نفسك تحذيرها منهما
لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال للثاني نوعيه اي اتق الطريق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه
لا يقال اتقيت نفسك من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحّ وتقدير
بعد في المثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد

في جميع

في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك
نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر
مثل اتق ايضا في بعضها كالمذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج
من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا ولم يكن كذلك فانه ايضا تحذير و
اجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها
فيما بعد ونقول في قسم النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول
اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال
الآخر اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف فان حذف حرف الجر
عن ان وان قياسي ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من
ونحوه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلت
حذف العاطف شاذ ولان حذف حرف الجر فيهما مع ان وان شائع
كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا   المفعول فيه
هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور ضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او
المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فخرج ما فعل فيه

فعل عامل فيهما الزمان والمكان كليهما فانه لا يخلو زمانا ومكانا عنه ان يفعل
فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور
خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل
فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه
فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة
لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل
فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال
منه فانه ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث
انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة
الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما
الموصولة او الموصوفة بيانا الى ما هي المفعول فيه وقوله لبيان حكم
كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في
وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو المفعول له بواسطة حرف الجر لا المفعول فيه

وقالوا

وفاق القوم المصنف حيث يجعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولكنه لا قال وشرط نصبه
اي نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منه
جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها
محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم
وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل
يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لا اصلا وفيها
ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي
امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام مثلا
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم
المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اي لابهام عند ولدى وما لم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمهما

وفي بعض النسخ لابهامه كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان
وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل كثرتها اي كثرة الاسماء المبهمة
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به
لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة الاستعمال
وبهذا الحمل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك
ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه
ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح
ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانك اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من
البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد
وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد
دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست
كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به

وقيل معناه

وقيل معناه على الاستعمال الافصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت
مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الافصح استعماله بدون في ونقل عن
سيبويه ان استعماله بدون في شاذ ه وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما في المفعول به

المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به
سائر المفاعيل فيما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل مذكور اي ملفوظ
حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب
من قال لم ضربت زيدا او قوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التأديب فان قلت
كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة
كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه
في ضربته تأديبا قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه وخرج
نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه اقترانه
معه للعمل فيه مثل ضربته تأديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله وقعدت عن

الضرب فإن التأديب مما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال
لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فإن القعود إنما وقع بسبب الجبن
والفائدة في كون المفعول له معنى لا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق خلافا
للزجاج فإنه أي المفعول له عنده أي عند الزجاج مصدر مما
من لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين أدبته بالضرب تأديبا
وجبنت في القعود عن الحرب جبنا وضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن
ورد قول الزجاج بأن صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته لأنه
الى صحة تأويل الحال بالظرف من جهة أن معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت
الركوب من غير أن يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه أي شرط انتصاب المفعول له
لا شرط كون الاسم مفعولا له فإن التمييز والإكرام في قولك جئتك للتمييز
وللإكرام مما لا شك أنه مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في
المفعول فيه إن شرط نصبه تقدير في وههنا أيضا خلاف اصطلاح القوم
تقدير اللام لأنها إذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لأنها الغالب
في تعليلات الأفعال فلا يقدح فيه ما جاء من أمثال الباء ومن مع أنها من دوال

المفعول له

المفعول له كقوله تعالى ابتغاء مرضات الله وقوله تعالى فبظلم
من الذين هادوا حرمنا وقوله صلى الله عليه وسلم إن امرأة دخلت النار في هرة
أي لأجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وإبقائها
في المعنى وكان الأصل إبقاؤها في اللفظ والمعنى فلا حاجة في إبقائها
في المعنى إلى شرط بل الحاجة إليه إنما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال
وإنما يجوز حذفها ولم يكتف بإرجاع الضمير الفاعل إلى تقدير اللام فيجوز
حذفها كما يجوز ذكرها إذا كان المفعول له فعلا احترازا عما إذا كان عينا نحو
جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به أي لمن هو فاعله وفاعل عامله
احترازا عما إذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك إياي ومقارنا له أي للفعل
المذكور في الوجود بأن يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تأديبا إذ زمان الضرب
والتأديب واحد إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار أو يكون زمان وجود أحدهما
بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فإن زمان الفعل
أعني القعود بعض زمان المفعول له أعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابتغاء
للصلح بين الفريقين فإن زمان المفعول له أعني ابتغاء الصلح بعض

زمانا الفعل اعنى سرى لى وآخر زمنا لك ثم اذا لم يكن معا لا في الوجوه
نحو اكرمتك اليوم لو عدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانها
الرابطة المصححة لتعلقه بالفعل بلا واسطة لفظا لتعلق المصدر بكلا فواذا لم
شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا
له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقوله معه
مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول ثم اسند الى الجار والمجرور في المفعول
وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واستشهد بنصبه بما جوزه بعض
النحاة من بناء الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه
في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب في بعض
نحو على ان هذا الرأي شريف جدا وقد الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل
حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع
الى مصدره اي حيل الحيلولة لانه بني للزوم ظرفية لا يقام مقام الفاعل
فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم
فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو فعل مذكور بعد الواو

اذا نسب المذكور بعد الواو لفظا لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور
اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل وافاد ذكرها ان العامل
كان ذلك المعمول فاعلا اي سواء كان فاعلا او مفعولا اي كذلك ونحوها
دراهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى
اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل
مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد
نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة
نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او
معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع
لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية
فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ونحوها لفظا وجاز العطف اي لم يجب العطف ولم يمتنع
فلا ينتقض بمثل ضربتك وزيدا فيما الوجهين العطف فيه فالوجهان اي العطف

والنصب على المفعولية جائز نحو جئت أنا وزيد بالرفع على العطف وزيدا
بالنصب على المفعولية وإن لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا
فإن العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بالتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيرها
وإن كان الفعل معنى أي أمرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز أي لم يمتنع
العطف تعين العطف هنا لأن عمل العامل المعنوي بلا فاصلة مع جواز
وجه أقوى وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو وإلا أي وإن لم يجز العطف بل امتنع
تعين النصب هنا لوجه صحيح نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا فإنه امتنع
العطف فيهما لأن العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار غير جائز ولم يجز
عطف عمرو على الشأن إذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر
وإنما كان معنوية الفعل في هذا المثال الأمثلة لأن المعنى ما تصنع
وما مثله فمعنى ما شأنك وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا وما تصنع
ما لزيد وعمرو وما صنع زيد وعمرو **الحال** لما فرغ من المفاعيل شرع
في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به أي ما ثبت له
فاعلا أو مفعولا كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات [illegible]

وبإضافتها

وبإضافتها إلى الفاعل أو المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول
كصفة المبتدأ نحو زيد العالم أخوك وبقيد الحيثية يخرج منه صفة الفاعل أو
المفعول فإنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل
أو مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضربت
زيدا راكبين لفظا أو معنى أي سواء كان الفاعل أو المفعول الذي وقع
الحال عنه لفظا أي لفظيا بأن يكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى
الكلام سواء كان ملفوظا حقيقة أو حكما أو معنى أي معنويا بأن يكون
فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل أو المفعول أعم من أن يكون
حقيقة أو حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل
أو المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فإنه بمعنى
أحدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف إليه كما إذا كان
المضاف فاعلا أو مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف إليه مقامه

فكانه الفاعل او المفعول به نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم مقام نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه ميتا مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فان مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابرهم اصلهم والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ مبنيا على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل او مبنيا على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول فقد فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضرب زيد قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعليه بناء المتكلم ومفعوليه زيد انما هو باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه فهما الملفوظان

حقيقة

فان قلت العامل في الحال معنى التنبيه والاشارة والعامل في ذي الحال وهو زيد العامل المعنوي الذي هو الابتداء فيلزم اختلاف العامل فيهما قلت لما كان زيد بمعنى لانبه او انبه اي انبه الى زيد او اشير الى زيد حال كونه قائما فالعامل في زيد الذي هو ذو الحال باعتبار كونه مفعولا به معنى اطلب او انبه وهو الحال بعينه في الحال وزيد ليس بمعمول للعامل المعنوي وهو الابتداء باعتبار كونه مفعولا به معنى بل باعتبار كونه خبرا فالاعتباران مختلفان حاشية

اللفظي

حقيقة وزيد في الدار قائما مثال الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهوم من لفظ هذا وكأنه انهما لما يقصد المتكلم الاخبار بهما عنه نعت حتى يعد في نظم الكلام اشير او انبه فيصير زيد به مفعولا لفظا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج من منطوق الكلام المعتبر لصحته وهو العامل حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام

فان قلت ... العامل في الحال معنى التنبيه او الاشارة والعامل في ذي الحال ... زيد العامل المعنوي الذي هو الابتداء فيلزم اختلاف العامل

فيكون الفاعل او المفعول به نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل
لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا نتبع ملة ابراهيم
وان ياكل اخاه ميتا مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشيء
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع
فكانت حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ مبنيا على صيغة الماضي المعلوم
من باب التفعيل او مبنيا على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل
الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول فلا فيه الحال من المفعول معه
او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الذي
ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفاعل
الملفوظ حقيقة فان فاعله تاء المتكلم ومفعوله زيد انما هو با
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وفيهما الم

فان قلت العامل في الحال معنى التنبيه والاشارة والعامل في ذي الحال ... فيلزم اختلاف العامل

فيكون الفاعل او المفعول به نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل

لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا نتبع ملة ابراهيم

وان ياكل اخاه ميتا فقام ياكل لحم اخيه او يكون المضاف فاعلا او مفعولا

وهو جزء المضاف اليه فيكون الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف

وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقطوع

مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشيء

اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع

فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ مبنيا على صيغة الماضي المعلوم

منا بابا للتفعل او مبنيا على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجه

لجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول فقد فيه الحال من المفعول معه

او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الذي

ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا فانما مثال اللفظي

الملفوظ حقيقة فان فاعله ياء المتكلم ومفعوله زيدا انما هو با

لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وفيهما الم

فكان الفاعل او المفعول به نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل
لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم مقام نتبع ملة ابراهيم
وان ياكل اخاه ميتا مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فمصبحين
مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشيء
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع
فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو فرضناه على صيغة الماضي المعلوم
من باب التفعيل او حولناه على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل
الجار والمجرور متعلقا بالمفعول فقد قيد الحال من المفعول معه
او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الدخول
ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ
الملفوظ حقيقة فان فاعله ياء المتكلم ومفعوله زيدا انما هو باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه مع قطع النظر عن معنى خارج عنه فهما الملفوظان

حقيقة

فان قلت العامل في الحال معنى التنبيه والاشارة والعامل في ذي الحال وهو زيد العامل المعنوي الذي هو الابتداء فيلزم اختلاف العامل فيهما قلت لما كان زيد معنى لا تنبه او انبه اي اشير الى زيد او انبه على زيد حال كونه قائما فالعامل في زيد الذي هو ذو الحال باعتبار كونه معه مفعولا به معنى اشير او انبه وهو الحال بعينه في الحال وزيد ليس بمعمول للعامل المعنوي وهو الابتداء باعتبار كونه مفعولا به معنى بل باعتبار كونه خبرا فالاعتبارات مختلفات حاشية

اللفظي
حقيقة ونحو زيد في الدار قائما مثال الملفوظ حكما فان فاعله الضمير
المستكن في الظرف انما هو باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه مع قطع النظر عن
معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما ونحو هذا زيد قائما
مثال للمعنوي لان مفعوله زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا وها
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بها عنه حتى يعد في نظم الكلام
اشير او انبه فيصير زيد به مفعولا لفظا بل مفعوله انما هو باعتبار
معنى اشير او انبه الخارج من منطوق الكلام المعتبر لصحته وقد يقع العامل
حالا فهو معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما ونحو زيد في الدار قائما اذا كان الظرف
مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل نحو زيد ضارب عمرا وذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا اذا كان
الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او
والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام

مما غير مصرح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما وكالنداء
والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار
قائما وكأنه اسد صائلا وشرطها اي وشرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف
زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل
فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع مواردها
بل في غالب مواردها اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين
احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا
او نكرة غير المعرفة في الاستغراق نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا
من عندنا ان جعلنا امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل
اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما
على الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه
الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال
في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة ففعله غالبا فقد اشترط كون صاحبها

معرفة لا لكون صاحبها معرفة في جميع الحال بل لان غالب كون صاحبها معرفة
البتة عند تخلفه في بعض الموارد منها في التركيب ويحتاج الى ان يطرح الكلام
عن ظاهره وجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله
وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال البيت للبيد يصف حمارا الوحش والاتن يقول ارسل حمار
الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين الماء وبينها
اي ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق
اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يشرب بعضها الماء بالدخال و
والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن يشرب منه ولعل المراد به ههنا نغص من لم
بعضها في بعض والمعنى على نغص منك نغص الدخال ومررت به وحده
ونحوه مثل فعلته جهدك مما اول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط
كونها نكرة فتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
اي تعترك العراك وينفرد وحده اي تنفرد وحدا وتجتهد جهدك فهذه الجمل

النعلة ونعت حالا وهذا المصادر منصوبة على المصدرية وبابها انها
معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة
وان كانت معرفة فهي في التعريف المقدر نكرة كما ان في الوجه في صورة
المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة
لم يكن فيها شائبة تخصيص يسوغ التقديم ولم يكن الحال فرقة بينها وبين
معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها المخصص النكرة بتعريفها
لانهما في المعنى مبتدأ وخبر لئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا رأيت
رجلا راكبا فقدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم
اي الحال فيما عدى مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت
فيما قبل العامل المعنوي واما ما هو مقيد بالفعل او اسم الفاعل بجوازه
مثل الظرف وما اشبهه اعني الجار والمجرور فخارج عنه داخل في الفعل
او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان
فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه

الاخفش

الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر
المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار
ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان
مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي
لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه ههنا اذا لم يكن الظرف داخلا
في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر
من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل
المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة
او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو
جاءتني مجردة عند الباب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي
الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا فان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين منعوا تقديمه
عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح
ونقل عن بعضهم جوازه مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة

للتأنيث ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر بعد الفعل
كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت
ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت اذهبت راكبة هندا فالجر يجب
الحاقه لئلا يلتبس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا السؤال بجعل كافة
حالا من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر
اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية
والكل تكلف وتعسف وكلما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال
مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان
المقصود من الحال بيان الهيئة فهو حاصل به وههنا رد على جمهور النحاة
حيث شرطوا الاشتقاق للحال وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق
ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا
في قولهم هذا بسرا وهو ما يقع فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة
صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لانهما لدلالتهما على صفة البسرية
والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل

حاصله اذا تعلقت بشيء واحد وهو فيما نحن فيه المشار اليه بهذا حالان وهما رطبا وبسرا باعتبارين مختلفين وهي كون ذلك المشار اليه مفضلا وكونه مفضلا عليه يلزم ان يلي كل منهما متعلقه لانه لما كان ذلك الواحد متعلقا لاحد الحالين باعتبار والحال الاخرى باعتبار اخر فلو لم يلي كل من الحالين متعلقه بلا فاصلة التبس متعلق احدهما بمتعلق الاخر فالبسر لما كانت حالا من المشار اليه ومتعلقا به باعتبار كون ذلك المشار اليه مفضلا وجب ان يلي بسرا ذلك المشار اليه بهذا من حيث كون ذلك المشار اليه مفضلا ولكنه لما كان وصف المفضلية للمشار اليه بهذا انما يتحقق بعد اضمار ذلك المشار اليه بهذا في اطيب وكان الضمير كالعدم في الخفاء ... المظهر وهو لفظ هذا مقام المضمر فيمن هذا ما يقتضي من المضي فوجب ان يليه بسرا فلاجل ذلك قدم بسرا على اطيب والفصل بان المظهر القائم مقام المضمر هو لفظ هذا ... الجار والمجرور معا والمجرور وحده ... اظهر من ان يخفى ولا يفعل به احد من له ادنى دربة الحفظ حسين الخلخالي

اذا اصطلحا عليه بسرا وارطب اذا اصطلحا عليه رطبا والعامل في بسرا
اطيب لنفاق النحاة وفي رطبا ايضا اطيب عند محققيهم وتقدم بسرا على
اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين
مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه فالبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من
حيث انه مفضل فهذا لحبسه فان لم يكن مقدمة فيه لا بعد اضماره في اطيب
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه فاوجبوا
ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب
ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا اري باسا بان يقال وان لم يسمع زيد
احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا المشار
اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه لا يمكن ان يكون المشار
اليه التمر الكابس فلا يتعلق الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حينا ومع
موقعه اسم الاشارة باسم لا يصح اعماله فيه نحو زيد كلي بسرا اطيب منه رطبا
۵ ويكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد فصح ان وقعت

حالاً مثلاً ولكنه يجب ان تكون الحالية خبرية اي محتملة للصدق والكذب لأن
الحالية بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في حق الحكم بها عليه والجملة
الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة بالا
بالافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت
الجملة حالاً لابد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو
والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعاً
مثبتاً او مضارعاً منفياً او ماضياً مثبتاً او ماضياً منفياً فهذه خمس جمل
فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية تكون بالواو والضمير معاً لقوة الاسمية
في الاستقلال فلابد ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب
وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل
على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم
بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون
في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك
لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لكمال الاتصال بينهما او بالضمير وحده

على ضعف

على ضعفه لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول
الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلابد من الواو على الفصيح والمضارع المثبت
اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً بالضمير
وحده لمشابهته لفظاً ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني
زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع
المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي بالواو
والضمير معاً او باحدهما فقط من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم
قوة الاستقلال كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه
او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو
جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج
عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولابد في الماضي المثبت لا المنفي من قد
لتقرب الماضي من زمان الحال ظاهرة على الماضي المثبت الواقع
حالاً ليدل بها على قرب زمانه الى زمان حصول الفعل من ذي الحال او مقدرة

عليه يجوز لان المنادى من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه
انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه
وهذا بخلاف المذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة
سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني قد ركب غلامه او مقدرة منوية
نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم
وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه
يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة
حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية
وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي للمتلبس
في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حالة المخاطب
وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او متداخلة كقولك راكبا
لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب
الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف

العامل

العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة
فيه للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة لا تنتقل
عن الاب في الغالب لا ارى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر
يحققه وحققته على يقين او من احققت الا بهذا المعنى بعينه ومعنى الثاني
اي تحققت ابوته لك وحققته فيها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال
صاحب المفتاح احق التقدير انه عندي ان يقدر يحقه عطوفا وشرطها اي
شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به
عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذف عاملها اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب
حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال
مؤكدة من فاعل شهد ولا بد هنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك
الجملة من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف
يكون حذفه واجبا نحو [illegible] قائما بالقسط

التمييز

ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية

فقوله يرفع الابهام يعني بل هو لازم مبهم والمراد معنى المستقر اي

الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان

كان يجب للغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو

الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فانه فقوله جارية يرفع الابهام

من قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشا في الاستعمال باعتبار تعدد

الموضوع وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا

مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه

فلا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما

انما نشا من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فوصفه بالرجل رفع هذا الابهام

لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا لا يقع به

الاحتراز عن عطف البيان في مثل ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص

وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكنه لما كان عمر اشهر ازال بذكره الخفا

الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصفها

واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف

لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرجل مثلا لبضعة

من فلان كان المعنى الموضوع له معنى معينا متميزا عما هو اقل من البضعة

كالربع مثلا وعما هو اكثر منه كالثلث ونحوه ولا ابهام فيه الا من حيث

ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل

او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي

او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت فيه يجب الوضع اي يوضع بجنسه

او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي فيذكر تمييزا

برفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام

عن الوصف لا الذات مذكورة او مقدرة صفتان للذات تنقسم الى قسمين

التمييز فالمذكورة نحو طاب زيد فان المقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا

طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عنه فان ذلك الشيء المقدر

فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن

ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف

مقدار صفة لمقدر وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي
في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يحصل في ضمنها هذا الرفع
الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في
ضمن العدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد في باب اسماء
العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف
المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع
ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور
المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا
وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس
لا نفس ما يقدر به وانما اقتصر المص على الامثلة لانه كان مطمح نظره
التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في
منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام
المقادير بل ذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة

لان المضا

لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل
اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الذي بعده المفعول لو
قوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول فضلة يقع بعد تمام الكلام فنصبه
ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه
الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما ان الفاعل عقيب
الفعل الا ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها
الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا
فيفرد اي التمييز فان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا
وهو ما يقع بمجرده على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس
الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيطابق المثنى
ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع
فيدل في تخصيص فصل الانواع بالاشتراك كما جاز ان
يقال ضاربته جلستين للنوع جاز ان يقال ضاربته جلستين للعدد و

ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع ههنا ما يجب سواء كانت
بالخصوصيات الكلية او الشخصية وفي جمع اي يجمع التمييز على ما فوق
الواحد جوازا حين لم يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو عندي
رجل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المميز المقدار تاما بتنوين او بنون
التثنية او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بنون التثنية
فانه اي المقدار الملتبس بهما فيقتضي التمييز جازت الاضافة اي اضافة المميز المقدار
الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا نظرا الى
لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت
ومنوا سمن والا اي وان لم يكن ملتبسا بتنوين او بنون التثنية بان يكون
تاما بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع
نحو عشرون درهما اما في الاضافة فلانه يلزم اضافة المضاف واما في نون
الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشري زيد وعشري رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرها الى رمضان انه اراد عشرها رمضان

او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا
الا على قلة لئلا يكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله
عن مفرد مقدار اي الاول كائن برفع الابهام عن مفرد مقدار لكنه للاكثر فيه
عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا
مساحة نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر لحصول
الغرض مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات
المقادير فقصرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من
التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر
ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكنه لما كان الابهام في طرف النسبة
يلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه فاطلق عن نسبة مقتصرا
عليها تنبيها على انه مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول
انما يوجد النسبة لا بعينه جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اي ما شابهها في الاشتمال على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول

نحو الارض مخضرة نبوتا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل
نحو زيد افضل منك ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا او لما كان فيه معنى الفعل
نحو حسبك بزيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه
وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه او لمتعلقه
او المتعلقه وحينئذ لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان
في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فيعلم والبواقي
ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة امثلة لكل من التمييز الواقع في جملة او ما
ضاهاها فهي ثمانية امثلة فالنفس مثال لتمييز غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار مثال
غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب مثال اضافي محتمل لهما والابوة
عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافته
عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه ظاهر
التمييز ولا خفاء به وابا وابوة ودارا وعلما اورد المصنف الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز

قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورد صاحب المفصل مثال التمييز المذكور
على ان يكون الضمير فيه مبهما والضمير راجع رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد
ان ينبه على انه يصح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا
معلوما والابهام يكون في نسبة الدرة اليه والدر في الاصل اللبن وفيه
خير كثير للعرب فاريد به الخير اي خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة
بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فهي
التفرس ثم انه كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه لهما الا صفة يصح
جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير عنه جاز
ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا رافع الابهام
عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا رافع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب
القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد
فجاز ان يكون تارة تمييزا عنه اذا اريد انتساب الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو
وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه
وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه لهما بان يصح

بفعله ما انتصب عنه فهو المتعلق خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فانه
هذه الامثلة الاربعة ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له باعتبار بعضها
في المتعلق وهو الدار المقدرة اي التي المنسوبة الى زيد فطابق
التمييز فيها اي فيما ظهر ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا
له وللمتعلق وفيما تعين للمتعلق ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه
سواء كانت لمعنى فيه ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين
اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى هذا كل
من التمييز اذا قصد وحدة التمييز او هو مفرد واذا قصد تثنيته او هو
مثنى واذا قصد جمعيته او هو جمع فان صيغة المفرد لا يصح ان تطلق على
المثنى والجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع بل يكفي ان يؤتى به
مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب
زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو جنس

الانواع

الانواع من جهة امتيازهما بالنوعية فانه لا يحتاج الى تثنيته وجمعه نحو طاب
الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد به متعلقا الطيب من كل من الزيدين
او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى
فان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او نحو لله دره
نحو يحيى زيد رجلا فان معناه كامل في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما
انتصب عنه لا المتعلق لان الصفة تستدعي موصوفا فالمذكور اولى بوصفه
فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف
الا نحو ابا وطبقه اي وتبعه تابع واطلق مصدرا بمعنى المطابقة اي كانت
الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقتها اياها ويجوز ان يكون بمعنى
اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كان اي كانت صفة له ومطابقة اياه
والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاشتمال
المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس وقال كونه ولله
فارسا لكنه زائدة التمييز فيها نحو لله دره فارسا وقولهم عز من قائل بنية التمييز

لان ما يزاد في التمييز لا في الحال وايضا المفصح مصرح بالفروسية لا الحال
الفروسية اذ قد صرح في قوله الفروسية بعد ما في الصفات ولا يتقدم
التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون
ولا زيتا رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل فانه
ضعيف كما ذكرناه فلا يتعين بان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب
ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من
حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له
اذا جعل لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او اذا جعله متعد
متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الفاعل الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل
وكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء
ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم
لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز
وفيه ورفع الابهام عنه بذكر ما يتعلق به ماء فهو في المعنى امتلأ ماء الاناء
فالماء فاعل معنى وكذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز

رفع الابهام

برفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قولك
هو التجارة لانه فان كان اسناد الربح اليه حقيقة والى التجارة مجازا وبهذا
يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن نسبة اما هو
فاعل في المعنى او مفعول لان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على
الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف صفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وم
وتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان
نفسا بالفراق تطيب على تقدير ان يكون الضمير في تطيب فانه يجوز ان يكون
ضمير الشان للتذكير وبعد ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عنها
تطيب لها يقدم ما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كان للحبيب ونفسا تمييز من
نسبة كان اليه اي وما كان الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل
ان يحمل البيت على تقدير ان تطيب ايضا على وهذا الوجه بان يكون تانيث الضمير
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس في المعنى وما كان نفس حبيب تطيب فتكلف

ونعقد عرفا في النكس المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كانت معلومية هذا الوجه لغير المحتاج
الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه على قسمين وعرف كل واحد منهما لأن
لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال
متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واظهر بسبب غير
المخرج بحيث ان المستثنى المنقطع في حكم شيء منفصل خرج بابه نحو ما جاءني احد
الا زيدا او اجرا فاما مثل استثنيت العبد النصف سواء كان المتعدد لفظا
اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا
زيد اي ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واخرج به نحو جاءني
القوم الا زيد وما جاءني القوم لكنه زيد جاءني والمستثنى المنقطع هو المذكور
بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واخرج به عنه جزئيات
المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا فيه اشارة بالقوم
الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا حمارا وهو

اي المستثنى مطلقا اعني ثبت علم اولا بوجه مصحح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما
يفصله الى نوعيه فاما اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان متصلا
او منقطعا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة وما لا فيعرب منصوب
وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعدها غير وسوى وغيرها الصفة
فبدله فان لم تكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا
يلتبس عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني
القوم الا زيدا واخرج به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ح ليس
واجب النصب على المبيح ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت
الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء بدليل قولهم او كان
بعد خلا وعدا في الاكثر الا انه يقال لا حاجة الى قيد هذا القيد انما هي
لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل
المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه
لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء صح

تعلقا صوريا اذ لم ينسب الى ما نسب اليه ما وقد جاء بعد تمام الكلام

فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا

اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو

جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه

او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو

ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز

فانهم قالوا لم يجوزوا او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى لغة

الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يصح فيه البدل لا بدل الغلط ولا

لا يصح البدل بطريق السهو والغلط والمستثنى المنقطع انما يقصد بطريق

الروية والفطانة وبنو تميم فقد قسموا المنقطع على قسمين احدهما ما يكون

قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما

ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم هاهنا يوافقون الحجازيين في ايجابهم

نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله

هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان

بعد خلا

٩٢

بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا اي من عدا يعدو

عدوا اذا جاوزه نحو جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا اي من خلا يخلو خلوا

نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو

خلت الدار من الانيس فقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل

الفعل فيتعدى بنفسه والمراد هاهنا التضمين او الحذف والايصال

في باب الاستثناء لكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب

وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه

او الى بعض مطلقا من المستثنى منه فالتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم

او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما

قد لكونه شبيها بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما

انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد جر بعض

بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب

بهما اكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد

ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما

ما خلا زيدا او ما عدا زيدا تقديره خلوهم زيدا وعدوهم زيدا بالنصب على الظرفية
بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم زيدا ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤوا
خالين بعضهم او مجيئهم زيدا ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش
الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعله لم يثبت عنده
المصدرية بعدهما ولهذا لم يعد على الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس
نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو جاءني اهلك لا يكون بشرا وانما
يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ولزم
اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل
المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا فهما في التركيب في محل النصب
على الحالية واعلم انه لا يستعمل هنا الافعال الا في المستثنى المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز
فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما
بعد الا حال كون المستثنى واقعا في محل يكون

ما فرغ عنه الا احترازا عما اذا كان واقعا بعد سائر ادوات الاستثناء
مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام
موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا
عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على
على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا
قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت
باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا
الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء
وهو جائز غير مختار وانما اختير البدل في هذه الصورة لان النصب
على الاستثناء انما هو بالتشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبتوسط الا
واعراب البدلية بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى
على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان

المستثنى منه غير مذكور ويعتبر ذلك المستثنى بلفظ المفرغ لانه فرغ له العامل
عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ لانه في المفرغ لكن يراد بالمستثنى المطرد
فيه وهو اى فيه وكان ان المستثنى واقع في كلام الموجب والشرط ذلك
ليفيد فانه يصح مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا
زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضربك كل واحد الا زيد الا ان يستقيم
المعنى بان يكون الكلام مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل
حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون ههنا قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات
الا يوم كذا اى اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد
المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل
ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور
فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات
الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح
مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل

هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بجماعة
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بينهما بين الصورتين في كون كل واحد
منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب
والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان
اشتراك جميع افراد جنس في انتفاء تعلق الفعل بها وفي مخالفة واحد اياها
في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها وفي مخالفة واحد
اياها فيما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا
وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين في المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا
قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم
الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر انه يجوز ذلك ايضا فما يستقيم فيه
المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه
عدم استقامة المعنى ومن ثمة اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب
الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال اثبت لانه نفي

النفي الباقية فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات إلا على صفة العلم فلا
يستقيم وقال الشارح الرضي رحمه الله يمكن أن يحمل الصفات على ما يمكن أن يكون
زيد عليها مما يناقض ويباين من محاملها العلم أو يحمل ذلك على المبالغة في نفي
صفة العلم كأنك قلت أمكنه أن يحصل فيه جميع الصفات إلا صفة العلم وعلى
التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن أن ما ذكره
محمل هذا التأويل لأن إخراج جميع المواد الإيجابية عند المشتغل إلى صورة
الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني إلا زيد أي ما ترك كل أحد يتصور منه الضرب
من معارفك أو المتصحح منه المبالغة في غلو المجمعين على ضربك إذ أنه
ويتعذر البدل من حيث حمله على اللفظ أي لفظ المستثنى منه فيحمل على الموضع
أي على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالحق على قدر الإمكان مثل
ما جاءني من أحد إلا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع أحد لا مجرور محمول
على لفظه ومثل لا أحد فيها أي في الدار إلا عمرو فعمرو محمول على محل أحد
لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به أي لا يعتد به فشيء مرفوع
محمول على محل شيئا المنصوب لا محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كتاب الشيخ

وقيل لأن

وعلى ما وقع في بعضها في وصفه بشيء المستثنى فيه إلغاء وصفه بشيء لئلا
يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى أنه لو جعل المستثنى منه شيئا أعم من
أن يزيد عليه صفة غير الشبه لكان أولى فيصح المستثنى بما إذا زيد عليه صفة
غير الشبه لكان أدق وألطف وإنما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الأولى
لأن من الاستغراقية لا تزاد إلا في غير الإثبات أي بعد ما كان الكلام مثبتا
لانتقاض النفي بإلا لأنها لتأكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو أبدل على
اللفظ وقيل ما جاءني من أحد إلا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم
زيادة من في الإثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الأخيرتين لأنه لو
أبدل المستثنى على اللفظ وقيل لا أحد فيها إلا عمرا بالنصب لأن فتحته
شبيهة بالحركة الإعرابية لأنها حصلت بكلمة لا فيكون النصب حاصلا
بالعامل فلا بد من تقديرها عاملة أو حكما لا يعمل فيه هذا العمل وكذا
في قوله ما زيد شيئا إلا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد
من تقديرها كذلك لتعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة إذ لم يكن البدل
إلا بتكرير العامل أو حكما إذا اكتفى بدخوله على المبدل منه فاعتبر أنه كما ليه

فانه في قوة النفي بحال كونهما مبنيين في المستثنى المحمول على البدل بعد الا اي
بعد الاثبات بمعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي لا
ولا يعملان للنفي وقد انتقض النفي بالا حيث تعذر فيهما بناء الصورتين البدلية
على اللفظ حملا على المحل فهو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيء وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد
في هذا المثال الحاوي من الاقرب محل قريب وهو نصب بكلمة لا وفيه محل بعيد
وهو رفعه بالابتدائية فلم اعتبر واحمله على محله البعيد لا القريب قلت
لان محله القريب انما هو العمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله
البعيد فانه لا دخل للعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض
النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عاملة للفعلية لا للنفي فلا اثر لانتقاض معنى النفي
في عملها لبقاء الامر العامل لها اي لاجله اي في ذلك الامر وهو الفعلية
ومن ثمة اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس
جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض

النفي بالا

النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او
ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه
وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم
النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها بعدت بعض المستثنى عما نسب
الى المستثنى منه نحو ضرب القوم حاشا زيد اي براءة الله عن ضرب عمرو واعراب
غير فيها اي في الاستثناء دون الصفة اذ هي ح اي حين اعراب موصوفه كاعراب المستثنى
بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما اتجه المستثنى للاضافة انتقل
اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار
قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة نحو جاءني رجل
غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا
واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما
في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن الحمل
الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد
منكر فيجب ان يكونا موصوفا مذكورا لا مقدرا كما قد يكون ما بعدها في غير

مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان منكورا يكون متعددا لتوافق ما لها صفة فالها
اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من متعدد فلا تقول في الصفة
جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم و
رهط وان يكون مثنى فيدخل فيه ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا
يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا لما
على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعين
الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة
لم يكن زيد منهم فلا يتعين المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما بجمع
المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو
له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه اذا
كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما فانما يجب عند وجود
هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر
الى حملها على غير واما فيما قلنا في صحة هذا الكلام انه الا لا تحمل على الصفة

غالبا

غالبا فهمناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما
جاءني مائة رجل الا زيدا وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا و
واحدا والا رجلا والا حمارا ولكنه لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه
في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة
فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي خرجتا عن الانتظام فلا
في الا انه صفة لانها تابعة جمع منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في آلهة يقينا فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي لا انه مانع
آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله
فهذا لا يثبت وقد نبه الله تعالى الجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها
الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير
الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الاله لان التعدد يستلزم
المغايرة فضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لتعميم
الاستثناء وقد ذهب سيبويه بعدها الى وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء

فالنحويون في قولك ما أتاني أحد إلا زيد أن يكون إلا زيد صفة وهذه كثيرة

والمتأخرون منعوا ذلك بقوله: وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان فإلا

الفرقدان صفة لكل أخ لا للمستثنى منه والأوجه أن يقال إلا الفرقدين

بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ من وجهين

أحدهما وصف كل دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه

هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بين الصفة

والموصوف وهو قليل وإعراب سوى وسواء النصب على الظرفية

بناءً على ظرفيتهما لأنك إذا قلت جاءني القوم سوى زيد وسواء زيد فكأنك

قلت مكان زيد على المذهب الأصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم

الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا

ونصبا وجرا كغير فهما كغير بمعنى إلا ولم يبق سوى العدوان فإنهم

دناهم كما دانوا فهم إلا في سوى إذا أخرجوه عن الظرفية

أيضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقع لو جاءني سواك وفي الدار

سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قولهم

لقد تقطع

لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان وأخواتها وستعرفها في قسم الفعل

إنما استعمل هو المسند بعد دخولها أي بعد دخول كان وإحدى أخواتها

والمراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها واقعا بعد

دخولها على اسمها وخبرها والدليل على أن ذلك إنما يتحقق بعد تغيرها الاسم والخبر

فخرج بالإسناد الواقع بينهما أي الخبر المقدم على تغيرها لا يكون بعد دخولها بل يكون

قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب أبوه ولا بمثل كان زيد أبوه

قائم بأن يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من

أفراد المعرف ويمكن أن يقال في جوابه أيضا إن الظاهر أن المراد بدخولها ورودها

للعمل فيهما وما ورد عليه كان ليست الإشارة إليه في قوله وأخواتها مثل كان

زيد قائما وأمره أي أمر خبر كان وأخواتها كأمر خبر المبتدأ في أقسامه وأحكامه

وشرائطه على ما سبق في بحث خبر المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه

معرفة حقيقة أو حكما كالنكرة المخصصة لانتفاء الاختلاف في اسمها وخبرها في التعريف

ولا يلتبس أحدهما بالآخر وذلك إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظا

نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فإن الإعراب فيهما

لا يصلح للمعرفة لانتفائه فيه بل لا بد من تقديره اضافة للتبكيد لكن اذا اتفق

الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان

الفتى هذا وقد يحذف عاملها اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر فقط كان

واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف

لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز

في مثلها اى في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده

اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اى ان كان

عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان

جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول

نحو ان خير فخيرا اى ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وفي هذه الوجوه

وضعفها يجب قبله لحذفه وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان في مثل

اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت

لان كنت حذفت اللام قبلها ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير

المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغم

النون في الميم

النون في الميم وانفي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير

فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل بها ما عمل

بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه فاقتصر المصنف على الاول

لانه المشهور **اسم ان** واخواتها وسنعرفها في قسم الحروف ان شاء

الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اى دخول ان او احدى اخواتها مثل ان

زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض

هذا التعريف هنا ايضا مثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم **المنصوب بلا**

التي لنفي الجنس اى لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه

ليس كله ولا اكثره المنصوب فلا يصح جعله مطلقا في المنصوبات لانه فقط

ولا افراد المنصوب منه لقلتها عدده فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف

ما عداه من المنصوبات فان بعضها فان لم يكن كله من المنصوبات لكنه اكثر

اكثرها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال

اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف او شبهه ومحلا كما هو مبني منه على الفتح

واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها

فرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القيد كاف في حدهما
اسما مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلى
المسند اليه لفظ لا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها به
اى بالمضاف في تعلقه بشىء هو من تمام معناه بهذه الاقوال مراد فيه كالضمير
المجرور في له او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما يعنى من الا
الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض
النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوع ان تخفيف قوله فيها
ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشابها بالمضاف وقوله لك على
النسخ المشهورة من متممات المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها
غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو
كونه مضافا او مشابها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به لبس عليهم
فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه
غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه
وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين

نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها
في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس
بمضاف ولا بمضارع له فيدخل فيه اى في المفرد المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه
معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من
من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به
ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن
المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم
بها مائلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اى المسند اليه
بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اى بين ذلك
المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان
مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشابها به او لا فهي ثلث صور نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا
في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور
الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس

فيهما وأما في المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير أي وجب
تكريرها لكنه تخلف الأجيب أما في المعرفة فليكون كالعوض عما في النكرة من معنى
نفي الآحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له في مثل قول السائل
أفي الدار رجل أم امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة أيضا ونحو قضية
أي هذه قضية ولا أبا حسن لها أي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله
وإن كان معرفة وجب الرفع والتكرير فإن اسم لا فيه معرفة لأن أبا حسن
كنية أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر
فأجاب بأنه متأول بالنكرة أما بتقدير المثل أي ولا مثل أبي حسن لها فإن مثل
لتوغله في الإبهام لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة أو بتأويله بفيصل
بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكأنه قيل لا فيصل لها وبتقدير
هذا التأويل أيضا يجوز حذف اللام لأن الظاهر أنه تنوين للتنكير ومع
في مثل لا حول ولا قوة إلا بالله أي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل خمسة أوجه بحسب اللفظ لا بحسب
التوجيه فإنها بحسب التوجيه تزيد عليها الأول فتحهما أي لا حول ولا قوة

الا بالله

إلا بالله على أن يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف أي لا حول ولا قوة موجود إلا بالله
أو عطف جملة على جملة أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله فحذف خبر
الجملة الأولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الأول ونصب
الثاني أي لا حول ولا قوة إلا بالله أما فتح الأول فلأن لا الأولى
لنفي الجنس وأما نصب الثاني فلأن لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف
على الأول فيكون منصوبا حملا على لفظه بمشابهة حركته حركة الإعراب ويجوز
أن يقدر لهما خبر واحد وأن يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الأول
ورفعه أي رفع الثاني نحو لا حول ولا قوة إلا بالله أما فتح الأول فلأن
لا الأولى لنفي الجنس وأما رفع الثاني فلأن لا الثانية زائدة والثاني معطوف
على محل الأول لأنه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد
أو عطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو
لا حول ولا قوة إلا بالله لأنه جواب قول القائل أبغير الله حول وقوة فجاء
بالرفع فيهما مطابقا للسؤال ويجوز إلغاؤهما ههنا أيضا والخامس رفع

الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح
الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على انه نحو لا لنفي الجنس وضعف
وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا
بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لانه قد صح الغاؤها بالتكرير فقط وقد
حصل ههنا ولا دخل فيها للنواصب الملهي بعدها في الاعراب فبناء
على التوجيه الاول منعها بعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون
من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت
الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا يغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي
معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام فقط فتقول
الا رجل في الدار فتنصبها واما العرض نحو الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه
ان الا في العرض كما لا قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه
الجزولي والمص رحمه الله ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ

لانها

لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل اما ولولا وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء
اشربه لا رجعا واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت
لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه
فكأنه قال الا ترونني رجلا بمعنى هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون
وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس
الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر نعت اسم لا المبني لا نعت لاسمها
المعرب افراده عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول صفة بالرفع صفة للنعت
اي الثاني وما بعده افراده عن مثل لا رجل ظريفا كريما في الدار معرب حال
من ضمير مبني والعامل فيه معنى افراده عن مثل لا رجل فيه الوجه يليه حال بعد
حال او صفة مفرد افراده عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريفا وههنا
الفتح يعني نعتا الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت فيعتبر والمبني في قوله
ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فان المذكور

يا بغاذ فلا رجل اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيئ بنعت لا بني بناؤه مثل
لا ماء ماء باردا ان يقصد فالظاهر انه نعت للمبني الاول مفردا يليه فان
باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو ظاهر فلو جعل نعتا
للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومع هذا لان الاصل في التوابع
تبعيتها للمتبوع في الاعراب دون البناء فيقال حملا على محله البعيد ونصبا حملا
على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريفا بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب
لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب
وقد عرفت امثلته في بحث فوائد الفتح ۵ العطف على اسم لا المبني اذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب
رفعه نحو لا غلام لك والعباس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم
في قوله لا حول ولا قوة الا بالله فيه ما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ
اسم لا المبني فيجعل منصوبا وبان يحمل على المحل فيجعل مرفوعا
جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل بلفظه

الفصل بلا

الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف في المعنى يراد فيه لا كما في لا حول ولا
قوة الا بالله مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان
وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص منهم فيها
لكنه ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل
لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس
لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف
في نحو اب وحذف النون في نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما
ينصب به ولكنهم مع ذلك جوزوا وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا
غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال
الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف
ولا مشابها بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف
وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة
اسم لا هذه بمضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف

فأصل معناه أي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الإضافة
وهو الاختصاص أو المعنى أنه مثل لا أبا له ولا غلامي له جائز تشبيها له
أي لمثل هذين التركيبين حينئذ لا إضافة فيه بالمضاف أي بتركيب يشتمل
على الإضافة لمشاركته أي مشاركة مثل هذين التركيبين له أي لما يشتمل
على الإضافة في أصل معناه أي معنى ما يشتمل على الإضافة وهو الاختصاص
إلا أن بين الاختصاصين تفاوتا فإن الاختصاص المفهوم من التركيب
الإضافي أتم مما يفهم من غيره ومن ثمة أي ومن أجل أن مطلع جوازه مثل
هذين التركيبين إنما هو لتشبيه المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص
لم يجز تركيب لا أبا فيها أي في الدار لعدم الاختصاص فإن الاختصاص
المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بأبوته له وليس ههنا الاختصاص
للأب بالنسبة إلى الدار فلا يصح إضافته إلى الدار فكيف يجب
تركيب لا أبا فيها بتركيب مضاف فليس لا أبا إلى الدار مشاركا له في أصل معناه
وقيل أي قال بعضهم هذان التركيبان مضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد
بهما على تقدير الإضافة وهو نفي أبوة جنس الأب والغلام من مرجع

أما أولا فلأن معنى هذا التركيب على تقدير الإضافة صحيح

الضمير المجرور باللام لاستقلال من غير احتياج إلى تقدير خبر فهذا المعنى له
بعد من وجهين على تقدير الإضافة لا أباه ولا غلامه وهذا لا يتم
إلا بتقدير خبر أي لا أباه موجود ولا غلامه موجودان وأما ثانيا فلأن
المراد نفي أبوة جنس الأب والغلام له لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم
أو غلامه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وإنما
خص سيبويه بهذا الخلاف لأنه العمدة فيما بينهم أو لأنه المصحح بيانا
الخلاف لا تعيينا إلى تعيين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة أن
مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى وإقحام اللام بين المضاف
والمضاف إليه تأكيدا للام المقدرة وحكم المصنف رحمه الله بعد ما عرفنا
ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك أي لا بأس عليك ولا يحذف
الاسم وحده كثيرا لئلا يكون إجحافا وقولهم لا كزيد إن جعلنا الكاف اسما
جاز أن يكون كزيد اسما وخبرا محذوفا أي لا مثل زيد موجود وجاز أن يكون
خبرا أي لا أحد مثل زيد وإن جعلناه حرفا فالاسم محذوف أي لا أحد
كزيد **ذكر ما ولا المشبهتين** في النفي والدخول على الاسمية بليس

هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهما اي خبرهما خبر ما ولا لها
وكذا التسمية تسميتهما لهما لغة حجازية وفيه لحن بالذكر لان اعمالهما وجعل
اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما
انما هو على مذهب الحجاز لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى
اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كان
عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال
الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل
انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في لغتهم وهي زائدة
عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو
ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل
ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلانه ما
عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما انتقض
النفي فلانه عملهما لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلانهما
الزيهما مع ضعفهما في العمل واذا عطف عليه اي على خبرهما بموجب بكسر الجيم

ای بعاطف

اي بعاطف يقتضي الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد
او قائما لكن قاعد فالرفع اي فالحكم في المعطوف الرفع لا غير لكونهما
بمنزلة لا في نقض النفي

المجرورات

هو ما اشتمل اي اسم اشتمل على
الحروف الاواخر التي هي محل الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف
اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان
بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه
فالمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته لكنه المشتمل على علامته
اتم منه ومما هو شبيه به فيدخل في تعريف المجرورات مثل [illegible]
وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا
في تعريف المضاف اليه وهو ههنا غيرها هو على المصطلح المشهور
بينهم فذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على
المنسوب اليه بحرف الجر لفظا [illegible] اشتمل لحمل الى

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات

يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر
نسب اليه شيء سواء كان اسما نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف
حرف جر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد
او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل اي اثره وهو الجر
مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان
نسب اليه الفعل القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد
لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان
فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عن تنوينه
او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان
التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين وجعلوا
بمنزلة الاولى من الثانية للتعريف او للتخصيص او للتخفيف حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وتمامها بالثانية ش انه المبتدا
من هذا التعريف بالنظر الى كلام القوم حيث يسمون قائلين بتقدير حرف الجر
في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية

يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر

نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف

حرف جر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد

او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل اثره وهو الجر

مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان

نسب اليه الفعل القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد

لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما او لو كان

فعلا لا يتعدى او يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي متلخا عن تنوينه

او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان

التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين ويجعلوهما

بمنزلة الاولى من الثانية للتعريف او للتخصيص او للتخفيف حذفوا

من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ش اي المبادي

ومن بيان التعريف يعلم نظر الى كلام القوم حيث لم يتعرض قائلها بتقدير حرف الجر

في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات

يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف
جر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد
او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل اثره وهو الجر
مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف فيما نحو يوم الجمعة فانه وان
نسب اليه الفعل القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد
لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان
فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي مسلخا عن تنوينه
او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان
التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا
يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وقطعوها بالثانية [illegible]راة المبادرة
ثم هذا التعريف نظرا الى كلام المصنف حيث لم يقل فانه بتقدير حرف الجر
في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية

لكن الظاهر

لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف
فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد
تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام
تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه
بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه
حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون
مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وفي
اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها
تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى [illegible]
اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون

المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها اي فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء كان لم يكن صفة
كغلام زيد او كان صفة ولكنها غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع
مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه عدا جنس
المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو
غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فيه
فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية
في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا
صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في
في ظرفه اي في ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين
للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام
او مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين
ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فان

فالاضافة

المضاف اليه [illegible] ... الاول الفصيح ... غلام زيد والثاني ... والثالث ... والرابع ... [illegible]

فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اعم من وجه فان كان المضاف
اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة
خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة
خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية
ولا يحتاج فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكله فانه وهو اي كون
الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم ومع هذا ارجعها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان ضرب اليوم معنى ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكنه رد الاضافة بمعنى من ايضا
الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين
قلت نعم لكنه لما كانت الاضافة بمعنى في قليلة ردوها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم

فالاولى بناء على ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام
اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب
اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الا
الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان
الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته
فانه في ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير
اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم
قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل وشبه
فان اضافتها لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة
لتوغلها في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيره
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف الم

مثل

مثل شهير بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاءني
مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتخصيصا اى وتفيد
الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك ولا شك ان الغلام
قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف
الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركة فيه وشرطها اى
شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف
فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا
من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
بل لا يمكن او المراد بالتجريد وخلوه من التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جرد عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى
وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى
المعرفة لكان تحصيلا للحاصل فتضيع الاضافة حينئذ لا تفيد تعريفا و

ولا تخصيصًا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين اصل
فعلها علمًا في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريفها
المعرف فيما باللام جوهرًا واسنادًا وفي ذلك قيل لا نسلم ان في هذين
الامثلة تعريفًا المعرف بل فيها فالتعريف وهو مثل التعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريفها آخر وهو التعريف
الحاصل بالعلمية فانها هي حاصلة اعلامًا لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها
باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبدل تعريف
بتعريف وما اجازه الكوفيون في تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من
العدد المعرف باللام المضاف الى معدود نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدينار ضعيف قياسًا وسماعًا اما قياسًا فلما ذكر من لزوم تحصيل
الحاصل واما سماعًا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام قال
ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من
قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة و الاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة اضيفت اذا لم يكن صفة

ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين اصحابها
بعلها اعلاما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريفها
المعرف فيما بالامرين جميعا وبينا وتلك قيل لا نسلم انه في هذه
الامثلة تعريف المعرف بل فيها ازالة التعريف وتهيئة للتعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريفها اخر وهو التعريف
الحاصل بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق السابق الى معلومها
باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف
بتعريف وما اجازه الكوفيون في تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من
العدد المعرف باللام المضاف الى معدود نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالا فلانه لم يثبت من الفصحاء زيادة اللام قال ذو
ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من
قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة و الاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة

نحو غلام

نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى معمولها
نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد فمن قبيل اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد
الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها
في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني [illegible]
ملاحظة العقل بازاء ما يسقط في اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الا
الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة
مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع
مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير
واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف
الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف
اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله
اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره في الصفة ولكن منه اي ومن اجل وجوب افادة

اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص
جاز تركيبه نحو مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها
صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون
المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد
اي المثل الذي به وهو مجموع امثلة ثلث وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك
الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد
انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد
تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط
للالف واللام لا للاضافة ولذلك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط ومن هنا

كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة الفوائد خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه يتوهم ان دخول لام التعريف انما هو
بعد الاضافة لحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف
باللام فابطله المص في شرحه بانه غير مستقيم لان الفعل متاخر
اللام المتقدمة حقا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما
لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فيصير المعنى باعتبار
عطف العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمنع ذلك
ذلك هنا اى به بعض البلغاء لا يمتنع هنا فاجاب المص عنه بقوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف
لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى انه ثبوت مصادرة على المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال لانه اذ لا نص فيه على الجر
فانه يحتمل النصب حملا على المحل او نصب على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل

في المعطوف فيما لا يجوز في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها بدرهم قال
رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان
وعبدها عوذاً تزجي خلفها اطفالها اي يعطي المائة الهجان
اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد الهجان صفة للمائة او
بدل منها والنوق جمع ناقة او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب
الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحفاظها مذهب
او عبيدها خطيئة باضافة لادنى ملابسة عوذاً بالذال المعجمة جمع
عائذ اي حديثات النتاج قال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على
صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب
على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه نائب
ما لم يسم فاعله وعلى صيغة الامر لا يمكن الا بعد حركة حرف الروي من
النصب واما الثاني فلسيبويه على الضاربة الرجل والضاربك فاجاب
المصنف رحمه الله بقوله وانما جاز الضاربة الرجل يعني كان القياس عدم
جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملاً على الوجه

المختار في حسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة للخفة
بحذف الضمير من الوجه وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية و
نصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنساً معرفاً باللام وهذا الاشتراك منتف
بين الضاربة الرجل وحسن الوجه فحمله مع الفارق والضاربك يعني
انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا ضاربيه
وهي الضاربك والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني
سيبويه واتباعه انه اي الضمير في الضاربك مضاف دون من قال
انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملاً اي
محمولية على ضاربك فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني
جاز وبيانه انهم اذا فصلوا بينهما الفاعلية والمفعولية مجردة
عن اللام يعني لانها وكانت مضمرة متصلة التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى التخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف

بالاضافة بل يتعين لاتصال الضمير لما لم يعتد والتخفيف في ضاربك
في ضاربك وجوزه فيه ومن حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل حذف تنوينه
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضاربيه عليه لانهما ليسا
من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال
الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان ينصبوا
ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف و
ويقال ضاربك كما ينصب ضارب زيدا ثم يقال يضاف ويقال ضارب زيد
ولم ينصب ضاربك فعلم انه سقط لاتصال الكاف لا للا
ضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك
للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين ووصل الضمير المنفصل
متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل
في غير اشتباه حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا

الضاربيه

الضاربيه عليه اى على ضاربك لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا
حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب
الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن المستدل لان الفراء
على جواز الضاربك عن جانب المصنف رحمه الله على وفق الشارحين ولكن
ان يحمل كل واحد منهما لما ذكر الى مسئلة على حدتها منطبقة للحكم بامتناع
الضاربك فيعني في قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف
عطف المجرور عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه
يتوسط العطف يصير مثل الضاربك كما عرفت فاما ان يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وح
يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على تقدير الاول
والجواب كل من الصورتين الاخريين الى مسئلة ظاهر وينطبق الرد على
الفراء في الاستدلال بهما ه لا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى
الحاصل بالتركيب الوصفي بحاله لانه لكل من معنى التركيب الوصفي والاضافي
معنى اخر لا يقوم مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها

وانما يحمله

قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه

فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفيين فان قولهم الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد مما غير فرق ورد على القاعدة الاولى وهو
قولهم لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة
الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذا التركيب اضيف موصوفا الى صفته
فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلاة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل
هذا التركيب مأول فمسجد الجامع مأول بمسجد الوقت الجامع وذلك
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد
مضافا اليه والجامع صفة للوقت فهذا في الاول بوجهين فان الجامع
ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع
قائما مقامه منسوبا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد
اليه فهذا في الاول بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف فقط
وعلى هذا القياس صلاة الاولى وبقلة الحمقاء مأول بصلاة الساعة

الاولى

الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاضمار اليه المذكور لكن هذا التأويل
لا يمشي في جانب الغربي فانه لا يمكن ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكان ذو جوانب
وكل من المكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان
الذي اعتبر الجانبية لنسبته اليه هو الكل فيستقيم المعنى ورد على القاعدة
الثانية وهو قولهم لا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على الموصوف
واضيف اليه واجيب عنه بانه مأول بانهم حذفوا قطيفة من
قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه
صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصصه به كما اضافوا خاتما الى فضة
فليس اضافة اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف
اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب قوله لا يضاف اسم مماثل
اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء

كانا مرادا فيها كليث واسد في الاعيان وجنة وقتب ونحو في
والمعاني والاحداث وغير مراد فيه لبس وبيت في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد
لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بلا بد وبلا ذكر الاسد واضافة الليث اليه فكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى
الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص بما اي
بما هو خاص بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت
الاضافة التعريف او التخصيص واتمامه العين على الشيء اذا كان اللام فيه
للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس ففيه خفاء وورد على قولهم لا يضاف
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب
بانه متأول بجعل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت
جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ فلم يتعلق كرز سعيد لانه
قصد بالاضافة التوضيح والتعيين وصح في العلم غالبا واذا اضيف

الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو
ما في آخره واو او ياء قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف
العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمقارفتها خفة السكون ثقل الحركة و
ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوف بعضها
استراحة للسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يبقى في الابتداء كذا
بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح
وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف
في انهما الاصل والصحيح ان الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد
هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني
على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي لا تقلب على اللغة الفصيحة لعدم
موجب القلب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء للمناسبة لياء المتكلم و
وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب لغير التثنية كغلاماي لالتباس

المرفوع بغير سبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت
في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيهما نحو كالقاضي الواحد نحو قاضيّ اذا اضيف
الى ياء المتكلم وسقط النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلميّ
وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى
ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء ضمة
ضمة ما قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فصار مسلميّ وان كان
قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كمصطفى فقيل مصطفيّ
و في مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور
الثلث لئلا يلتقي اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته
واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي
اي فحالها في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي
مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف وجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما
اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغم الياء في الياء

وفيه

وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابى مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ
على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب المصنف رحمه الله في شرحه بان
ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء انه يحتمل ان يكون المقسم به
ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان
فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر
فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي سمعن وعلمن
اصواتنا بكين وقلن لنا ابانا وانا فداؤكم و تقول اي فما قاله
لامتناع اضافة حم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم واما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما
في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عن بعضهم ذلك الخلاف
في الكلمات الاربعة ويقال في فم حال الاضافة الى ياء المتكلم في بالرد
والقلب والادغام فيّ والاكثر اي في اكثر موارد الاستعمال انه وفمي
في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وفم وان

وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اى من الكسر و
والضم وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت
بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحموك ورايت حماء وحماك
ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك
ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال
هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اى
جاء حم مثل هذه الاسماء الاربع مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة
بل يجوز مجئ هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء
هن مثله مطلقا اى في حال الافراد والاضافة يقال هذا هن وهنك ورايت
هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا
يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير
ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما
يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس
لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند

اضافته

اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم
باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لانه جعل وصلة
الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

وهي جمع تابع
منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل
على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام
الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد
المحدود كل ثان اى متاخر من لوحظ مع سابقه كائن في الرتبة الثانية
منه فيدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبسا باعراب سابقه اى
يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه بان يكون كلاهما من جهة واحدة شخصية
مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة
واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فخرج بقوله كل ثان مثل التوابع
وخبر المبتدا وخبر كان واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت وثالث

مفعولي

باعرابه سابقه يخرج الكل الآخر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الثلاثة لان العامل في المبتدأ والخبر
وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن
هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث
انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة
وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي
آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بان يسري الى اللاحق
والسابق اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا حقيقة او حكما
فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا فيها
ثم اعلم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما
يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة
التابع والحد مدخول كل وهو تابع باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما

ما دخل

لما ادخل كل عليه فاد صدق المحدود فيهما لعدم ذكر غيرهما فيكون جامعا
مانعا والظاهر على كل فرد فيكون مانعا والظاهر تخصيص المحدود
فيها لعدم ذكر غيرهما فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت تابع** جنس شامل للتوابع
كلها وقوله **يدل على معنى في متبوعه** اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه
على حصول معنى في متبوعه **مطلقا** اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قوله
اعجبني زيد علمه والمعطوف في قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل
قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان
دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بحسب
خصوص موادها فلو جردت عنها هذه المعاني كما يقال اعجبني زيد غلامه او
اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه وجاءني زيد نفسه لا تجد لها
دلالة على معنى في متبوعها اصلا بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية
بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت

وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح
في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون اي يجيء النعت من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او
لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت
بالواحدة ولما كان غالب معاني الصفات المشتقات توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق فدفع توهمهم
بهذا وصفا المصنف رحمه الله تعالى بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون
النعت مشتقا او غيره في صحته وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع
غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع
عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل على
انه منسوب الى قبيلة تميم وذي مال يدل على انه ذات ما صاحب مال
او خصوصا في بعض الاستعمالات بانه يدل في بعض المواضع على حصول
معنى لذات ما فصح فيه ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك فلا يصح
ان يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل ها

باعتبار

باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا
وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا
ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل يدل على ذات
معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة
فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي سائر المواضع الاخر التي لا يدل على
هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وقد ذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن
اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد
المشار اليه فيدل في هذا المواضع بلفظه على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة
له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة
على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية واما
قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا باول بعيد كما اذا
قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان تؤمر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه فاضل

وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون أجنبيا بالنسبة إلى الموصوف فلا يصح
أن يقع صفة له مثل جاءني رجل عالم زيد غلام (ويوصف بحال الموصوف)
أي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن إذ الحسن حال الرجل وصفته
(وبحال متعلقه) أي بحال متعلق الموصوف بمعنى بصفة اعتبارية تحصل له
بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه إذ كون الرجل حسن الغلام معنى
فيه وإن كان اعتباريا (فالأول) أي النعت الذي هو بحال الموصوف (يتبعه) أي الموصوف
(في عشرة أمور) يوجد منها في كل تركيب أربعة (في الإعراب) رفعا ونصبا وجرا
(والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) إلا
إذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل
صبور وامرأة صبور أو فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح
أو صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة (والثاني) أي النعت بحال
متعلق الموصوف (يتبعه في الخمسة الأول) وهي الرفع والنصب والجر
والتعريف والتنكير ويوجد في كل تركيب منها اثنان (وفي البواقي) من تلك
الأمور العشرة وهي الخمسة الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

(كالفعل) ليتبينه بمعنى ينظر إلى فاعله فإن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا
أفرد كما يفرد الفعل وإن كان مذكرا أو مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه
وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وإن كان فاعله
مؤنثا غير حقيقي أو حقيقيا مفصولا يذكر أو يؤنث جوازا نحو
مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم
ومررت بامرأة قائم أبوها مثل يقوم أبوها وبرجل قائمة جاريته مثل
تقوم جاريته وبرجل معمور أو معمورة داره أو قائم أو قائمة
في الدار جاريته مثل يقوم وتقوم في الدار جاريته فإن قلت إذا
إذا نظرت حق النظر وجدت الأول وهو الوصف بحال الموصوف
أيضا في الخمسة البواقي كالفعل لأن فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع
إلى موصوفه والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية
والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث
في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين و

وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
فلم خصت الثاني ههنا بالحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في
في تلك البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في خمسة الاول لم يكتف
فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له
بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر يعني بين حاله عند عدم التبعية وقدمه
اي ومن اجل كون الوصف الثاني في خمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد
غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل ههنا
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه
بمنزلة يقعدون غلمانه في الحاق علامة المثنى والجمع في الفعل
المسند الى ظاهره ضعيف ويجوز من غير ضعف ولا ضعف قعود غلمانه

وان كان

وان كان قعود جمعا ايضا كقاعد والاول اي ان كان قاعد الاسم المشابه للفعل
خرج لفظا واحدا عن موازنة الفعل ومشابهته لان الفعل لا يكسر
فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي جمع فيه فاعلان
في الظاهر لا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا
عن الضمير او يجعل الفعل خبرا و المضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل
عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في الضمير معنى الوصفية وهو
الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام المعنى بها فكانه
لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعترض الشارح الرضي
رحمه الله وقال لم يذكر المصنف رحمه الله انه لا يوصف بالضمير لانه يبين ذا
ذلك بعضه والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة ينبغي
اختصاصا بالتعريف والمعلوم من الصفة اعني اعرف منها لانه المقصود
الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم

لو لم يكن به الحمل منها فلا اقل من ان يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه
ونقله جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم
المعرف باللام والموصولات وبينهما مساواة ومن ثمه اى ومن اجل ان
الموصوف اخص او مساو لم توصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام
الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة
في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك او بالمضاف
اليه مثله اى مثل المعرف باللام بدلا والمطلقة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف فيما وتعريف المضاف اليه او نقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وبين غيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص
من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغيره اخص فهو محمول على البدل
عند صاحب المذهب و انما التزم وصف باب هذا اى باب
اسم الاشارة بذى اللام اى مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي
جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام
الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا رد

رفعه

المكتسب التعريف من المضاف

رفعه لا يتصور مثله لا لابهام ولا يليق بالمضاف اليه لانه كان كالمعارف
من المضمر والعلم من الاحتياج لغيره فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى
كرم اى الكريم ومن ثمه اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام
لدفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يبين به جنس
المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم
لانه يبين ماهية المشار اليه انسان بل رجل

العطف بمعنى المعطوف

بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة
الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا
مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد
نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام يعني جاءني زيد وكما ان
نسبة المجيء اليه مقصود كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا
مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها

غير مقصود بل المقصود متبوعه منها و هو مع متبوعه احتراز عن البدل
لان المقصود هو متبوعه فلا يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف به
بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة منها احد
الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا
بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع في نظر المتكلم فلا شك ان
المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف كذلك مقصودان بالنسبة
مع تغايرهما في المعنى ولما لم يكن بما ذكره جامعا ومانعا اردفه بما هو التوضيح
بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد
وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم
والشاعر والكاتب فالصفة التي دخلت عليها حروف العطف كالشاعر مثلا
والكاتب لها جهتان احدهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه

واخرهما

احدهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخرهما كونها
معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها وقصد فعلى هذا الصفة
من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد
حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون له
لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة
ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو
بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المص رحمه الله في شرح المفصل في مباحث المستثناة قوله
ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون وما
صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط الخ لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم
والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس
بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن

دخول العاطف لنوع من التناسب بالمعطوف فلما بينهما من التغاير فلو وجد
العطف كذلك لدخل في بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال
بعضهم فيه نظر لان الحرف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيهما على ما يدل
عليه في غيرهما من الجمع والترتيب وغير ذلك فمن جعلها غير عاطفة في الصفات
وعاطفة في غيرها ارتكب امرا بعيدا من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف
على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا المنفصل
المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعله والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه يتبين بذلك بظهوره فذلك المتصل
وان كان كالجزء متصلا من حيث الحقيقة بدليل انه يجوز افراده عما اتصل
به بتاكيده فيحصل له بذلك نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا
التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هنا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد

كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى
فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل نحو ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا
ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك
التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المتصل في الجملة فصار الفصل بمنزلة التاكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله
ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف
العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع
الفصل كقوله فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران
متساويان هنا **واعلم** ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن مع قبح والله
والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد
الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من
اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف

على بعض حروف الكلمة وليس بالمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمر انه قد يؤكد به
اولا ثم يعطف عليه كما يعمل في المرفوع المتصل وفي ذلك تعلة المرفوع له مذكر
ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل
بلا فصل فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يحصل له اذن فكيف
يكتفى بما هو دونه الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني و
وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني
كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد
وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرنا من اعادة
لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين فيجوز
عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءوني
كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو
اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد

بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد و
والبدل في الغالب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل
نادر فهما ليسا باجنبيين من متبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة
بخلاف العطف فان التابع المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل
بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل
في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار اليه كما في المعطوف عليه ◆ المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز
له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما
يقتضيها منتفيا في المعطوف فلما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها

منتفيًا في المعطوف احترازًا عن مثل قولنا يا الرجل والحارث فان الحارث
معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فانه يقتضي
تجرده عن اللام وهو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مغتفر في المعطوف
واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب
شاة وسخلة لها او محمول على ان الضمير كربه رجلا على ان وجه اى
رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال الا
العارضة له بالنظر الى نفسه ونظيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه
فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضمه بالنظر الى حرف النداء
والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثله في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثله فان زيد مفرد معرفة
وعبد الله مضاف ومن ثمه اى ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب مثل ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا
الرفع في ذاهب ولو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون
خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد

الى اسمها

الى اسمها فانتصابه الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ هو عمرو وبقي ما هو
قبيل عطف البيان الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه
القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير
يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب
عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء
في هذا التركيب فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع
العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى فقط
فالمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى
للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان
ان يقدر فيه ضمير اى الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف
اى اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولين
بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف
ههنا محمول على معناه اللغوي اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعل

وإنما قال على معمولي عاملين حتى

معمولهما وأكثر النحاة على أن المعنى على معمولي عاملين لا على معمولي عا
عامل واحد فإنه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على أكثر
من اثنين فإنه لا خلاف في امتناعه مختلفين أي غير متحدين بأن يكون الثاني غير
الأول وذلك لرفع وهم من يتوهم أن مثل ضرب عمرو وبكر خالد الذي من هذا
الباب مع أنه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه إذ العامل هو الأول والثاني
تأكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة وفي قول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا وهذا وإن كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور
بحسب الحقيقة لأن الحرف الواحد لا يقوى أن يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا
للفراء فإنه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول
الأمثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يجوزها وغيرها
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور
إلا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وإن في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني إلا
في صورة تقدم المجرور وتأخر المرفوع أو المنصوب منه في كلامهم فإنه جائز

يجوزه على صورة السماع لأنه بخلاف القياس يقتصر على مورد السماع
خلافا لسيبويه فإنه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة أيضا
بل يحملها على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه نحو تريدون عرض
الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة أي عرض
الآخرة

التأكيد

تابع يقرر أمر المتبوع أي حاله وشأنه عند
السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة أي في كونه منسوبا
أو منسوبا إليه فيثبت عنده ويحقق أن المنسوب والمنسوب إليه في هذه
النسبة هو المتبوع لا غير وذلك إما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب
زيد زيد وضرب ضرب زيد أو لدفع ظن السامع به تجوزا أما في المنسوب نحو زيد
قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع أن مراده بالقتل الضرب الشديد فيجب
ح أيضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى للتجوز في إرادة معنى الحقيقي وفي المنسوب
إليه فإنه ربما ينسب الفعل إلى الشيء والمراد نسبته إلى بعض متعلقاته
كما في قطع الأمير اللص أي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب إليه لفظا

نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه
او عينه او في الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل
الذى ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا
لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى
جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع بهذا الوهم
بذكر كل والجميع واخواته وكلاهما وكلتيهما واجمعهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف
والبدل لان حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
خروجهما واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف
البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكنه لا في النسبة
والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اى التاكيد لفظي اى منسوب
الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله من
ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اى تكرير اللفظ الاول فمعناه

حقيقة

حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فانه في حكم
تكرير اللفظ فانه كان في الفاعل الاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجرى اى التاكيد اللفظي مطلقا لا التاكيد
الذى هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا
او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يرجع بعد ارجاع الضمير
الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود والغرض
من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوى والتاكيد
المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة وهى نفسه وعينه
وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل انه
بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن
بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة من بصع
العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول
العنق مع شدة مغرزه وهكذا الاستنباط متطابق فحقيقة بين هذه المعانى
ومعانيها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اى النفس والعين

اى النفس والعين بمعنا اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر
والمونث باختلاف صيغهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد
الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المونث الواحدة
انفسهما بايراد صيغة الجمع في مثنى المذكر والمونث وعند بعض العرب نفساهما
وعيناهما انفسهم في جمع المذكر والمونث وعند بعض العرب العاقل انفسهن
في جمع المونث العاقلة وغير العاقل من المذكر والثاني مثله في النفس
والعين اوليهما تغليبا كالعمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر
وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا
باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها
نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت
النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع
وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المونث
الواحدة والجمع بمعنى الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المونث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء بصعون

بصع

بصع ٥ لا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية
والاجماع لا يقتضيان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما
ملحظ افراده بمجتمعه ولم يعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب
ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما
كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الشراء فيصح تاكيده
بكل ولهذا امتنع القول بجاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا
ولا حكما في حكم المجيء ٥ اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا
بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل
ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد لتاء الضمير بعد
تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع
تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني
بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي يقع التاكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليها وانما قيد

الضمير المرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا
تأكيد بهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمـ
والمنفصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد بمنفصل
نحو أنت نفسك قائم لعدم اللبس وإنما قيد بالنفس والعين لجواز
تأكيد المرفوع المتصل بكل وأجمعين بلا تأكيد نحو القوم جاؤني كلهم أجمعون
لعدم التباس التأكيد بالفاعل لأن كلا وأجمعين يليان العوامل قليلا
بخلاف النفس والعين فإنهما يليانها كثيرا (و) أكتع وأخواه يعني أبتع
أبصع أتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور جمع تابع يستعمل هذه الكلمات
الثلث بتبعيته لا بالأصالة لكونها دالة على المقصود وهو الجمعية فلا
تتقدم يعني أكتع وأخويه عليه أي على أجمع لو اجتمعت معه وذكرها أي
ذكر أكتع مع أخويه دونه أي دون ذكر أجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها
على معنى الجمعية واللزوم ذكرها مع ... التبعية بدون الأصل

البدل

تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع أي بنفس النسبة ... بنسبة ما نسب إلى
المتبوع دونه أي دون المتبوع أي لا يكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء

ابتداء بنسبة ما نسب إليه بل يكون النسبة إليه توطئة وتمهيدا لنسبته إلى التابع
سواء كان ما نسب إليه مسندا أو غيره مثل جاءني أخوك وضربت زيدا أخاك
فاحترز بقوله مقصود بما نسب إلى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان
لأنها ليست مقصودة بما نسب إليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه
احترز عن العطف بحرف فإن المتبوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع
ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لأن متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فأعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصود وإن لم يكن معا فإن قيل
هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد إلا مثل ما قام أحد إلا زيد فإنه
بدل من أحد وليس بمنسوب ما نسب إليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة
إلى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة إلى ما نسب إلى أحد نسبة القيام إلى زيد
قلنا ما نسب إلى المتبوع ههنا القيام فإنه نسب إليه نفيا ونسبة القيام بعينه
إلى التابع مقصودة ولكنه إثباتا فيصدق على زيد أنه تابع مقصود بنسبة
ما نسب إلى المتبوع فإن النسبة المأخوذة في الحد أعم من أن يكون
بطريق الإثبات والنفي وفيه أنه إذا قصد بنسبة إلى شيء نفيا نسبته إلى شيء

اقر البيان ويكون الاول توطئة للثاني وهو اى البدل انواع اربعة بدل
الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه و
فان الاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل يجب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب
زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى
بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب
لادنى ملابسة فالاول اى البدل الكل مدلوله مدلول الاول بعينه
بحذاه ذاتا لا ان يتحد مفهومهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد
واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا
الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان الا بدله
وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا
الغلط وقال بعض المحققين في جوابه انهم ارادوا انه ليس مقصودا بالنسبة

اصلا

اصلا بل الاول وانه ليس مقصودا اصليا ولهذا صح ان مثل قولك جاءني
اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا
فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة
له ومبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح حاصلا به مقصودا
تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني
اى بدل البعض جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اى
بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان
يكون زيد معجبا باعتبار صفة من صفاته لا باعتبار ذاته وتضمنه نسبة الاعجاب
الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه يعلم ابتداء ان
زيدا [illegible] وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها
اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط وغيرهما اى يكون تلك الملابسة بغير
كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل
ويكون البدل لازما بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمنافقة بان

بان الغرض ليس ان فلكه بل هو ركوبه فيه منافية في المثال ويمكن ان يؤ
لمثاله بمثل ما رايت درجة كما حمد بدرجة فانه لا مجال لهذه المنافية فيه فان
البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا
ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قد نقل لعدم وقوعه في كلام
العرب فانهما الامثلة مصنوعة (والرابع) اي بدل الغلط (ان تقصد
اي يكون بان تقصد انت اليه) اي الى البدل (من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد
ان غلطت بغيره) اي بغير البدل وهو المبدل منه (ويكونان) اي البدل
والمبدل منه (معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك
ومختلفتين نحو بالناصية ناصية كاذبة) وجاءني رجل غلام لك زيد (واذا كان
البدل نكرة مبدلة من المعرفة فالنعت) اي نعت البدل النكرة (واجب لئلا يكون
المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فانما يوافقه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة (ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك
ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك
ضربت زيدا اياه و) لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا

لكون المضمر

لان المضمر المتكلم والمخاطب قوي واقصد دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر
منهما بدل الكل لزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واعجبتني
نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار

عطف البيان

تابع ما جمع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن
البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني (مثل اقسم بالله ابو
حفص عمر) فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان
له وقصته ان اعرابيا اتى الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على
ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي
فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله
ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي

فجعل اذ قال القاضي اتعرفه اللهم ام كالذي فجر قال اللهم صدق فهل صدقها
حتى انتهى فاخذ بيده فقال ضع على رأسه فوضع فاذا هي نفسه يخفى محمد
فحمله على بعير وزوده وكساه (فصل) اي طرف من البدل لفظا اي من حيث
الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل
عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل
فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لما ذكر فيما سبق في الضارب زيد
وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير حال من مفعولي التارك ان جعلناه
بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه
وان كان مبتدا فهو حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله الضمير المستكن في عليه
ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله منتظرة لان تزهق
روحه لانه الآن ما كان فيه رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي
بينهما فقد بيناه فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف
للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد و
ويمكن ان يراد بما يتوهم من هذا الباب كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه

اذا كان بدلا ففيما و لصورة التثنية ايضا فانك تقول يا غلام زيد وعمرا بالتنوين
رفعا حملا على اللفظ ونصبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان و يا غلام
زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول ظاهر والثاني افيد (المبني) اي هذا بحث
المبني وهذا حد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرفه الا
المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفنا المبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني
(ما ناسب) اي اسم ناسب مبني الاصل فهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام
والمراد بالمناسبة المعتبرة في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل
صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمنه الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه
بتضمنه معنى همزة الاستفهام او بشبهه كالمبهمات فانها تشبه الحرف في الاحتياج
الى الصلة والصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل
او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته
اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوع نصفه مركبا مع مبني على
وجه يحققه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلامه

وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابل للمعرب
واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى
فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او
ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب
والمبني لتقدمهما وتاخرهما ايثارا للتقديم ما هو وجودي لشرفه والقابه اي
القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر
للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني
في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها
البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبرون بها الا عنها
لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب
حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى نظيرها كما يقال
الميم في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره
المرتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل لا باختلاف
العوامل اذ قد يختلف اخره لا باختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابن وما نحن

ومن زيد وهي اي المبني والثابت باعتبار اكثر المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديرها بحث الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض
الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء
المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد بعد علة البناء من علة اخرى لبنائه على الحركة
على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت
دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن
نفسه او لمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيد المراد
لمتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن
يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة فانها وان كانت موضوعة للغائب فليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها

لفظا أو معنى أو حكما أي ذكرا بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا إما متقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه أو تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي
أن يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى إما
مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فإن مرجع الضمير
هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكأنه متقدم من حيث المعنى أو من سياق
الكلام كقوله تعالى ولأبويه لأنه لما تقدم ذكر الميراث دل على أن ثمة موروثا
فكأنه تقدم ذكره معنى وأما التقدم الحكمي فإنما جاء في ضمير الشأن والقصة
لأنه إنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة
ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك أبلغ من ذكرها أولا
مفسرا فصار كأنه في حكم العائد إلى المتقدم المعهود بينك وبين
مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو أي المضمر بالنظر
إلى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير المحتاج إلى كلمة
أخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله
نحو ما أنت منطلقا عند الحجازية أو غير مجاور له نحو ما ضربت إلا إياك والمتصل

غير المستقل

غير المستقل بنفسه المحتاج إلى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه
وهو أي المضمر باعتبار الإعراب ثلاثة أقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام
الظاهر وانقسام الظاهر إليها فالأولان أي المرفوع والمنصوب كل واحد
منهما قسمان متصل لأنه الأصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث
أي الضمير المجرور متصل فقط لأنه لا مانع فيه من الاتصال الذي
هو الأصل وستعرف المانع من الاتصال إن شاء الله فذلك أي المضمر خمسة
أنواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور
المتصل النوع الأول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم
الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي
المنتهيين أي كلاهما إلى ضربن على صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما
إلى ضربن على صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وإنما بدأ بالمتكلم لأن ضمير
المتكلم أعرف المعارف وأخر ضمير الغائب لأنه دون الكل وصورة التعريف
هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني أي المرفوع المنفصل أنا إلى

انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت
الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق في الدلالة على احوال من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل
وهو في قسمه القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا
ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انكِ
انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا
اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي ايا اختلاف فاكثر
والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي
مثال المتصل بالاسم وفيّ مثال المتصل بالحرف وغلامي غلامنا غلامك
الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم
والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلالة علامة
معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير

ضربنا

ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها غير مشتركة وواحد مشترك بين
المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا للغائب حكم المخاطب في ذلك فان
الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث
وبقية الانواع خمسة جارية هذا المجرى اعني للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى
فاذا كان لكل من الانواع الخمسة ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون
جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ونكات
لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل قدمه على المنصوب والمجرور
المتصل اذ بينهما فصل والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجعله
في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل
كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شي ويكون ما فيها بقي دليل على الباقي
على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل
الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب ولو وحده

المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند
وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا
او نحو في الواحد مذكرا كان او مونثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب
المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم
فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو قائم الزيدان
كقولك ان زيدا ضارب وهند ضاربة والزيدان الضاربان والهندان الضاربتان
والزيدون الضاربون والهندات الضاربات وليست الالف في ضاربان
والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر
لا تتغير عن حالها الا اذا تغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير
وانما هو عامل في اسم الفاعل فالضمير فاعل له والضمير باق على ما كان
عليه في الرفع فلو كانتا ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربي والنون في تضربن

والواو في تضربون

لانه اذا انقدم على عامله صح

والواو في تضربون والالف في تضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في العمل
حروف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا
كان او منصوبا الشي الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع
الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك
اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لا يمكن ان يتصل به
اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل بالفصل الواقع لغرض
لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او
او بالحذف اي بحذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به
او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او
بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل
بالحرف لانه خلاف الغالب بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي الضمير
كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي
تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه لبس

على الشارح ان الضمير هو او عمرو بل المبتدأ فانه عمرو ولانه اقرب الى الضمير
المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم
ان مرجعه ما هو خلاف الاصل وهو زيد والا لاتصل به فاذا وقع الالتباس
بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب
واما قال من هي له لا ما هي له فانه امر كب من العاقل وغيره كما هو الظاهر لكونه
اشمل افصحا على ما هو الاصل مثال الاول اياك ضربت مثال التقديم على العامل و
وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر
مثال الحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا
وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير
الذي يسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه يسند اليه الضاربة الجارية
على زيد صفة وفعلا لغيره وهي صفة لهند قام الضرب بها وانما يصح ذلك
اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد
ولكنه تاكيد لانه لا فاعل بدليل نحو الزيدان هند ضاربتهما هي وروي
عن الزمخشري ضاربتهم هي وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واتيانا بالمنفصل

صورة

صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى وان اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا فان قدم اعرفهما نحو اكرمتك اذا لم يقع كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجري
الضالة فاذا كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما
اي احد الضميرين اعرف من الآخر اعرفهما اذا تساويا نحو اعطائيه
حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين فيما هو
كالكلمة الواحدة من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف
على الآخر اعرفهما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم امعه
انفصاله لبعده من المتكلم في تاخر الاعرف ولا يحتمل طعنا في وقوع الوهم
بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه نحو هذا الاتصال ايضا
نحو اعطاهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت
اوردته متصلا اعطيتكه اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار
الاعتداد بالفصل بما يتصل به وان كان متصلا ونحو ضربك فانه اجتمع

فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل في نحو اعطيتني اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكنه ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيتك اياي مثال لما يكون احدهما اعرف فهو ضمير المخاطب ولكنه ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ضميرا منفصلا ووجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي فوجب ان يكون منفصلا ايضا في كان نحو فاما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون

جائز الاتصال لكن الانفصال المختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انا لولا نحن لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاولى ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخره لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا له تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فلا فرق فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل

لتغايرهما في المعنى فحينئذ ايضا الاخفش نظر في الضمير وسيبويه في العامل
ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقته تلك الياء
لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت
نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكنه لا مطلقا
بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر
المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة نحو اضربني لانها في الوسط
حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت
مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها
يعني أن وكأن ولكن وليت ولعل مخير في الاتيان بنون الوقاية للمحافظة
على الحركات البنائية في نحو ان وعلى السكون في لدن وفي تركها تحرزا عن
اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج
وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها
اذ لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد
وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل

في البناء

في البناء فلا تحرك وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار
فيها ترك النون لثقل المضعف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر
قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل
مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا و
وغيبة وتسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع
المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما اتسع فادخل
فيهما الا ليس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب او كون المبتدأ ضميرا او غير
ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لانه
لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو وامثله
على مثال فعل من بعده قبل العوامل وبالمعرفة وبعد الخبر قبل العوامل
لا يتغيان على المثال المذكور لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل
من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم ملغى

لا متنع فيه الاعراب ولا عامل لكنه لطلب ليستبعد الغاء العامل فذهب الى هو
ضرفنا وبعضهم يجعله مبتدأ اي بحيث يستعمله بحكم النحاة بكونه مبتدأ
والا فالعرب لا يعرفون المبتدأ والخبر وما بعده خبرا فعلى هذا خبره الا ما وقع نظائره
خبرا والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف ما هي
العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انا الرقيب وعلمنا زيدا هو المنطلق
وفي بعض النسخ المتن مبتدأ ما بعده خبر بدون الواو والرفع منصوب ويتقدم
قبل الجملة وانما زاد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما اي غير مسبوق بمرجع وذلك
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل
الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان
مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا
ويجيء تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا لحصول المناسبة بغير ذلك الفهم
الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بعد بهذا الحصر من الجنس
المذكور والظاهر انه قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيانا للواقع ليس حالا

في بيان القاعدة

في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذا
التسمية او لا وايضا يلزم الاستدراك في قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل
التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو
مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب
تقدم الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بالجملة بعده كما لا يخفى ويكون الضمير الشان والقصة
متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل
فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح له
كان الضمير كان مستترا او بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان
وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه
وحذفه اي اللفظ به اصلا لا انه مستترا حال كونه منصوبا ضعيفا اي جائز مع
ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه
على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل يدل عليه
لانه كلام مستقل مثاله انه من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا

الرابع أن المفتوحة إذا خففت فإنه أي حذفه بعدها الإضمار ههنا مع كونه
منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وذلك
لأنه قد خففت إن وأن لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما و
وجدوا إن المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ معه وأن المفتوحة
أقوى شبها بالفعل من المكسورة في اختصاصها بالفعل فإذا لم يجدوها عاملة
في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع أنها
أدون منها ولم يجوزوا إظهاره لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا
كما يدل عليه حذف النون وهكذا قولهم في حذف ضمير الشأن مع أن المفتوحة
إذا خففت أسماء الإشارة أي أسماء الإشارة المعدودة في المبنيات
بحسب الاصطلاح ما وضع أي اسم وضع كل واحد منها لمشار إليه أي لمعنى
مشار إليه إشارة حسية بالجوارح والأعضاء لأن الإشارة عند الإطلاق حقيقة
في الإشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وأمثاله فإنها للإشارة
إلى معانيها إشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الإشارة
إليه حسية محمول على التجوز وإنما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي

ستة ألفاظ ذا له أي حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى
الفعل المفهوم من نسبة الخبر إلى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا
وجرا أي وذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير أقرب
إلى مرجعه وعلى هذا القياس في التركيب للثلاثة الباقية وقوله هي مبتدأ
وقوله ذا مع ما عطف عليه خبره أي كل واحد منها كأنه خبره وهي في بعض
اللغات ذان في جميع الأحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى إن هذان
لساحران بناء على أحد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الأصل في لغات
المؤنث الواحدة لأنه لم يثن منها إلا هي وذي وقيل هي الأصل لكونها
بإزاء ذا للمذكر فينبغي أن يطابقها وقيل هما أصلان وللقول بأصالتهما
قدمنا على بيان لغتيهما وتي بقلب الألف ياء وته وذه بقلب الألف
والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها ولمثناه
أي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته إلا
تا لكثرة دورها على الألسنة وتوهم بعضهم من اختلاف أواخر ذان
وذين وتان وتين باختلاف العوامل أنها معربة والجمهور على أن هذا الاختلاف

لبيّن اختلاف العوامل بل اخذ وبيان موضوع المثنى المرفوع وذي
وبيان المثنى المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا للقصد
الاعراب او يرجح جهة البناء فيهما وجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء
مداً او قصراً اي ممدوداً او مقصوراً واذا كان مقصوراً يكتب بالياء ويلحقها
اي اسماء الاشارة بمعنى يدخل عليها واوائلها على سبيل اللحوق والعروض
بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في حقيقته منها و
انما هي حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء للتنبيه على النسبة
الاسنادية بقولك ها زيد قائم وها ان زيداً قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء
الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيهاً على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفاً لامتناع وقوع الاسم
موقعها ولو كانت اسماء لامتنع ذلك مثل حرفيتك وبك وهي اي حروف
الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة والثلثين خطاب لاثنين وخمسة
الخمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر
والمؤنث ومثناهما وجمعهما فهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما و

واما قلنا

واما قلنا الى انواع اسماء الاشارة لان اذا اي المفرد المؤنث ترتقي الى ستة
فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون
ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكراً وذاكما اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت مخاطبين مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اي اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مذكراً الى ذانكن وذينكن اي اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك
البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن
واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد
اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وانما قال للمتوسط لان المتوسط لا بد
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين فلما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات
الثلث بمعنى الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهباً فاحاله الى غيره فقال ويقال
ويقال تلك وتالك وتانك حال كونهما من الاخريين مشددتين
واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في فائدة البعد ولا

ولا يبعد أن يجعل ذلك إشارة إلى كلمة ذلك المذكورة سابقا وأما ذانك فوقا
بالتاء وتانك مخففتين وأولالك بغير اللام للمتوسط وبالام للمتوسط بعد حذف
حرف الخطاب منه للقريب وأما ثَمّ وهُنا بضم الهاء وتخفيف النون وهَنّا
بفتح الهاء وتشديد النون وهو الأكثر وجاء كسر الهاء أيضا فللمكان الحقيقي
لحي خاصة لا يستعمل في غيره إلا مجازا على سبيل التشبيه فأما ما عداهما
من أسماء الإشارة فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** أي الموصول
المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا أي اسم لا يتم
من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما إذ كان في الظاهر أو لا يصير جزءا تاما
إن كان اسما من أفعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا أوليا
أوليا يتحلل إليه المركب ولا إلى انضمام أمر آخر معه كالعلم كالمبتدأ والخبر
والفاعل والمفعول وغيرها وإنما قيد كونه جزءا تاما لا بالجزء مطلقا لأنه إذا كان
مجموع الموصول والصلة جزءا تاما من المركب يكون الموصول وحده أيضا جزءا
لكنه لا جزءا تاما أوليا إلا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي
لا الاصطلاحي فإن الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول

مشتملة

مشتملة على ضمير عائد إليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف
الموصول بها لزم الدور والقرينة على أن المراد بها معناها اللغوي لا
الاصطلاحي قوله وعائد فإنه لو أريد بها معناها الاصطلاحي لكان
هذا القول مستدركا لأنه لإخراج مثل ذا وحيث وليس لهما صلة اصطلاحا
ولقائل أن يقول يمكن أن يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة
الموصول بأن يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا إلا معها
مشتملة على عائد إليه فعلى هذا يجوز أن يكون المراد بالصلة معناها الا
صطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع أنه مأخوذ في مفهوم ال
صلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الافتقار عن مثل
إذا وحيث ولما كان الصلة بمعنى أعم بحسب المفهوم أن يكون خبرية أو إنشائية
خبرية ولا يكون بحسب الواقع إلا خبرية والعائد أعم من أن يكون ضميرا
أو غيره فإذا كان ضميرا أعم من أن يكون للموصول أو لغيره والواجب
أن يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله **وصلته** أي وصلة ما لا يتم
جزءا إلا بصلة جملة خبرية وما في معناها كاسم الفاعل والمفعول **والعائد**

ضمير لا بغير ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما
كان جملة معنى مفرد صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا واى الموصولات
الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان
لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع وبالياء في حال النصب والجر
والالى على وزن فعل لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر
والذين كالذى لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة وحدها
المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل
مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتى
واللواتى لجمع المؤنث وجاء في اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة
على التاء وفي اللواتى اللوات بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى
فيما لا يعقل في الغالب نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن ايضا بمعناه فيما يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى
والجمع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم في الدار اى

اضرب الذى

اضرب الذى في الدار واية بمعنى التى نحو اضرب ايتهن في الدار اى التى في الدار
وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص لغتهم بها موصولة بلغتهم
بمعنى الذى والتى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى
التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
والالف واللام اى يجوز بهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع
والعائد المفعول اى العائد الذى لاسم الموصول الا انه اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه
عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاء وهاهنا
ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او بما يقوم مقامه
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا اخبر عن الاسم الفلانى في الجملة الفلانية
بالذى بعد بيانهم طريق الاخبار لا بد له من تذكير ما مر من مسائل النحو
وقد وقع النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اى اسم يصح وفي
اى اسم يمتنع فاذا المصنف اشار الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى

اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام
فان الباب صلة للاخبار لانه الذي تخبر عنها الخبر بها صدرتها اي
اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع
المخبر عنه اي موضع ما هو المخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني موضعه الذي
كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي اخرت المخبر عنه
عن الضمير خبرا نصب على الحال او صفة آخرته يعني جعلته خبرا فاذا
فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية
وجعلت في موضع ما هو المخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا او المراد بموضعه
محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي
واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي فقلت الذي ضربته زيد
وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء
اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل
والمفعول ولا يمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول
من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تضمنته الجملة الفعلية متصرفا

او غير متصرف

اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل
ولا مفعول فلا تخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون
في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناهما
كالسين وسوف وحرفا النفي والاستفهام فلا تخبر باللام عن زيد في جملة
سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى
السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول
ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر
الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع
الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع
تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع
امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز
في ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن
عاقل بدون زيد لما يلزم من وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما
اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المضا

العائد بدونه والمعمول فلا يجوز في نحو يعجبني من دق القصار الثوب ان يخبر
بالذي عن دق القصار بدونه والثوب لانه يؤدي الى ان يجعل الضمير
الذي في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي يعجبني منه دق
القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز
ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق
لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع نصيرها الذي لاستلزام ذلك عود الضمير
اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير
المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال
الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ
بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع
وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضرب
زيد او مصدرية فاما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما
معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل

كحل العقال

كحل العقال اي بشيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي
والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء
هي وصفة نحو اضرب ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون
موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية
نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من
غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فاكرمته
الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية
للمؤنث مثلها في ثبوت الاقسام الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي
الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت
والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
قيل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف التي لا تقع صفة اصلا
واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت
برجل اي رجل عظيم بحال اي شيء حاله لا يعرفه كل واحد نقلت عن الاستفهامية
الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدهما لا نظائرهما

فى الاعراب غيرهما من الموصولات الاتفاقا فى اللذان واللتان فى و
ذو الطائية وانما اعربتا لانه التزم فيهما الاضافة الى المفرد التى هى
من خواص الاسم المتمكنة فلا يرد هنا واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف
صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فانها
بالضم اى ايهم هو اشد فانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد
شبهها بالحرف من جهة الاحتياج الى جزء الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها
بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها
وهو المضاف اليه ولم تبن الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما بنى المنادى
الواحد فاصل صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى
مفردا معرفة فهى مبنية وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ههنا
وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا
بمعنى الذى فيكون التقدير اى شىء الذى صنعته فما مبتدأ وما
وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا

للسؤال

للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اى شىء
وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بجملتها بمعنى اى شىء والثانية
ان معناه اى شىء وذا زائدة والظاهر ان مقصودهما واحد فان معنى
قولهم انها بجملتها بمعنى اى شىء انه [illegible] ليس لكل منهما معنى
بالاستقلال لكون ذا كلمة زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شىء وجوابه
نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام اى
صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة
فعلية ويجوز فى الاول نصبه على ان يقدر الفعل المذكور وفى الثانى
رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر المطابقة بين
السؤال والجواب **اسماء الافعال** ما كان اى كل اسم كان بمعنى الامر
او الماضى اللذين هما اى قسما قسم المبنى الاصل فعلة بنائها كونها
مشابهة لمبنى الاصل وهو ما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع
فالمراد به تضجرت وتوجعت فعبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع لكان مثل رويدا اى امهله مثال

لما هو بمعنى الامر وبهتان ذلك بفتح البناء في الحجاز وبكسرها في بني
تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر
لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والتحكم على انه قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر ومنطق وتوالت صيغها كالغة
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال
على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال
بعضهم انه صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم
للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر
بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او
الماضي ولم يقل ما كان بمعنى الامر والماضي والمناسب ان يكون اسما
بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس منصلطا للتعريف وفعال اي ما يوزن
بفعال لكائن بمعنى الامر من الثلاثي المجرد فهو قياسي اي فيلسي كنزال
بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد وقد جعل عليه لا يقال قوم
وفعال في قم واقعد قلنا تأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد

الكثرة فكانه فيلسي لكثرته وانا في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا
وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة والفجور قال الشارح
الرضي هو علم او قيل مصدر معرفة مؤنثا ولم يهتدي الى الان دليل قاطع
على تعريفه ولا تانيثه وفعال كونه صفة مؤنثا مثل يا فساق بمعنى
يا فاسقة مبني اي حكم واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته لما اي لفعال
لفعال بمعنى الامر عدلا اي من جهة العدل وزنته اما زنته فظاهر واما عدلا فلما ذهب
اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر لفعل للمبالغة وان هذا
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح
الرضي والذي ارى ان كونه اسما الافعال معدولا عن الفاظ الفعل
شيء لا دليل لهم عليه يتبع والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج
عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة ففي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها
في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه
علما للاعيان اي لعين من الاعيان امثال قطام الحرج بالحرب فساق

وانما قال للاعيان لئلا يخرج عنه باب فجار فانه وان كان علما لكنه للمعاني
لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وقد ذكرنا التنبيه على انه لم يقع الا كذلك
كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته
فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا معرب في استعمال بني تميم الا ما في آخره اي الا
في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اتفقوا فاكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه وقليلهم لا يفرقون بينه وذلك بالراء وغيرها يجعلونه
باعرابه الكل نحو حضار علما لكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات

اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر لتزيينها المصدرية وهي
اسم فعل او لم يلزم المصدرية وصار اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب
وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال واما
غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر
مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند

معنى له

معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وويح لا نقدر ان نحكم عليه بشيء او به
على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يقصد
به نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا للصداء ما يشابه
صوت الغراب بنفسه ايضا لا نقدر ان نحكم عليه او به ومنها ما يصوت به
لاجل صوتيا اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير
ايضا لا نقدر ان نحكم عليه او به هذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب
فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي
او عند اناخة البعير نخ او قلت في صوت الغراب غاق فهي في هذه الحالة ايضا مبنية
لكنها لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على حالها عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا
الاعتبار ليست بكلمة لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الكلمة
لاجرائها مجراها واخذها حكمها او بنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من
الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصد على لسان الانسان

تنبيها بصوت يشبه ما عرفنا في القسم الثاني من الأصوات الغير المنقولة أو صوت
به للبهائم بعض مثل إلا لناقة إذا زجرتها أو دعاء لها أو غير ذلك وإنما قلنا
مثل الأصوات المنادى من البهائم فإن الفعال الأربعة فلا يتناول ما هو للطيور
بل لبعض أنواع الإنسان أيضا كالصبيان والمجانين وإذا كان ذكرها على سبيل
التمثيل يتناول النوعين كليهما فالأول كغاق إذا صوت به الإنسان تنبيها
بالغراب والثاني كنخ بالتثليث أو مخففة عند إناخة البعير وبهذا ذكر المثال القسم
الأول وهو ما كان صوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير فقط وذلك لأنه
لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير مختصين بالحكاية المشبه كان كون
ذلك القسم كذلك أولى لكونه صوت الإنسان من غير تعلق بغيره ألبتة
المركبات أي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب
كلمتين فصاعدا وكلمتين اسمين أو فعلين أو حرفين أو مختلفين وجعلهما كلمة
واحدة ليس بينهما نسبة أصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وإنما قلنا
فصاعدا وكلمتين لئلا يخرج مثل سيبويه فإن الجزء الأخير منه صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة هنا إذ يجري عليه المشبه وقوله

ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لأنه بين جزئي كل واحد منهما
نسبة قبل العلمية ولا يخفى أنه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر لكونه
مع أنه من أفراد المحدود لأنه بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه آخر يخرج مثل هذا التسبب أصعب من خرط
القتاد والأحسن أن يقال المراد بالنسبة نسبة معقولة من ظاهر
تركيب إحدى الكلمتين مع الأخرى وبذلك أنه يفهم من ظاهر هيئة
التركيب التي في عبد الله النسبة الإضافية ومن ظاهر هيئة التركيب
التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف
مثل خمسة عشر فإن هيئة تركيب كل جزء منه مع الآخر لا يدل على نسبة أصلا
كما أن هيئة تركيب بعلبك حضرموت مع الآخر لا يدل عليها من غير توقف فانطبق
حد على المحدود طردا وعكسا فإن تضمن الجزء الثاني حرفا أي حرف عطف أو
غيره بنيا أي الجزآن الأول لوقوعه آخرا في وسط الكلمة الذي ليس محلا
للإعراب والثاني لتضمنه الحرف مثل خمسة عشر فإن أصله خمسة وعشر حذفت
الواو وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر وأخواتها يعني أخوات حادي عشر

من ثاني عشر إلى تاسع عشر وأخواته كل من خمسة عشر وحادي عشر وإنما أفرد
مثال الثني ليعلم أن البناء ثابت في هذا المركب سواء كان أحد جزئيه العدد الذي
على العشرة أو صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لأن الثاني فيه
لا يتضمن الحرف لأنه لا يراد به حادي وعشر وجوابه أن المراد بصيغة الفاعل
إذا اشتقت من أسماء العدد واحد من المشتق منه لكنه لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد العدد الذي اشتق منه فإن الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكنه
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما أخذوا هذه الصيغة من المفردة
للدلالة على ما ذكرنا أرادوا أن يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر
ذلك من مجموع الجزئين لأن صيغة فاعل لا يسع حروفهما جميعا واقتصروا
على أخذها من أحد الجزئين إذ في أخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس
واختاروا الأول ليدل على المقصود من أول الأمر فأخذوا مثلا من أحد الذي
المتضمن حرف العطف حادي على أنه بمعنى الواحد من أحد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة
فحادي عشر متضمنة حرف العطف لا باعتبار أن أصله حادي وعشر إذ لا معنى
له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما إلا بذكر الواو وحذفه
باعتبار أنه مأخوذ من أحد عشر المتضمن حرف العطف صح

الا اثني عشر واثنتي عشرة فإنه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب
الأول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والأول وإن لم يتضمن الثاني حرفا
أعرب الثاني مع منع صرفه إن لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الأول
للتوسط المانع من الإعراب وعلى الفتح لأنه أخف في الأفصح أي إعراب الثاني
مع منع الصرف وبناء الأول إنما هو في أفصح اللغات وفيه لغتان أخريان
أحدهما إعراب الجزئين معا وإضافة الأول إلى الثاني ومنع صرف المضاف
إليه وآخرهما إعراب الجزئين وإضافة الأول إلى الثاني وصرف الثاني **الكنايات**
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح أن يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في
في الدلالة عليه لغرض من الأغراض كالإبهام على السامعين كقولك جاءني فلان
وأنت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى
به بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا في باب المبنيات أن يريدوا
بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف
وتعذر تعريفه الآن للتصريح به مفصلا فلذلك أعرض عن تعريفها مطلقا
وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وكذا فهما كنايتان موضوعتان

وضع الحرف او لكون كم الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها او كونها

وبناؤهما لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار

المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما

يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو ضربت

يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن

الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي

هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها واجري

عليه حكمها خرج البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات

كاين وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على اي واي كانت في الاصل معربة لكنه

انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية

فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا

يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرقا بينه في البناء مع

مختلطة بين اخواتها فلذلك لم يذكره معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام

مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المعدود بها منصوب على التمييز مفرد لانها

لما كانت

لما كانت للعدد الوسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين فانه

مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم

الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي

وكم رجال عندي كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد

الكثير فيه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يبنى على كثرته صريحا

وما كان ثمة ليس مثله في التصريح بالكثرة فجعل مميزها كانها نائبة عن لفظ التصريح

بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربته

وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية اكثر نحو وكم من ملك وكم

من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه واما في كم الاستفهامية فلم

اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا يدل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن

لكنه جوزه الزمخشري اذ يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة

استفهامية او خبرية ولهما اي لكم الاستفهامية كانت او خبرية صدر الكلام

لان الاستفهامية متضمنة الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر

انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع

من انواع الكلام والجزئية فيجب تقديمه من اول الامر وكلاهما لو قال
كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين
اللفظين او مما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فكل ما منهما بعده فعل فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون
بعده فعل اي كيفية فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل
وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم رجلا ضربت فكم منصوب على
المفعولية لاقتضاء الفعل للمفعولية والمصدر والمفعول فيه وبعد ذلك كان المنصوب
فيعين لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت
في المفعولية وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية
مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت فانما جعلنا الفعل شبيهه
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك رجلا ضربته
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل
فناد كم رجلا ضربته فهو منصوب اذ بعده فعلا مقدرا غير مشتغل

عنه داخل في قاعدة النصب وان لم يجعل من قبيله وقد تقدر بعده فعلا غير
مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله
اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت
او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور
بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان
لهما صدر الكلام لان حرف الجار مع المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار
عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كالكلمة الواحدة في تحقق
الصدرية والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل وكان بعده فعل
غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العامل
اللفظي فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم ابوك وهذا مبني
على مذهب سيبويه فانه يجيز بناء المعرفة على النكرة متضمنة الاستفهام والا فعند غير
سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل في قاعدة النصب
باعتبار العامل الذي فيه وثانيا في قاعدة الرفع نائبا مناب عامله الذي

هو خبر المبتداء وكذلك اى مثل كم في بناتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالرابط
المذكورة بهما الاستفهام والشرط بمعنى انهما تاتى تلك الوجوه في جميع هذا
الكلمات الى كل واحد منها واى من وما واى وانى واين ومتى فتركيب
الاستفهام والشرط واذا اختصه بالشرط وكيف وايان تختص بالاستفهام فهنا
واذا كانتا استفهاميتين بنا تاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو
من ضربنا وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربنا وبما صنعت وجار من
ومن ضربه وما صنعته ولا تاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع
ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك بناتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من
تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتني
فهو مكرمه وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما
بل في جميع كلما الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا
يصلح الفعل للمبتداء واما هو لازم الظرفية من هذه الكلمات واين وانى وايان وكيف
[illegible] واذا اذ لم يجر بحاله نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية
وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية ويقع اسما نحو اذا يقوم زيد

اذ يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فيرتفع بالابتداء
وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر بعد لهذا على شاهد من كلام العرب واما هو
لازم الظرفية لم يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبرا
نحو متى عهدك بفلان اى متى كائنة عهدك به فلا ياتى فيه
الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير
انتصابه بالظرفية نحو اى وقت مجيئك اى وقت كان مجيئك فاى
وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية
مثل بايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قام وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة
فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه تمكن في كم من
النصب والجر في بعضها وفي مثل كم يوم اى باعتبار بعض الوجوه
فعلى النصب الاول يحتمل ان يجرى الاوجه الثلثة في كم احدها ان يرتفع
بالابتداء والاخران نصب على الظرفية وعلى المصدرية فانه اذا [illegible]
بقوله منصوبا معمولا على فعل كم وجهي النصب ولا يخفى ان هذا
الصفح ملحق من وجوه اعرابية ويحتمل ان يعتبر في تمييزها الخبرية فاخذتها

الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاولى النصب على تقدير كونها
استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الحكم مبني على اعتبار
جواز حذف المميز منها وهو يعرف مما سبق فكان الاليق تاخيره عنه قوله
وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه
الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري
الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فتنقلب الكف او القدم بمعنى
انها الكثيرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها منسوبة الى سوء الخلقة
وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لها منها فتكلفا
منها فحلبتها على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المولى
وهي ابلغ في الذم فيه خدمة الاناثي والعشار جمع عشراء وهي الناقة
على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تأذي في الحلب ولا تطيع بسهولة
نفي عليها زيادة تنفر وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى جرح النظر فيه من جهة
ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية
عدد عماتك وخالاتك فاسألك عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل الحقيقة

اي كثير من عماتك وخالاتك حلبتا علي عشاري واذا حذفت المميز اي كم
مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء
ومخصصه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية
على التقديرين ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها متسلط عليها
تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة واذا
نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز
كم الاستفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة
على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما
او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء
ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر فظاهر السؤال
والاخبار انما هو بالنسبة الى عدد ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او كم ضربا
او كم ضربة او ضربتين ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والظرفية بمعنى اذا كان المميز للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالمحذوف

في الظرفية أولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية
او لا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم زمانا
او رجل ضربة فعلى هذا التقدير يكونان منصوبا على المفعولية الظروف اي
الظروف المعهودة وهي المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا
حاجة الى ذكر بعض الظروف ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف
قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند بنائه
انه مع التنوين نكرة بعد كان جزء اي قبل وكذا هنا الظرف المقطوعة عن الاضافة
غايات لانه غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنه حرفا معنى حرف الاضافة وشبهها به
بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم جبرا لنقصان نحو قبل وبعد
وما اشبههما من الظروف المعهودة المقطوعة عن الاضافة مثل تحت وفوق
وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه
الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اي قبل ذلك اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب منه من الظروف

المقطوعة

المقطوعة وبين ما بقي منها وقال بعضهم بل غير منونا لعدم تضمنه
معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي و
القول هو الحق واجري مجراها اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة
لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيهما ولا يحذف فيه المضاف اليه
الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما
وكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم
تعرفها بالاضافة ومنها اي ومن الظروف المبنية حيث للمكان
وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا تضاف الا الى الجملة اسمية كانت
او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهيل
طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى
مكان سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت
على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة
في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي قائمة كانت في اللفظ

مضافة الى جملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم
لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والكثير بقاؤه على بنائه لكونه
لن وضع الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا وهي زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل
اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل
في استعمالها ان يكون للزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع
حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل على استعمالها
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله اذا الشمس
كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور
المتوقعة وقد تستعمل في الماضي كما في قوله حتى اذا بلغ بين السدين وحتى
اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط
وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فبناها على اخرى لبنائها
فلذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة

الفعل الشرط

الفعل الشرط ويجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط
مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط فعال
فاجاء الامر مفاجاة كما في قولهم خرجت مفاجاة بالضم والمد اذا لقيته وانت
لا تعرفه فيلزم المبتدا بعدها وقوعها اذا هي وبينها اذا الشرطية والمراد
بلزوم المبتدا بعدها غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب
الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع و
اي فاذا السبع حاضر او واقف حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى
المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة
عليه واما الفاء في الخبر فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج فيكل
والاقرب ان الفاء انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل
المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج او اذ
هنا زمانية او مكانية وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فانه عنده مكانية
وقول زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به
والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات

في زمانا وفوقا السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو
آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل لما تجرد عن معنى
الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها
اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها كما في حيث
او لكونها وضعها وضع الحرف وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم
استلزامها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعل مثل كان ذلك
اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجي للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم ولعله
يحتمل ما يذكر بما المعنى ومنها اين وانى وهما للمكان استفهاما او شرطا
اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى الاستفهام
والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى
بمعنى كيف واذا الفنان بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما فقط مثل
متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل

فلا يقال

فلا يقال ايان نوم فلان وقيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما
والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة
للحال استفهاما اى حال الشي وصفته والمراد بالحال صفة الشي لا الزمان
الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف
ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل
للشرط واما على ضعف عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اى على اى هيئة
تجلس اجلس اى ومطلقا عند الكوفيين نحو كيفما تجلس اجلس فان كان بعدها
اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعدها فعل نحو كيف ضربت
فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا ام ماشيا ومنها
اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ
او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما
اى بعد مذ ومنذ المفرد اى لا المثنى والمجموع معرفة كالعدم ابدا
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يومان اللذان صاحبنا فيهما

اى اول مدة عدم رؤيته شأن البوقان فمنذ ام لا يلاحظ شأن البوقان

جزءا واحدا لا يحكم عليهما باول المدة لان اول المدة انما يكون جزءا واحدا لا مثنى

او اثنان فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة

حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول

التعيين المقصود بكونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة

فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان له اوقبله وقتا ما الزمان مدة

الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان

الفعل فيليهما اى منذ ومذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه

ملتبسا بالعدد اى بعدد المقصود فجميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شىء

نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا اقل ولا

اكثر وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما رأيته مذ ذهابك والفعل نحو

ما رأيته مذ خرجت او ان اى فاكتب على هذه الصورة متصلا كانت او مخففة

نحو ما رأيته مذ انك ذاهب او ما رأيته مذ ان ذهبت او جملة اسمية نحو ما رأيته

مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضافا الى احد هذه الامور

ليصح

ليصح حملها بعدهما عليهما فكان التقدير فى ما رأيته مذ ذهابك مذ زمان

ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهما اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين

مبنيان وهما معرفتان لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة

او جميع المدة وخبر ما بعدهما اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما

عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ورد عليه بانه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل

قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كا

اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما

من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما

يقعان ظرفا فى تركيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة

ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح

اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون

النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام و

وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام و

وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف وحمل البقية

عليه وكلاهما عطفا عليه والفرق انه يقال المال عنده فيما يحضر عنده

وفيما في خزانته فان كان غائبا عنه ولا يقال المال لديه او لدنه

الا فيما يحضر عنده وحكمهما انه يجر بهما على الاضافة نحو المال لدن زيد

وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن غدوة خاصة غدوة وفي فاصلهما تشبيها

لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون

غدوة اكثر استعمالا معها وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم

الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم

القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة والمخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء

مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي

لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وفي وقوع شيء فيه

لاستغراق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة

لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل

حملا على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء

فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او للزمان

المستقبل

١٦٢

المستقبل المنفي فيه وفي وقوع شيء لاستغراق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه

عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد

بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين

ومعنى الداهرين والعائضين الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة

الى الجملة او الى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء

من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح لخفته نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين

الصادقين صدقهم وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها

ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء

منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح مثل وغير مع

مذكورة ما وان المخففة والمشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل

انك تقوم او مثل ان تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث

وهذه المشابهة ذكرهما في باب الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين و

مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة

من اقسام الاسم المعرفة اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء ملتبس بعينه

فهو المعرفة واذا وضع له اسم

اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء معتبرا
بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عنهما
فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه
يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء والايات الشريف بينها
في الذكر اي رتبهما بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معانيها معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكم على نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه
بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك الذي
فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع
له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد
ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية
كما اذا تصور معنى الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى

الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة و
والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات
لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معانيها معينة
معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد
من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان المتصور المعتبر فيه عام وهو
المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه واحد من تلك الافراد
فاصل الى المعنى المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية
او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه اللام
الزائدة لتحسين اللفظ والعلم فليس من امر مقصود في تعريف ذي اللام
فلا يصدق عليه فيما اذا من المعرف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصدت
معينا لخلا فإياه لا بجهل لعم معينا فانه نكرة ولم يذكره المصنف لرجوعه الى ذي اللام

ليدخل فيه المضاف الى المعرفة

اذا قلت يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور

الخمسة المذكورة ولا يلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة

الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح بالنسبة الى الاربع الاول فان المضاف

المنادى لا يضاف اليه فقيل كان ينبغى ان يقول والمضاف الى المعرفة ايضا

مثل غلام ابيك وغلام زيد ونحو ذلك والمراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون

بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى كلمة المضاف اذا كان بمعنى

الغير والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعنى

اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق لكن المضاف واخره عنه مع ان

المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا فكما ان

تعريف المضمرات والمبهمات وبعض المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف

باللام والنداء يغنى عن التعريف فبقى العلم بالحكم لتعريفها وقال العلم

ما كان اسما او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او الابن او البنت

فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع

لشىء بعينه شخصا او جنسا واخره عن المكنيات والاعلام الغالبة الخ

تعين لغيره

١٦٣

تعين لغيرها بغلبة الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة الاستعمال

المتعلمين بهما اخص العلم الغالب بغيرها بمنزلة الوضع من واضع

معين فكأن هؤلاء المتعلمين وضعوا له فى الاعلام ولغيرها اى حال

كون ذلك العلم الموضوع لشىء بعينه غير متناول غير ذلك الشىء باستعماله

فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى متناول بوضع

واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما كان رأى تهذيب انواع المعارف

فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد ان ينبه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه

هذا التهذيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اعلاها رتبة عند المحققين

من اصنافها المضمر المتكلم لبعده وقوعه لا التباس فيه ثم المضمر المخاطب

فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرى

واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية

الاكثر المعرفة بعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه يعلم مما ذكر فيه

المتكلم والمخاطب انهما اى المشار اليه منهما واقتصر على بيان النسبة بين المضمرات

فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فانه فيه

تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما ثبت التفاوت فيها اضافه
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي
ذكره هو مذهب سيبويه فانه فيه هذا فان كثيرا النكرة ما وضع لشيء
لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة في حيث هو
كذلك فتعم ما وضع شاملا للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج
عنه المعرفة **اسماء العدد** انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء اي كلها جميعا
مفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالكمية هي المقدار وآحادها
كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد
او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء
تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد
فالواحد موضوع لكمية احد الآحاد اذا اخذت مفردة فاذا سئل عن احد
منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذتا مجتمعة
منكرة مرة واحدة فاذا سئل عن معدود وكم يجاب بالاثنين وهكذا الى ما

لا نهاية له وظهر من هذا التعريف ان لفظي الواحد والاثنين داخلان في هذا
التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان تعلق لكمية آحاد الموضوع
له من غير اعتبار معنى آخر لم ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين
وكم وكذا حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول
اسماء العدد التي يتفرع منها بافهمها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان
او بلفظها كثلثة الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كالآف والوف
وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف
كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف فتقول في الاعداد
مذكرا ومؤنثا ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في مفرد المذكر
وواحدة اثنتان وثنتان في مفرد المؤنث وثنيتها على اصل القياس
وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء ثلاثة المذكر باعتبار تأنيث الجماعة كما
ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بلا تاء وهذا جمع المؤنث فرقا بين المذكر
والمؤنث كثلاث نسوة وعشر نسوة ولم يعكس الامر لكون المذكر سابقا

اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة
وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكيرها للمذكر وتأنيثها للمؤنث وغيّرا الواحد
الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر
نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء لها
للجزء الاول فيهما اي على ما كان عليه قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر لكراهة اجتماع التاء
التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة وثنتا
فان التأنيث فيهما من جنسين وانما ذكر الثاني في احد عشر واثنا عشر حملا
على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث
ولهذا حكموا عليه بانه جنس اخر من التأنيث وفي ثنتا فان كانت للتأنيث
انما حملت على ثنتان وانما أنث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر
لما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث من عشرة تجرى على ذلك
اربع فتحات مع نقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات
في ثلث عشرة الى تسع عشرة ويجاز تسكينها وهي اللغة الفصيحة لان اكثر

اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر الاول لانه منصوب بالعطف
على عشرون المنصوب محلا بفعل لتأويل الفعل واي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين
فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وانما عقد ثمانية وتقول فيما زاد
على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون
في المؤنث فغير الواحد والواحدة هاهنا ايضا بلا التركيب لان المعطوف واحد
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكد يمتنع الجمع بينهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم
بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما
فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على ما قبلها كما في ذلك الزائد
بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع
وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد
مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما
ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما تفرع منهما بالعطف اي بعطف

الزائد عليهما او معطوفا على الزائد قال كونه الزائد واقعا على صورة ما تقدم
من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة
ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة
واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائة وواحد وعشرون رجلا او
احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون
امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة
وتسعون رجلا او تسع وتسعون امرأة وكذلك الحال في تثنية المائة والالف
وتثنيته ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر
ما ذكرناه والاصل في ثمانی عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة
على الفتح كثلثة عشر وقد سكنها اي سكن الياء فيها لثقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذف فيه
فالوجه بقاء الكسرة كما في قوله ثماني العاظ اذ حذف فيه الياء الا ان الذي
سوغ ذلك فيه كونه مركبا وفي ذلك زيادة ثقل فاستعدله فجعل موضع
الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز تركيبه على الياء المحذوفة وفي لغة الفتح

اولى لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ
من بيان احوال اسماء العدد شرع في بيان تمييزها وابتدأ من الثلثة لانه
لا تمييز للواحد والاثنين كما سنصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث
الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو
ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعمالها اختير فيه جر التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود
العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة
فيها تمييز واستثناؤها واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان
للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع
المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم
فلا يقال ثلثة مئين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ادخال التمييز المجموع
بالالف والتاء بعد ما تقدم الجمع بعدها وهو في صورة المجموع بالواو
والنون وعشرون الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخف ومميز احد عشر
الى تسعة وتسعين بالرفع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلقصد في العقد

وللفظة الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع
ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداهما فلانهم كرهوا
ان يصير ثلثة كالاسم الواحد ولم يمكنهم طرح علامة الحاق المضاف فلم
فيه لما كان تمييز المعدود لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم ضم ثلثة
اليه شيئا واحدا وانما جوز ثلثمائة امرأة مع ان فيها صورة ثلثة اشيا
شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار
فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلة ومميز مائة والف ومميز مثنيهما
ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال ومثناهما لان استعمال
جمع مائة مع مميز ما في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة
الاف رجل بخلاف المثنى فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد
لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون
مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الابتداء
والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع لموافقة الموضوع
للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا

واللفظ

واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبر به عن المؤنث او
بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبر بها
عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت
ثلثة اشخص وانث ههنا اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان
شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا تمييز لواحد وواحدة
ولاثنين واثنتين فلا يجوز ولا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا
الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين لانه تركوا ما يصلح ان يكون مميزا لهما على
تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحونه الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز
اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس
وبصيغته على الوحدة والتثنية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا
وعن الاثنين اذا كان مثنى نحو رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم
الجنس والوحدة وفي صيغة رجلان يفهم الجنس والتثنية فذكرهما يغني
عن التمييز فان قلت هب ان مميز الواحد يغني عنه لكنا لا نسلم ان مميز
الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لكن لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال

المثنى رجل قلت لما اللهم جمعهما في ميز ما ثنا الا[illegible]

فيما المميز جمعهما فيه ما هو الغرض المراد وهو الاثنينية ولا[illegible]

معنى الكلام انه لا يمنع واحد ولا اثنان استغنا بلفظ[illegible]

حروفه المصوغة بهيئة خاصة قابلة للحوق علامة الافراد[illegible]

او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا جمع علامة ا[illegible]

به على ذكر الواحد على حدة واذا جمع علامة التثنية[illegible]

الاثنين على حدة فاضافة والحوق العلامة التي هي[illegible]

اي رجلان فقط مثنا رجل وذلك للاستغناء اعنا[illegible]

اي فائدة لفظ التمييز التي هي المقصود اي التنصيص على العدد[illegible]

الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر[illegible]

اي هو التمييز ذلك التنصيص يستغني في فائدته عن ذكر العدد[illegible]

في المفرد من المعدود اي في الواحد من المعدود باعتبار تصريحه[illegible]

تصريح اي تصريح لكل المفرد عن النقص ابهمه عليه واحد ال[illegible]

فقوله اثنان يقول المقول وذلك المقول انما هو باعتبا[illegible]

يقول في المفرد الماخوذ من المتعدد اي من العدد وانما فسر المتعدد بالعدد ليشمل الاول الماخوذ من الاحد فان قلت هذا يشمل الواحد مع انه ليس من هذا الباب قلت الاحد يؤخذ من الواحد لا الواحد من الاحد فان اصل الهمزة انما هو الواو [illegible]

[illegible]

حاشية هندي

واعلم انا نختم باب العدد بمسائلها

اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز مائة الا...

فيما المميز جمعه فيه ما هو الفرق بينه وبين الاثنين ولا...

معنى الكلام انه لا مميز واحد ولا اثنان استغنا بلفظ...

فهو في الصورة مميز خاصة قابلة للحوق علامة الافراد...

او علامة الاثنية اعني حرفي التثنية فاذا جمع مع علامة ا...

به عن ذكر الواحد على حدة واذا جمع مع علامة التثنية استغ...

الاثنية على حدة فاختار لحوق العلامة التي هي فرع...

اي رجلان فاخصر من اثنا رجل وذلك اي الاستغناء انما يكون...

اي فائدة لفظ المميز التي هو المقصود اي التنصيص على العد...

الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر...

افهم المميز ذلك التنصيص استغني في افادة عن ذكر العد...

في المفرد من المعدود اي في الواحد من المعدود باعتبار نصره...

نصره اي نصره لذلك المفرد عن النقص الذي يرد عليه واحد ال...

فقول الثاني فقول الفوز وذلك المقتول اعلى هو باعتبار...

اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز ثلثة الاحاد ينبغي ان يعتبر
فيما لم يعتبر الجمعية فيه ما هو اقرب اليه وهو الاثنينة ولا يبعد ان يقال
معنى الكلام انه لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجوهر
حروفه وبصيغته الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد اعني التنوين
او علامة التثنية اعني الالف والنون فاذا جيء مع علامة الافراد استغني
به عن ذكر الواحد على حدة واذا جيء مع علامة التثنية استغني به عن ذكر
الاثنين على حدة فافادة لحوق العلامة اياه ما يفيده ذكرهما ولهذا
اي رجلان افضل من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لان فائدته
اي فائدة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به
الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما
افاد المميز ذلك التنصيص استغني فيه عن ذكر العدد على حدة وتقول
في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار
تصييره اي تصيير ذلك المفرد عن النقص الذي يجيء عليه بواحد الثاني في المذكر
فقولك الثاني مفعول القول وذلك المقول انما هو باعتبار تصييره الواحد

اثنين بانضمامه اليه فهو بمعنى ان الواحد مصير بانضمامه اليه اثنين واما
ثاني اثنين اي الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيرا واحدا والثانية
في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث
لا غير اي لا تقول بغيرهما فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما
فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول
في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول
والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية
في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة
عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة
في المؤنث كذلك والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم انه حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم
اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في حادية جميع المراتب المركبة فالمعطوف نحو

الثالثة عشرة تؤنث الجزئين في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر
واما تذكروا الجزئين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه نحو جلا في
ثلث عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثمة اي ومن اجل اختلاف الاعتبار اي اعتبار
نصفها واعتبار حاله اختلفوا اضافتهما فلا اختلاف في اضافتهما قيل في الاول
اي في المركب من المتعدد المقول باعتبار نصفها ثالث اثنين بالاضافة الى الاثنين
بمدرجه اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت
الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المركب من المتعدد باعتبار حاله ثالث
ثلثة او رابع اربعة بالاضافة الى ما يساوي عدده او يكون فوقه
اي احد ما لكن لا مطلقا بل باعتبار قوله وفوقه في المرتبة الثالثة او
الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز اضافة الواحد الاول من عشر العشرة
وذلك مستبعد جدا ونقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر
احد عشر باضافة المركب الاول بتمامه للمركب الثاني اي واحد من احد عشر
مبلغه بعده رجحان بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال

خاصة

خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت
في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف العجز الاخير من المركب الاول استغناء
عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول
من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وتبني الجزء الباقي لوجود
موجب البناء فيهما وهو التركيب **المذكر والمؤنث** ذكرهما بعد
بيان باب العدد لاحتياجهما اليه في ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر
لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث
ما فيه اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظا كانت تلك العلامة
صيغة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث
في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية
او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم ونحوها
من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بخلاف المؤنث اي
لا يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامة اي علامة
التأنيث التاء والالف حال كونهما مقصورة كحبلى وحبلى او ممدودة

كصفراء وحمراء وقد جاء زاد بعضهم الثاني في لم ذرى في نا وزعم انها للتانيث ولم يرد لذلك حجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل اى وانت

وهو اى المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اى مؤنث بازائه اى في مقابلته ذكر من جنسه من الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل والله

واللفظي بخلافه اى ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقي اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال المؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوعه

واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو

بمنزلة الملتبس اى بهذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من العلامة بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضميرا ليس راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان اشد استيفاء لاقسام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث حقيقيا منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كهند اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم هند لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء وضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤوا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت

مطلقا أي سواء كان واحدا مؤنثا نحو إذا جاءك المؤمنات أو مذكرا نحو
جاءت الرجال حكم ظاهر المؤنث الحقيقي فإنك بالخيار إن شئت ألحقت التاء
وإن شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع غير المذكر
العاقلين كالجموع المكسرة وجمع المذكر السالم فإنهم إذا جمعوه سالما فإن ضميره
الواو لا غير نحو الزيدون جاؤوا ولا يقال جاءت فعلت أي ضمير فعلت وهو
المستتر فيه المعروف بالتاء الساكنة للتأنيث بناء على تأويل الجماعة نحو الرجال جاءت
وفعلوا أي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع
والنساء والأيام أي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وإن لم يكن من
العقلاء كالعيون وضمير الأيام وما يماثلها في كونه المذكر الغير العاقل
فعلت وفعلن أي ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بناء على تأويل الجماعة وضمير
فعلن أي النون أما في جمع المؤنث فظاهر لأن هذا النوع موضوع له وأما
في جمع المذكر الغير العاقل كالأيام فلأنه لا أصل له في التذكير كالرجال
فيراعى فيه فأجري مجرى المؤنث وفي لحوق النون الشديدة ووافقه الرضي رحمه
الرضي أن النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين

فاستعمالها

فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء إذ الإناث لنقصان عقولهن
تجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره أي آخر مفرده ما بعده من المضاف
أو غيره بعد فتحه ونون مكسورة قولنا مع لواحقه وإلا لا يصدق على
التعريف الأعلى مثل مسلم ومسلمان ومسلمين كالإلحاق ولو اكتفى بقوله
المراد لا يستغني عنه هنا للكلمتان ألف حالة الرفع أو ياء مفتوح ما قبلها أي
مفتوح حرفا كان قبل الياء التي للنصب والجر لئلا يلتبس بصيغة الجمع ولم يعكس
لكثرة المثنى وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة والتنوين مكسورة لئلا
يتوالى الفتحتان في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الياء والألف التي في حكم
الفتحتين وفتحة النون ليس ذلك اللحوق والألف وحده أو مع لحوق
ولا يكفي بسبيل الدلالة على لحوق النون وعدم لحوقه دلالة الحوق لا على ذلك الأمر على
تقدير تسليم إذ أدل اعرابي ... على ... هذه الأمور الثلاثة
دالة على ... في البابين ... ويشترط هذه الأمور على أن معه
أي مع مفرده مثله بمعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه أي من جنس
مفرده باعتبار قوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو

في العدد حص

ولو اريد بقوله مثله يا عالم في الوحدة والجنس جمع المغني عن قوله كاف

وقوله لئلا يرتاب اي فائدة لحوق هذا الحرف بالاسم المفرد فان انه لا يجوز

تثنية الاسم باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض

بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا منتقض

بالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر فانه ثنى الاب باعتبار معنيين

مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر

والشمس قلنا جاز ذلك بجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب

بينهما من جهة تولد الابن منهما بمعنى المسمى به لحصول مفهوم هذا ولهما فيجانا

فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميان بالاب وكذا الحال في الشمس

بالنسبة الى القمر فان قلت فلنعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا امتناع

الى ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة ويتناول

المسمى به لحصول مفهوم هذا ولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة

هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز التثنية بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو

الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وهذا الاعتبار صحح تثنية الاعلام

المشاركة

المشاركة حقيقة افادة على جمعها فريد مثلا اذا كان علما لكثيرين او اول بالمسمى

بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا ثم اذا اعلام ادعا بان لابي بكر اول بالمسمى

بعمر ثم يثنى ويجمع ورجح بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة [illegible]

استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكتفي لتثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك [illegible]

في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف

التثنية قوله [illegible] ولما كان اخر الاسم المعرب الذي لحقه علامة التثنية في بعض

المواضع مما لا ينصرف اليه التغيير اي المطرد بين حكم ما ينصرف اليه التغيير ان حكم ما

ما اخره يعلم من تعريف المنقوص فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره

الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن

الحركات والقصر الحبس في اللغة ان كانت الفه منقلبة عن واو وهي ثلاثية كعصوان

او حكما بان كانت مجهولة الاصل ولم تمل كالى وان في المسمى بالى واذا ثلاثيا

اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا في

الرباعي والثلاثي المزيد قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او

حكما والخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يراد فيه ملكات الثقل

وإلا أي وإن لم يكن كذلك بأن كان ألفه عن ياء خفيفة كرضيان في رضى أو كما
بأن كان مجهول الأصل أو عدم وفدا ميل كمتيان في متى
مما ألا أو كان على أربعة أحرف فصاعدا أصلية كانت الألف كالأعلى و
والمصطفى أو زائدة كحبلى فبالياء أي فالألف مقلوبة بالياء اعتبارا للأصل
فيما أصله الياء خفيفة أو حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة أحرف وإلا أي وإن لم
تكن همزتها أصلية أي همزة ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة للتأنيث الهمزة
في الأشهر الأصالة كقراء بضم القاف وتشديد الراء جمع القارئ أو للنقل
... إذا نسك وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وإن كانت
الهمزة للتأنيث أي منقلبة عن ألف التأنيث كحمراء فإن أصلها كان حمرى بالألف
أصلها المد في الصورة والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا
بعد ألف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لأن الهمزة حرف ثقيل من جنس الألف
فينبغي أن لا يقع بين الألفين مع أنها غير أصلية والواو قريبة للهمزة من الياء
لثقلها ولذا قلبت الواو همزة في مثل أقتت وأجوه ... فقيل
حمراوان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والا أي فإلا قلبها واوا وإلا

اى وان لم يكن

١٧١

اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان يكون للالحاق كعلباء فإنه
همزته للالحاق بقرطاس أو منقلبة عن واو أو ياء أصلية ككساء ورداء فإنه
أصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان أحدهما ابقاء الهمزة
وبقاؤها لأن الهمزة في الصورة الأولى منقلبة عن واو أو ياء ملحقة
بالأصل وفي الأخرى عن أصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما
في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لأنه عن الهمزة في الصورتين لما شابهت بأصلية
فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الرحمة الشيخ الرضي ان
اللازم من هذا العبارة أنه لا يجوز أن يقال في رداء الا رداءان بالهمزة أو رداوان
بالواو ولكن المشهور رداوان بالياء فكان ينبغي أن يقول المص والأفصح
بقلب الهمزة ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها إلى الأصل كما أشار إليه
الرضي المذكور كما قال المبرد من اللام لكنها قد تحذف كثيرا للتخفيف كالفضل
والمفتح واللباب وما وجدنا فيها إلا أنهما الحكم بالشهادة غير ما وقع
في شرح الرضي من أنه قد تقلب المبدلة من أصل ياء وهذا أعم من أن يكون بهذا
الأصل واوا أو ياء وتحذف نونه أي نون التثنية للإضافة أي لأجل الإضافة

في الجر والنصب

إذ الياء لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والإضافة توجب
الاتصال والامتزاج فبينهما تنافٍ وحذفت تاء التأنيث التي فيهما
أي اللاحق في آخر المثنى بسبب ثبات ومزيد في حد حظيا خصيانا وإليانا على
خلاف القياس مع جواز إثباتها فيهما على القياس اتفاقًا ووجه حذفها فيهما
أن كل واحدة من خصيتي والييتي ملتصقة مع انفصالها بالأخرى بحيث لا يمكنه
الانتفاع بها بدون صاحبتها فبمنزلة مفردة وتاء التأنيث لا تقع في حشو وقيل
فهو ولي بالاستعمال وهما لغتان في خصية وألية وإذا كانتا أقل استعمالًا
فيهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة أخّر بيانه بالفعل المضارع المقيد
للكلمة بخلاف حذف تاء التأنيث إذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس
في مادة مخصوصة فلذا بيّن في بيانه بالفعل الماضي **الجمع** ما دل أي اسم دل
على جملة آحاد مقصودة أي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف
مفرده أي بحروف هي مادة المفرد الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك
الآحاد فالكون تلك الحروف مادة بتغيير ما بحسب الصورة إما بزيادة
أو نقصان أو اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة أو حكمًا فالجمع في قوله

بحروف

بحروف مفرده فإنما تعلق بقوله مقصودة أو بقوله دل أو بهما على سبيل
التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف وما في قوله
بتغيير ما جمعًا السلامة لأن الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الألف
والتاء فيغير الكلمة ههنا الزيادة إلى صفة أخرى وقوله ما دل على آحاد جنس
يشمل الجموع وأسماء الأجناس كتمر ونخل فإنها وإن لم يتلفظ بها وضعًا فقد يتلفظ
بها استعمالًا وأسماء الجموع كرهط ونفر وقوم وبعض أسماء العدد
كثلث وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرج أسماء الأجناس فإذا
قصد بها نفي الجنس لا آحاده فبقوله مقصودة وإذا قصد بها الأفراد
استعمالًا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج
أسماء الجموع والعدد فخرج مما العارفين بينه وبين واحده التاء ونحو
ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الأصح بل الأول اسم جنس والثاني اسم جمع بمعنى
كالجماعة وقد علمت أنهما خارجان عن حد الجمع والفرق بينهما أن اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعًا بخلاف اسم الجمع فإن قيل الكلم لا يقع على
الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع

على انه لا ضرر في الالتزام لكون الكلم جمعا ايضا فانما قال على الاصح وهو قول
سيبويه لان الافصح فان جمعا اسما لجمع كالتي لها آحاد من تركيبها كالجامل
والباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا الاخفش اكمؤ وغزى وخدم وكلم
فاما اسم جمع جنس او جمع لان واحده من غير لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع
بالاتفاق ونحو فلك فيما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق
الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير
فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي
المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة يكون
للمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة
الرفع وياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة والتنوين
على سبيل منع الخلو مفتوحة للتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل
ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الآخر
الواحد من جنسه معناه الزهد ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في النسب
فان قيل يلزم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة للواحد قيل

ثبوت

ثبوتا اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه
من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي
او مقدرة كقاضٍ فان قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاضٍ
فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب
والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع
الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين فان كان اي آخر الاسم الذي
اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرفا كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا
ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين
في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرط
اي شرط الاسم الذي جمعه جمع التصحيح المذكر بالواو والنون ان كان
ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فهو ان يكون علما لعاقل

اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وأما اشتراط
ذلك لكون مثل الجمع المذكر بالجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل
اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه لكل كالعين او اثنان
كامرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع مثل هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون
مجردا عن التاء الملفوظة او المقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع
بالواو والنون خلافا للكوفيين واما كيسان فانهم اجازوا لحوق
اللام وابن كيسان بعضها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى وحبلى فانهما
يجمعان بالواو والنون باتفاق لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا
يمنع من الجمع بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فيخفى صورة الالف
علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليه وشرطه
اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى كونه شرطا فالشرط الاول كونه
مذكرا يعقل كما مر والثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء
اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون

المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء فانه لا
لا يقال احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان
معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث
ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك الصيغة
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل
سكران سكرى فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان
ولم يعكس لان فعلان فعلى اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه
بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون ذلك الاسم المذكر مستويا
فيه اى فى هذه الصفة بناء وبلا وصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال
رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور ولا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا
باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس
ان لا يكون الاسم المذكور متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة
جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذف التاء لزم اللبس وتحذف نونه اى

قوله لا مذكر له وقوله مجموعا بهذا الجمع يكون حالا من قوله جبر
اي سنوى ما جبر نقصه حال كونه مجموعا بهذا الجمع اي جبر نقصه
بالجمع بالواو والنون ولو ذكره بلفظ الباء وقال جبر نقصه
بكونه مجموعا بهذا الجمع لكان اظهر لدلالته على هذا المعنى وخرج بنحو
هنة لان له مذكرا وبد خل ظبة لانه لا مذكر له مقيدا او له نشوون
جمع سنة فانه غير فى الجمع فتح السين الى كسرها او غير مقيد
كثبون جمع ثبة وهى الجماعة او وسط الحوض الذى يثوب اليه
الماء وجاء فيلون على الوجهين بمعنى مغير بكسر الفاء وغير مغير
بفتحها وقد شذ نحو حرون واوزون وارضون وجه
شذوذه انه لم يوجد فيه القيود المذكورة فى الصورة المسلمات
لنوهم وهو ان المضاعف خرجت واوزون بحرف واحد
ذلك النقص المتوهم بالجمع بالواو والنون وهذا البحث
لان المضاعف حرفان تقديرا

نونا لجمع بالاضافة لما مر في النسب وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع
سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد يجعل كانها جمع ارض بسكونها وانما
حكم بشذوذهما لانتفاء التذكر والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد
ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء كما في فايدة كلية اخرجناها من الذوق
منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد
ان يتفصل ذلك فليراجع اليه **المونث** اي جمع الصحيح المونث ما لحق اي
جمع لحق اخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط جمع الصحيح المونث
ان كان مفرده صفة وله اي والحال ان المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر
ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن
له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعه
ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لا يقال في جمع حائض حائضات
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله
ان كان صفة اي وان لم يكن المونث صفة بل كان اسما جمع بهذا الجمع
مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب

وفي شرح الرضي

واعلم انه ان راجعنا اليه فوجدت هذا القاعدة كما قال
الجاربردي قدس الله سره فقال صاحب اللباب بعد ما ذكر الشرط للاسم
الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح سواء ما غير نقص من ذي
التاء المحذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع
ثم قال شارح اللباب هذا استثناء عن الضابط المذكور فانه
قد وجد الجمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم مخصوص
ولا صفة مخصوصة بما ذكرتم ذكر ضابطا للاستثناء فقال من ذي
التاء احترازا عن نحو يد ودم فانه وان كان فيه نقصان لكنه لم يجبر
نقص بالالف والنون لانه ليس بذي التاء وقال المحذوف العجز
احترازا عن نحو عدة وزنة فانه وان وجد فيه نقصان وهو في
التاء لكنه غير محذوف العجز بل محذوف الصدر لان الاصل وعدة
ووزنة فلا يجبر ايضا وقال معتلا احترازا عن نحو شفة وسنة
فانه ذو التاء ومحذوف العجز لكنه ليس بمعتل لان اصلها شفهة
وشفهة فالمحذوف منها الهاء وهو حرف صحيح وقال مما لا مذكر
له احترازا عن نحو هنة فانه ذو تاء محذوف العجز وهو معتل لان
اصلها هنوة لكن له مذكر وهو هن فلم يجبر نقص ذي التاء بالواو
والنون وقوله مجموعا هذا الجمع يحتمل امرين احدهما ان يكون
صفة لمذكر حتى يكون النفي منسحبا على القيدين المذكور وجمع اي اما
يجبر النقص اذا انتفى امران فيخرج عنه نحو هنة لانه له مذكر مجموعا
هذا الجمع كهنون فلم يعف المركب فلا يجبر وبهذا يرجح ظنه فانه لا
مذكر له اصلا فيصدق عليه انه لا مذكر له مجموعا
بالواو والنون كما جاء في شعر كعب نعاوراجانهم بينهم كرة
المنايا بحذ الظبا والا هما الثاني ان يكون هذا الجمع فيجبر
اخر ضبط المستثنيات

ونا الجمع بالاضافة لما مر في النسب وقد شذ نحو سنيا بكسر السين جمع
سنة بفتحها وارضيا بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها واما
لم يشذ فيهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد
ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء في قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ في
مثل سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد
ان يتفصل ذلك فليرجع اليه **المؤنث** اي جمع الصحيح المؤنث ما الحق اي
جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط جمع الصحيح المؤنث
ان كان مفرده صفة وله اي ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر
ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن
له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعه
ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائض حائضات
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على فلم
ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع بهذا الجمع
مطلقا اي مذكرا غير عاقل شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب

نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع
سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جعلتهما جمعا لارض بسكونها وانما
حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد
ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت فائدة كلية اخرجها من الشذوذ
فيلتبس وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد
ان تفصيل ذلك فليراجع اليه **المؤنث** اي جمع الصحيح المؤنث ما لحقه اي
جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط جمع الصحيح المؤنث
ان كان مفرده صفة وله اي ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر
ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن
له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته
ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لا يقال في جمع حائض حائضات
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والاعظم على قول
ان كان صفة اي فان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع
مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب

وفي شرح الرضي

١٧٧

وفي شرح الرضي انه هذا الاطلاق فليس بسديد لان الاسماء المؤنثة التي
بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد
فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات
وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة **جمع**
التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده نحو نفر وامرة الداخلة فيه كالواو
المنابر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الـ
الزائدة وايضا المنابر مما تغيره تغير يكون الحصول الجمعية فلا ينتقض
بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه انما بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور
في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون في ضمن فان الواحد اوفى ضمن
الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما في الهداية المعينة للعموم في قوله تغيرا
سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك فان
جمع القلة وانها يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون
على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف

وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كالزيدين او مونثا كالمسلمات
وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك اي المذكور من الاوزان وجمع الصحيح
جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما
للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء **المصدر**
اسم يدل على الحدث اي يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء كان صادرا عنه كالضرب
والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على
الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او عدده
مثل جلست جلوسا او جلسة وجلسة فيخرج القهقرى والعافية ومثل
ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لانه لا يكون مصدرا فان كان
الاخر ان مفعولا مطلقا وابواب المصدر في الثلاثي المجرد سماعي اي
سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي ما غيره
اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على فعل فمصدره على افعال

وكل ما كان

وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر
بالقطع عمل فعله اي المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد
عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني
اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما
لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا
بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه
ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير ان الفعل مع
ان وشيء مما في حيزها لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر
اي معموله فيه او يكون الظرف مفعولا لا ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر
فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل وما كان شأن الفعل وجمعه جمعين
في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

لا يلزم فيهما هذا بخلاف المصدر فانه في نفسه مثنى وجمعه
وكذلك ان الاضمار فيه يستلزم الاشتباه فانه اذا كان بلا ازام يكون
مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتباره فيثبت الاشتباه على عدمه
لا يوجد مثل ضربنا زيدا فاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر
لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل غير ماخوذة
في مفهومه فلا يتوقف تصوره ومفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا
اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله
الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا اولا او ظرفا او
مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم
الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر معرفا باللام اي
بلام التعريف قليل لانه صار بعمله مقدرة بان مع الفعل فكما لا يدخل لام
التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكنه يجوز دخولها
على قلة فرقا بينه وبين المقدر به فلم يات في القران شيء من المصادر

المعرف باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف
الجر كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولا مطلقا فان
لم يكن اعتباره ابدا له من الفعل فالعمل للفعل لا غير لعدم احتياجه الى ان يكون للمصدر
اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا
نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر
مفعولا مطلقا وقع بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله
لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل العمل للمصدر
وعمله للنيابة ففي قوله ضربا زيدا وجهان وانما فصل بينهما في المصدر
اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجملة المعترضة لبيان بعض
احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخره
عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين على سواء

اسم الفاعل

ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل
به اي لذات قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى

لان ما جمل ان يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث ولا بمعنى
بالحدوث لتجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال
المحقق في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغيرها لذلك وقوله لمن قام به يخرج عنه ما عدا الصفة
المشبهة لانه لجميع لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
لانه وضعها على ان تدل على معنى ثابت ولقائل ان اسم التفضيل داخل في
جميع الحد فحكم عليه بانه ليس لمن قام به ولعل ذلك لان المتبادر مما
قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به
تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل
معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع
لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة الى اصل الفعل وخالف اكثر
الشراح المصنف والشارح واخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث
كالشارح واخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان ما اشتق لمن قام به

سامل

شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان ما اشتق منطبقة معنى الوضع كما
علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويجد شره ان
صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم
ذلك ويدل عليه عدم صيغ اسم الفاعل فيما ذكره وجعل اقسام
صيغ المبالغة مثل فعال اسم الفاعل وفي الترجمة السيفرة ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش
واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة هو
فهو ليس باسم فاعل بل هو صيغة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة
المبالغة نحو واعٍ ومفرح و وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من غير
الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه ورباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة في موضع
حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا ومع كسر ما قبل
الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما

وصفت بوصف حروف المقطعة المفتوحة ولو فهم منه غافل مقام
مفعوله كان مثال الكبرى الغبار الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا
فيما يعقل لكل من قسمي اسم مثال يكون لكل من قسمي الكبرى ايضا مثال ويعمل
اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما فيعمل
عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو
ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا
كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له
والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى
الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي بشي
بشرط عمله الذي هو معنى الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية
واما الشرط اخذ منهما لان عمله لشبه المضارع فلزم ان لا يخالفه في الزمان
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد به الحال والاستقبال اعم
من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط
ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم

باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كائن موجود في ذلك الزمان او بعد ذلك
الزمان كائن موجود الان وشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على
صاحبه اي على المصنف وهو المبتدأ والموصول او الموصوف او ذو الحال
ليتقوى فيه جهة الفعل في كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
الضارب ابوه وجاءني رجل ضارب ابوه وجاءني زيد راكبا فرسه او اعتماده على
الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او على النافية ونحوها
من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا
يتبيهه بالفعل نحو اقائم زيد وما قائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي
باعتلال او في ضمن الاستمرار وارتيد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه
ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او
الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة

بلا اضافة معنوية لانها عندهم من قبيل اضافة الصفة الى معمولها و
ومثل المكى اى بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه و قدم الجواب عنه فاذا كان
له اى لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر
لا باسم اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس
فدرهما منصوب باعطى المقدر فكانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل
درهما فاذا دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه امس كما تقول مررت بالضارب ابوه الان
اوغدا لانه فعل بالحقيقة حيث عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم
ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بغير صيغة
الجارى مجراه حيث جعل عدا اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المتعدى
كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى
كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط فى عمله هذا
على تقدير انه يكون صيغة المبالغة فلا حاجة الى حده حد اسم الفاعل واما اذا كان
داخلا فيه فمعنى هذا العبارة ان صيغة اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله

اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا و
ومررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة
ناب مناب ما فاته فان من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما
وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى
مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى
صيغة المفرد من جهة ذاتها بالكلية فاعلا فى المثنى والجمع تقول الزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون
اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بنصب على المفعول به كلا واما اذا
كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له الحذف
اى يجوز حذفها او وجوده هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بهما
كقراءة من قرأ والمقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التكسر
مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل
لم يقع صلة اللام والقراءة بما لا اعتماد عليه **اسم المفعول** هو
ما اشتق من فعل اى حدث لموضوع له من وقع عليه اى لذات من قام به وقوع

الفعل عليه فيخرج موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتبارا فانه
من يقام قام في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور
المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء كان وضع لتفضيل الفاعل
او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير
في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة
اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمخرج
بفتح الراء وامره اي شأنه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط
اي اشتراط عمله باعتماد الزمانين والاعتماد على صاحبه وان هذا او ما
كامر في اسم الفاعل اي مثل شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل
بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك
مفعول آخر بقي على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا والمعطى
غلامه درهما الآن او غدا او امس **الصفة المشبهة** باسم الفاعل

من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز
عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم
لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم
من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الى رحم بضم فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء او
صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه
بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج نحو
ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وان قصد بهما الـ
الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع كثرتها
اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي
هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا
الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على حده بحيث لا يتجاوز
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف

محذوف اي في اللغة كائنة على قدر يسمع وفعيل في اللغتها لصيغة اسم الفاعل
بالبناء مع انها في اللغة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة الاختصاص بها
باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكونها عملها المشابهة اياه كما في ما ذكر
نحو صعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان
لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد
فمعتبر فيها لان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة
عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما
وبيان حكم كل قسم وتبيين كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه ويجاب
عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضافا او ملتبسا باللام او مجردا عنهما اي عن اللام والاضافة
والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول
اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة
مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت مسائلها
ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة الى المعمول من ستة

الاعرب

الاعرب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي
فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول
المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا
عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في جميع لانهم يجوزون تعريف
التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في جميع وقال الشارح الرضي
والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة
اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا
حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة
اي ثلثة امثلة من الامثلة المفصوصة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار
اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب
في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف
على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه
بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه

بالمفعول او جرا بالاضافة فاما غير الحاصل منه لعطفه اشارة الى انه شروع
في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن
اللام وهذه الصفة ذات لام كالحسن الوجه بالوجوه الثلثة كالحسن وجه ايضا
بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على
الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب
في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اكثر لانه فيما واحد منها مختلف
فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف ذات اللام فانه فيهما منها ممتنع
كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمول لها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير
واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجه
بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل والمثال في الصفة مثل حسن الوجه وحسن وجه الغلام او
بحذفهما معا ولا خفة فيه في واحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام

مضافة

مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لانه
اضافة الحسن الى وجه فانها افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره
في الصفة لكنهم لم يجوزوا ولعله لانه اضافة المعرفة الى النكرة فان كانت
لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة
ووجه القبح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف
التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه
بالمستكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف
في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت
منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر فما كان فيه ضمير
واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة فهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول

وحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره وكذلك
وجها وحسن وجها وحسن وجهه بجره واما في المعمول الا مثل حسن
وجهه وحسن وجه برفعهما وهما قسمان والمجموع تسعة اقسام
لان الضمير فيه بعينه لحاجة مع غيرها ولا نقصان وما كان فيه ضميران
منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه وحسن وجهه
بنصبه فيهما قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه بلا زيادة
لاشتماله على ضميرين زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة
اقسام حسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها برفعهما
فقبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة
مثل خفائه في المعمول اشار الى فائدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال و
ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها
ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة
ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه
كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا

اى فان لم ترفع معمول الصفة بها بل نصبته او جررته ففيها ضمير الموصوف
ليكون فاعلا لها فحينئذ تثنى الصفة بتثنية الموصوف فتقول هند حسنة
وجه وحسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان
حسنا وجها وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا
مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول اى
الغير المتعدى بهما اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول
الغير المتعدى ايضا الى مفعول لانتفائه من الفعل المتعدى الى مفعول
واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير
متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فيجري فيه الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله في نصبهما ويضاف
اليهما نحو زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره
واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس
بالمفعول فاذا قلت مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه
في المثال الاول مفعول الضارب او فاعله نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال

الثاني انه مفعول ثان للمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب
ثانيهما بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة
المشتق نحو زيد معطى الاب درهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل

ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث للموصوف قائم به الفعل او وقع عليه
والتعميم لتشتمل صيغة اسم التفضيل اعم مما للفاعل وما للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف
اي لموصوف متصف بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك
الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
يخرج اسما الزمان والمكان والآلة اذ المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا
ابهام في تلك الثلثة وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر
خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبنى اي اسم التفضيل من ثلاثي اي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء

افعل وفعلى

افعل وفعلى منه اذ البناء من الثلاثي الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة
على تمام حروفه متعذرة لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف وهو
ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
او الثلاثي المجرد والمزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام
حروف الثلاثي المجرد او بعض حروف الرباعي المجرد كلها اصول او يكون من حروف
المزيد فيه ما هي من اصولها ومما زائدة او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه
فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لانه
منهما اي اللون والعيب يشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم
التفضيل ايضا منهما لالتبس المراد وجاء وعمى او زائدة احمر والعور
وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت انه كل افعل الصفة متقدم بناؤه على
افعل التفضيل وهو كذلك لانه ما يدل على ثبوت مطلق الصفة متقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى تقدمه بالصفة
الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل مشتق من ثلاثي مجرد
ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد اي اريد الثلاثي المجرد ان يراد

انه يدل على ان لا زيادة فيه على غيره في اصل الفعل اي الثلاثي المجرد

ونحو مثل هو اشد منه شعرا فانه مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون

ونحو مثال العيب حيث قيدنا العيب بالظاهر لان نحو احمق وابلد ولكنه

ثم انه صح على هذا القيد بناء احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل

والبلادة وبعد ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابي هبنقة والجواب

بان المراد بالحمق ما يبدو من آثار البلادة في الظاهر كما حكي عن ابي هبنقة من تعليقه

قلادة من ودع وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال

لاعرف بها نفسي ولا اضل ونقل ذات ليلة اخوه قلادته فلما اصبح قال

يا اخي انت انا فمن انا فقيس ثبوته من حمق ابي هبنقة فانه يقتضي جواز استعماله

احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور فيكون شاذا فاجهل وابلد منه يكون

اثر جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الندرة ولا يعلم بذلك غافل ينبغي

ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل

نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس لو وقع في اسم التفضيل

استعماله للفاعل لا للمفعول فانه لو استعمل لكل منهما فيلزم اطراد الكثرة الالتباس

والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال حق

فاقتصروا

فاقتصروا على السماع وقد جاء المفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة

نحو اعذر منه وهو اشد معذورية والوم منه وهو اشد ملومية وعلى هذا

القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه

وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي

فلا بد من واحد منها لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر

الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع

اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين المعرف

المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد

فلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فلت عمرو فعلم

من هذا انه لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا

نحو زيد افضل الناس واما بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد

الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا

يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله [illegible] ولست بالاكثر منهم حصى وانما

العزة للكاثر فمحمول على ان من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر

ولا يجوز خلوه من الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف
اليه اي اكبر كل شيء او انه من باب مجرورا اي اكبر كل شيء فاذا اضيف اي اسم
التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدها
زيادة موصوفه المقصود به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل
اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما
كان هذا الاستعمال اكثر لانه وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى
ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم
داخلا فيهم بحسب الارادة ومفهوم اللفظ فان كان خارجا عنهم بحسب الارادة
لان المقصد من استعماله بهذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم
العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من باقيهم في هذا النوع فلا يجوز
بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم
اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي ثابتة متعلقة بزيادة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل

الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف
سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط
كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم
نحو قولك نبينا محمد صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش
وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته
فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان
اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانه منسوبه ومسكنه
ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد
به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه
مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان
او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه
يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه
مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس و

والزيدون افضلهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات
فضليات النساء لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع
الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة مطلقا
والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم مطابقة فيه المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن
مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادوات التثنية والجمع
والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونها الفاصلة بينه وبين الجار فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم
التفضيل في اسم مظهر الرفع على الفاعلية بعونه الا شاذا وانما قيد المظهر لانه
يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج
الى قوة العامل وانما قيد بالفاعل لانه ينصب المفعول سماعا كان اسما
مظهرا او مضمرا بل لا يوجد بعده ما ينصبه ذلك فانه فعل دال على الفعل الذي

الناصب

الناصبة قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي يعلم من كل واحد
يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها بلا شرط
لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا
والتمييز ينتصب بما يخلو عنه معنى الفعل ايضا نحو طاب زيد نفسا وانما لم يعمل
الرفع بالفاعلية لان ههنا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو انما يعمل
عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة فالفعل عمله ولانه لما كان فيما
هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي
وصفا بحسب اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا
وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بينه اي بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك
ذلك السبب باعتبار الاول اي باعتبار تعلقه بذلك الشيء الذي جرى عليه اولا
على نفسه اي نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغيره اي
غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه
منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا

منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فجعلوا هو الشيء
الذي يثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل سببه فصار لهذا من عين الرجل
ومن عين زيد مفضلا باعتبارين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد
واما الشرط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب
يعتمد عليه فيحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب فيتحقق به عمله فيه
كالصفة المشبهة لانحطاط رتبته عن اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده
سواء كان ما متعلقا بالموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا واما الشرط
الثاني ان يكون ذلك السبب مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه
اخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن الكحل
عينه من عين الكحل عين زيد فانهما يختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ
مطلقا والمقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار
ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات
بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي
كما يتضح فائدته واما الشرط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه

منفيا

منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله واما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى
الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد
الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن
مثلا بعد نفي بمعنى حسن لانه اذا دخل النفي على اسم التفضيل توجه النفي
الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن الكحل في عين رجل زائدا على الكحل
في عين زيد فيبقى اصل حسن الكحل في عين رجل منفيا الى زيد اما بان يساويه او
بان يكون دونه والمساواة ههنا بمقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن
في عين كل واحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن
وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان
نفي الزيادة لا يلائم المدح فينفي اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل فيصير
الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والمقام بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ما
فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا بعد
ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لانه في الزيادة على شيء مساويه

مع زيادة فيصح ان يقصد به نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد
فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان هذا الكحل كائنا في عين رجل دون
حاله في عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل
ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق
بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد ضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعمل عمله بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه
من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه
التفضيلي فله قوة ان يعمل عمله بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر
مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن و
معموله اي ما عمل فيه من قبل انه اسم تفضيل في معنى الفعل
وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ليس معمولا له من هذه

جنبية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله
من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الحيثية ما عرض له من معنى الابتداء العامل
في المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف
ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه معمول له
من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل
بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد بحيث لا
وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هواء
الكحل في عين زيد لا يخلو من ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل
العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المعنى والكلام فيها وربما
قالوا الكحل وبين شرائطهما وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود
بلا زيادة ولا نقصان امر كان يشبه عجالة التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر
بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهما الكلام
التفسير الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسألة وتطبيق
بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه

الكحل من عين زيد نهارا فانه من عين زيد مقام منه في عين زيد والحاصل منه
بمقدار ضمير منه وكلمة في فلو رفع لفظ العين من البين والكحل في عين زيد
كان اظهر مع ظهور المعنى المقصود وعلى تقديره فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا
التغيير لانه اصله من كحل بعين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان له
كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يبعد الكحل فانه
فدعنا على اسم التفضيل ذكر العين الذي كان الكحل فيها مفضلا عليه
قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن
فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن
ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن
فيها الكحل من عين زيد او نقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها
احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في
عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جاز ههنا هذه الصورة فانه لم يكن
فيها فصل ظاهر لو رفعنا الفعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان
من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى مثل

على انه صفة

على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد قولا مماثلا
قول الشاعر وانما زيد هذا البيت ليكون مثالا لما هو من المماثلة وكونها
موصوفا احسن في المثال فان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو
في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار
في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مرورا على وادي السباع
ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف
الا ما وقى الله ساريا فان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي
السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة
الركبان فهو مخصوص بركاب الابل والتئية من اتى اي كالتحية من
حيا احيي وهو المكث والتاني وساريا من السرى وهو السير في الليل
مفعوله اي اما من رؤية البصر او رؤية القلب فعلى هذا الاول واديا
مفعوله وكوادي السباع حال منه مقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله
الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم
ظرف للنسبة المستفادة من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية

وافل صحبه واديها وقبلها في به متعلق بافل والجرور عائد الى واديها وركبها
فاعل افل وجملة اتوا صفة له وثانيه مميز عن نسبة افل الى ركب او
منصوب على مصدرية اى اتيانا ثانية واخوف عطف على افل وهو بمعنى
المفعول لسنده الى ضمير واديها والمعنى واديها افل ركب منهم بوادى
السباع واخوف منه وما هو في ما وقى مصدرية وساريا اى راكبا سارا
مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديها افل واخوف في كل وقت الا في وقت
وقاية الله ساريا بنفسه مرتبا على وادى منسوب الى السباع لكثرتها فيها وكمال
انى لا ارى مثل وادى السباع حين اظلم الظلام واديا يكون توقف
الركب افل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف منا
ن وادى السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا اى
سائرا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى
لقلت ولا ارى واديا افل به ركب اتوا منه بوادى السباع ولو عبرت
بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا افل به ركب اتوا منا وادى
السباع ولما قسم المصنف رحمة الله عليه واسعة الكلمة الى اقسامها

الثلاثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف
بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه ولما وصلت النوبة الى
مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

الفعل

ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل يعنى
الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير
في نفسه الى المعنى ويجب بكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية لكن المطابقة لما ذكر في وجه الانحصار ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى

اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث وهو معنى
المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة
الى فاعل ما معنى حرفي من حيث انه ملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية
فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى معناه المطابقى بل

الذى

خص به لحوق تاء التأنيث لأنها تدل على تأنيث الفاعل ولا تلحق الأسماء كما قال

فاعل والصفات [illegible] الحقها ما هي التاء المتحركة الدالة على تأنيث

وتأنيث فاعلها [illegible] لكنه قال على التأنيث احترازا

عن المتحرك [illegible] نحو بناء فعلت

[illegible] الوضع [illegible]

[illegible] التا [illegible]

فيه [illegible] أجزاء الزمان على بعض

إنما يكون بحسب الـ [illegible] يكون للزمان زمان فعلى

ما دل على زمان شاملا لجميع الا [illegible] قوله قبل زمانك يخرج فاما له و

والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع كد بمثل أمس وبالدلالة ما هو بحسب

أي زمن لكنه لا يتحقق إلا في ضمن المضارع فخرج بهذا القيد الحرف فإنه

لم يقترن بالمفهومية معناه وضعا بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ

الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الأسماء عن حد الفعل وبقيت

وضعها الأفعال لأن جميعها منقولة عن المصادر وغيرها كما سبق

ودخل فيه الأفعال المنسلخة عن الزمان كعسى وكاد لاقتران معناها به

بحسب الوضع وبقيد فاعلى المضارع أنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة لوجود

الأحد في الثاني ولأنه مقترن بحسب كل وضع بواحد فإن عرض الاشتراك

من تعدد الوضع ومن خواصه أي من خواص الفعل دخول قد لأنها إما

لتقريب الماضي إلى الحال أو لتقليل الفعل أو لتحقيقه وشيء منها

مما لا يتحقق إلا في الفعل ودخول السين وسوف فإن الأول

على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لأن

لأنها وضعت إما لنفي الفعل كلم ولما أو لطلبه كلام الأمر و

لا النهي أو لتعليق شيء بالفعل كإن وما الشرط وكل من هذه

المعاني لا يتصور إلا في الفعل ولحوق تاء التأنيث الساكنة عطف على قوله قد وإنما

اعم منه لكنه لا يتحقق الا في ضمن المتضمن فخرج بقيد التضمن فالانه

لم يستقل بالمفهومية مغايرة وضعا ... الثلثة في التعبير عن اللفظ

الدال عليه فهو صفة بعض ... الفعل وبعضها

وضعها ... سبق

... ما فيه للاب ...

على الاستقبال ...

لانها وضعت اما للنهي ...

للنهي عن كلام النهي او للتعليق ... ادوات الشرط وكل من هنا

المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على قوله قد واما

فهو بلحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل

فاعل فالصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيث

وتانيث فاعلها فلا جرم اختصت بالفعل ساكنة قال عن التانيث احترازا

عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اي الحق بنحو تاء فعلت

الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وخلافا

لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه

وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير بخلاف لزوم ما ساوى الفرع و

والاصل في خصوص البارز بالفعل لان المستكن اخفى واخص فهو بالتعميم

اليق واجدر **الماضي** ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع

فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك اي الحاضر الذي انت

فيه قبلية ذاتية بكونهما من اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض

انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله

ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه و

والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض بمثل امس و بالدلالة ما هو بحسب

الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وكعكسه بان ضربت ضربنا مبني على الفتح ثم منشأه
لحذوا اي انه بعض الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء
على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه
موقع الكلام نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربني ضربته
في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونها اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع
المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربت الى ضربنا كراهة اجتماع اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله واما فيداه
الضمير المرفوع بالمتحرك اذا اتى مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع
الواو فانه يضم بمعناه لمناسبتها للفاعل كقولهم ضربوا او تقديرا كرموا

المضارع

ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه ملتبسا باحد حروف
نأيت في اوائله يعني لحوق احد الحروف التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون
لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح
كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالسين عطف على
لوقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوعه مشتركا ولتخصيصه بواحد

من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه
بواسطة القرائن واما معرب المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا
الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان
كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك
الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له
... مع وحده المفرد اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل
... ضرب وان منا وكذا والتاء للمخاطب واحدا كان او
... ثنا وللمؤنث الواحدة والمؤنثي غيبة
... ذوي غيبة والياء للغائب
... مثناة فوقها غيرهما
... بنه وان لم يضرها
بالاضافة ... الطرفة فهو في فعله ...
النكرة الموصوفة او با ... الا ولى لموافقة السابق

الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربنا مبني على الفتح تقديرا
لحذوه اى اتو بعض الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما بناؤه
على الحركة فلان السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه
موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء نحو ان ضربت ضربت
في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونها اخف الحركات مع ثقل الفعل
المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله واما ...
الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا ...
غير الواو فانه يضم معها اى مع الواو لتناسبها ...
بالشبه اى فعل الشبه ...
ثابت في ...
لوقوعه اى وقوع ...
كوقوعه للاسم ... عطف على
وقوعه اى في تلك المشابهة ... شركا وللخصيصة بواحد

من زماني الحال

من زماني الحال والاستقبال بمعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه
بواسطة العوارض واما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا
الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة فيستغنى عن التعريف كان
كل التعريفين تضعها من تعريف واحد فيهما الحروف اربعا فالهمزة من تلك
الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له
اى للمتكلم وحده المفرد اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل
نضرب فكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او
مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنثة الواحدة والمؤنثتين غيبة
اى حال كون المؤنثة والمؤنثتين غائبتين او ذوي غيبة والياء للغائب
غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما واحدة المؤنث ومثناها قوله غيرهما
اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف بها
بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة ...
النكرة الموصوفة وبالنصب حال وهو الاولى لموافقته للسابق

وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف
اصلية كيدحرج اول الكلمة ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على
اربعة احرف مثل يخرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي
غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا
وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة
كانت او خفيفة ولا نون جمع المونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا
لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو حل الاعراب قبلها
يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو حل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة
ولان نون جمع المونث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها
نون جمع المونث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب كالاسم
فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما ليس
حرف الاخر حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او
مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث مثل
يضربن وتضربن والمخاطب المونث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد

الغائب

الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المونث والواحد المخاطب
المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع
والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيا
والسكون في حال الجزم مثل هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به
ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع
وحذفها اي حذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم
كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخره والمضارع المعتل الاخر بالواو
والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة
تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو
ولن يرمي والحذف اي حذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما
لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل
الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول
يرضى ولن يرضى والحذف اي حذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض و [illegible]

بشنا ابوكر وبوتات في كذ ... لم يلو فعلا وبو ... ما فوضوع المفاعلة وفي فصل ... فعلا
... المضارع قبلها ... وفوضعه موقع الاسم ... لا يقع ... فاجاب
... ذلك الاصل ... وما كان ثابتا في الفعل والمح موقع
المذهوى شرح اللباب

المضارع اذا ثم وجدت الناصب في لجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه
هنا الجزم كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهبا لكوفيين وس
كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل
او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذا كان كا
فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين
واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الص
نحو الذي يضرب وفي نحو زيد سيقوم وزيد سوف يقوم وفي جزاء كاد نحو
زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عنه نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانه نقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقد
عليه وكذا قائم الزيدان وبكفيا وقوعه موقع الاسم فان كان الا
مع تقديره كما في الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم مع السا
موقع الاسم لا يقوم وحده والسين كاحد اجزاء الكلمة وسوف في
السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاص
لما جئ في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اى المضارع بان مقد

المضارع إذا جرى بعد الناصب في الجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه

هنا الجزم كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء

كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب أي ضارب أو مررت برجل يضرب

أو رأيت رجلا يضرب وأما رافعه هو قوته موقع الاسم لأنه إذا كان كالاسم

فأعطي أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين

وأورد عليه أنه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة

نحو الذي يضرب وفي نحو زيد سيقوم وزيد سوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد

زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان وأجيب عنه في نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان

بأنه واقع موقعه لأنك تقول الذي ضارب هو على أن ضارب خبر مبتدأ مقدم

عليه وكذا قائم الزيدان وبكلمتي سوف والسين موقع الاسم فإن كان الاسم

مع بعديه ما يعمل فيه الأعرب مع تقديره فعلا وفي نحو سيقوم مع السين واقع

موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كأحد أجزاء الكلمة وسوف في حكم

السين وفي نحو كاد زيد يقوم أن الأصل فيه الاسم وإنما عدل عن الأصل

لما مر في باب أفعال المقاربة إن شاء الله تعالى وينتصب أي المضارع بأن ملفوظة

ولكن قال

ولكن قال الفراء أصله لا أن فأبدل الألف نونا وقال الخليل أصله لا أن

فقصر كما هي في أي شيء وقال سيبويه إنه حرف برأسه وإذن فقيل أصله إذا أن

فخففت وقيل أصله إذا الظرفية فنونت عوضا عن المضاف إليه وكي

وبأن مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى أدخلها وبعد لام كي نحو سرت لأدخلها

وبعد لام الجحود وهي لام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو

ما كان الله ليعذبهم لأن هذه الثلاث جوار فيمتنع دخولها على الفعل

إلا بجعله مصدرا بتقدير أن المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فأكرمك

وبعد الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد أو نحو لألزمنه

أو يعطيني حقي فإن الفاء والواو عاطفتان وأو عاطفة وقعتا بعد الإنشاء

وقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء فجعل ما بعدها بتأويل المصدر ليكون من قبيل عطف المفرد

على المفرد المفهوم من ذلك الإنشاء فيكون المعنى في زرني فأكرمك ليكن

زيارة منك فإكرام مني إياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن

منك أكل السمك وشرب اللبن معا فإن التي ينتصب بها المضارع مثل

أريد أن تحسن إلي مثال الناصب بالفتح وصله أن تصوم مثال الناصب

يحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان
المخففة من المثقلة لا ان المخففة للتحقيق فيطلب العلم بخلاف الناصبة
فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى
الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها
الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على
التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيه اى
فى ان التي بعد الظن وجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفى المستقبل
تقابلا لكذا لا تأبيدا ولا يلزم ان يكون كذلك نحو قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى
يأذن لى ابى تناقض لانه لو يقتضى التأبيد وحتى يأذن للانتهاء واذن
التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب اى
لم يكن معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها
لضعفها لا يقتضى ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه ليس بعدها فكما
وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها وكان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء

وبهما لا يمكن الا فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن اقصد
اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن
يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة مثال لما يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا
وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة [illegible]
اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مقدرا وما يشترط فيه ما اشار
اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء
فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى
التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية
اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور
وحتى التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا وحالا

أو مستقبلا بمعنى كي أي حال كون حتى بمعنى كي للسببية أو إلى لانتهاء

الغاية مثل أسلمت حتى أدخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المتصل

بالنظر إلى ما قبله وبالنظر إلى زمان التكلم أيضا وكنت سرت حتى أدخل البلد

مثال لحتى بمعنى كي أو إلى والاستقبال المتصل بالنظر إلى ما قبله وأما بالنظر إلى

زمان التكلم فيحتمل أن يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا وأسرت حتى تغرب الشمس

مثال لحتى بمعنى إلى والاستقبال بالنظر إلى ما قبلها كما عرفت فإن أردت بالفعل الذي

دخل عليه حتى الحال بمعنى زمان الحال تحقيقا أي بطريق التحقيق بأن يكون هي

زمان التكلم بعينه ويجيء مثاله أو حكاية أي بطريق الحكاية كما تقول كنت

سرت أمس حتى أدخل البلد فإنه يحتمل في هذا الموضع حكاية حال الماضية

كأنك كنت في زمان الدخول تحكي هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم

على ما كنت تحكي وكان ما بعد حتى في هذه العبارة وتحكيها مرفوعا فبقيه

على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية أيضا يكون مرفوعا إذ لا يمكن حـ

تقديرا أن لأنها علم الاستقبال كانت أي حتى عند هذه العبارة الأولى

حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء أنه يبتدأ بها

كلام

كلام مستأنف لأنه يقع بعدها مبتدأ يكون الفعل الحاضر يكون في داخله

عليه كما توهم بعضهم فيرتفع أي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب

السببية أي كون ما قبلها سببا لما بعدها لحصول الاتصال المعنوي

فإن فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال

لما أريد الحال تحقيقا فإنه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمه أي

من أجل هذا الأمر أي كون حتى عند إرادة الحال حرف ابتداء ووجوب

سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا إلى الأمر الأول الرفع أي رفع ما

بعد حتى في قولك كان سيري حتى أدخلها في وقت حصول كان الناقصة

في هذا الفعل بأن يجعل كان فيه ناقصة لأنها لما كانت حرف ابتداء

انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع

الرفع نظرا إلى المعنى الثاني في قولك أسرت حتى تدخلها لأنه يجب أن يكون ما بعدها

خبرا عنها مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو فيه

لوجود حرف الاستفهام فلم يحكم بوقوع السبب مع التشكك في وقوع السبب

وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى أدخلها

فانه معناه انت تسير فانا ادخل الآن ولا فاء فيه وجاز ايهم سار
حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين
الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحققا لحصول محقق فقوله ايهم عطف على
بتقدير جاز في الثانية لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته لتقييده
بقوله في الثانية كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري
حتى ادخلها في التامة كالمعطوف اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت
حصول كان التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب فعلى هذا قوله ايهم سار
عطف على كان سيري ولا فساد ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان
لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا
جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا كان الفعل بمعنى المصدر
بان المقدرة فكيف يصح حمله قلنا على حذف مضاف في الاسم اي ما
كان صفة الله تعذيبهم او في الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل

المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع فيه وله
شرطان احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير
المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدليل لانه عليها والثاني ان يكون
قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة بتقديم الاشياء او ما في معناها
مع النفي المستفاد حتى لا يتوهم كون ما بعدها جملة معطوفة على جملة
السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او
نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج
فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا
فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاشتماله على نفي فعل فيندرج في النفي
او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاقا مني

فيدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات

فأطلع بالنصب على قراءة حفص أو عرضا نحو ألا تنزل فتصيب خيرا أي

ألا يكون منك نزول فإصابة خير منا فجعلت في هذه المواضع معنى السببية

مفصحة والفاء يدل عليها وما بعد الفاء في تأويل المصدر معطوف

على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء وأما قوله سأترك منزلي لبني تميم وألحق

بالحجاز فأستريحا ومما تقدم أحد المبادئ الستة فمحمول على ضرورة الشعر

والواو التي ينتصب المضارع بتقدير أن بعدها مشروط بشرطين أحدهما

الجمعية أي مصاحبة ما قبلها لما بعدها وإلا فالواو للجمع دائما وثانيهما

أن يكون قبلها أي قبل الواو مثل ذلك أي مثل ما ذكر الواقع

قبل الفاء في كونه أحد المبادئ الستة المذكورة وأمثلتها أمثلة الفاء

بعينها بإبدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني وأكرمك أي ليجتمع

الزيارة والإكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا تجمع

مثل أكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس وأو التي ينتصب

المضارع بعدها بتقدير أن بشرط معنى إلى أن أو إلا أن أي بشرط أن تكون

بمعنى إلى أو إلا الداخلتين على أن المقدرة بعدها لا أن أو أيضا داخلة

في مفهومها وإلا يلزم ما تقدير أن بعدها لكن أنه نحو لألزمنك أو تعطيني

حقي أي إلى أن تعطيني حقي أو إلا أن تعطيني حقي فسيبويه يقدر بعدها إلا

بتقدير مضافا أي لألزمنك إلا وقت أن تعطيني حقي وغيره يقدر بعدها إلى

بتأويل مصدر مجرور بإلى التي بمعناها أي لألزمنك إلى إعطائك حقي و

العاطفة أي حروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة

المذكورة أو لا كثم وإذا كانت منها فبغير الشرائط ما ذكر من الشروط

لصحة تقدير أن بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير أن إذا كان المعطوف عليه

اسما صريحا نحو أعجبني ضربك زيدا وتشتمه وثم تشتمه فهو ليس من الحروف المذكورة

وتقدير أن بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقط

والعاطفة إذا كان مرفوعا فهو معطوف على أول المعدود أي الناصبة

بتقدير أن أعني قوله وحتى إذا كان مستقبلا أو على آخرها وهو أو بشرط

معنى إلى أن وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبأن مقدرة بعد

حتى وظاهر أنه هنا وإن كان أبعد بحسب اللفظ لكنه أقرب بحسب المعنى لأنه

على التقدير الاول انه جعلها للعاطفة اتم مما ذكرنا بلزوم ان يذكر
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال فانه خص بر بلزوم تخصيص الحكم ببر وليس
في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ولكنه يرد عليه انه كان
المناسب ذكر ثم بتمامه في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا
ويجوز اظهاره مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام
الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك
وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني
قربه وغضبه واردت للضرب فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم
صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر
بعدها ان وكذا في لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وبهذا المعنى
لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها حتى التي بمعنى الى لان معنى الاول اغلب
في التي يليها المضارع واما الواو والفاء فلانهما لما اقتضيا نصب
ما بعدهما للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتصاب كعوامل
النصب فلم يظهر الناصب بعدهما ويجب اظهاره مع لا الداخلة على المضارع

المضارع بعدها في دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان كراهة اجتماع اللامين
المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة
تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه او مع عمل بعد الحذف كقوله الا ايهذا الزاجري احضر
الوغى في رواية النصب لكنه ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذا لم
يذكرها وتجزمه اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولاء المستعملة في معنى
النهي اقتصر عليها اذ المستعملة في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا
وكلم المجازاة اي وتجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلم كلمات الشرط
والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ
الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما
فاذا وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا وانى ومتى وهما
يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا ومن وما واي واما
انجزام المضارع مع كيفما واذا فما جاء في كلامهم على وجه الاطراد
اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا

كان معناه على اى حال وكيفية نحو انت انا ايضا افعلها ومن المعدة
لتسويه فانها في جميع الاحوال والكيفيات وكلما مع اذا فلان
كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا
موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى وتجزم المضارع
بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه
اى نفي المضارع ولا يبعد ان لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما
مثلها اى مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اى لما بالاستغراق اى استغراق
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان
ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت
التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمراره الى وقت
التكلم بها ويجوز حذف الفعل اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل
المنفي بها اذا دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها وتختص
ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب
كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل

ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اى بنفي بها فعل
مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل
في غير متوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها
لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى
لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولاء النهي هي لا المطلوب بها الترك اى
ترك الفعل وفي بعض النسخ ولاء النهي ضدها اى لاء النهي التي هي
ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفاعل او المفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة
المجازاة المذكورة ثمة قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الفعل الثاني اى لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
وفي شرح المصنف وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا
للثاني ورد بان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها
الشيء سببا بيان المتكلم اعتباره سببا لشيء بل مراده شيء لشيء وهل

كلم المجازاة فاذا لم تعملها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصحح بها ايراد
بينهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك
فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا
خارجا لكن المتكلم اعتبر بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه
ههنا بمكان يصير الشتم الذي هو سبب للاهانة عنده سببا للاكرام
عنده وسميا اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث انه مبني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي
الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني
فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها
مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه وجهان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة
الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتيتني آتيك وآتك واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا متصلا بالماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج

ويحتمل

ويحتمل ان يكون متصلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لعدم
تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال واستغنوا فيه عن الرابط
كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك واما قال بغير قد ليخرج
عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا
مثبتا او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى او بلن كما سيجيء فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط
فيه لفظا فالوجهان الاثبات بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فيه
معناه كما تؤثر في الماضي فقوي بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خصصته
لمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن فيه نحو
قوله ان يكن منكم الف يغلبوا الالفين ومن عاد فينتقم الله منه وان لا اي
وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيهما لانه جواب

أما ماضٍ بعده لفظاً كما تقول إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس أو تقديراً
كما تقول إن أكرمتني اليوم فأكرمتك أمس بتقدير فقد أكرمتك وعلى كل تقدير
لأنه لم يحرف الشرط في الماضي فاحتاج النصب إلى رابطة الفاء وأما جملة
اسمية أو أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو مضارع منفي بما أو لن إلى غير
ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لأنه لم يحرف الشرط في الجزاء
فاحتاج إلى الفاء وتجيء إذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت
جزاء موضع الفاء لأن معناها قريب من معنى الفاء لأنها تنبئ عن حدوث
أمر بعد أمر ففيها معنى الفاء أي التعقيب ولكن الفاء أكثر وأعم الشرط
إذا اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لأن الشرطية مختصة بالفعلية فافتقر
هنا بالجملة الاسمية في قيامها كقوله تعالى وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم
إذا هم يقنطون وإن التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة إنما كانت
مقدرة بعد الأمر نحو زرني أكرمك أي إن تزرني أكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيراً لك أي إن لم تفعله يكن خيراً لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء
أشربه لأن المعنى إن يكن عندكم ماء أشربه والتمني نحو ليت لي مالاً أنفقه

لأن المعنى

لأن المعنى إن يكن لي مال أنفقه والعرض نحو ألا تنزل تصب خيراً أي إن
تنزل تصب خيراً وإنما كان المضارع الواقع بعد هذه الأشياء الخمسة صالحاً
لأن يكون مسبباً لما تقدم وقصد السببية أي سببية ما تقدم له صح تقدير إن مع
مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الأشياء
مجزوماً به وإنما اختص تقدير إن بما بعد هذه الأشياء لأنها تدل على الطلب
والطلب غالباً يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سبباً لها
وهي مسببة له فإذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد
سببية الفعل المطلوب بتلك الأشياء لها قدر إن مع ذلك الفعل وهي
ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو أسلم تدخل الجنة
فإن المطلوب بأسلم هو الإسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو
سبب لها وقصد أداء تلك السببية فقدر إن مع الفعل المأخوذ من أسلم
وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل إن تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة
أي إلا تكفر تدخل الجنة لأن النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند جمهور خلافاً للكسائي فإنه لا يمتنع ذلك عنده

فاشاعه عند الجمهور لان التعذر على ما عرفت ان لا يكفر يدخل النار فهو ظاهر
الفساد واما ان عدم اشاعته عند الكسائي فلانه يقول معناه يجب لعرفا ان يكفر
يدخل النار فالعرف في تلك المواضع قرينة السوء المبت فالعرف قرينة فهو بهذا
اذا قصدت السببية اما اذا لم يقصد فالجزم قطعا بل يجب الرفع اما
بالصفة ان كان صالحا للوصف كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
يرثني فيمن قرا برفعهما اي وليا وارثا او بالحال كذلك قوله تعالى فذرهم
في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ
وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي والمستقبل المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح وانما قال
مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري
ايضا فاراد النص على المقصود هو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل
امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل اي لا عن المجهول

مطلقا

مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب فخرج امر
الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترز به عن مثل قوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب وعن مثل ضه وزيد ونحوهم وحكم اخره
اي الجزم حكم اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون
لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لانه مشابهة للاسم المقتضية
للاعراب انما هي به وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع
المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه
لمشابهته ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا
واضربي واغز وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخشي ولم تغز ولم ترم
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد
حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك الكلمة اخره وجعل ما بقي امرا فتقول
في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هنا الضم لظهوره وان كان
بعده حرف ساكن وليس اي المضارع برباعي فالمراد بالرباعي ههنا
ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه فانما هو باب الافعال الخ

زيد بالهمزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق
بالساكن حال كونها اي الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن
ضمة دفعا له لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم للمتكلم على تقدير الفتح
وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل
في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول و بالماضي المجهول
من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اي سوى
ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب
التبس بالمتكلم المجهول من الاضراب و لو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في
في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح التبس بالماضي الرباعي
نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون
بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رابعها فمفتوحة
اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل في الاصل تقاطع فوجب حذفها
فيؤدي اجتماع همزتين في المتكلم الواحد الهمزة وصل مفتوحة لذلك
بعينه **فعل ما لم يسم فاعله** اي فعل المفعول الذي لم يذكر

فاعله

فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي
لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله
واقيم المفعول مقامه ولم يذكر ههنا التعريف ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق
فان كان الفعل الذي حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ماضيا
غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب
ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغير لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد في الاوزان للخروج من الضمة الى الكسرة ووزن
فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا
لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول
المقصود باقامة ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر
ولا يخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع
التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمه ودحرج
وجاهلته ودحرجته فوقع اللبس ههنا لغة فعله ويضم الثالث

والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل
طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين
في روى ويطوى قيل الاولى ان يقال معتل العين المقلوبة عينه
الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة ما
فيه من الاختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر المعتل العين
في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول
وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول
فابدلت واو قول يا لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام
وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في
هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف
اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور
عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة

وهذا

وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم
في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع
بالاسكان بلا نقل وحذف الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله
اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول
من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء
اللغات الثلث فيه اذ يقال فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت ذوقا
اختير وانقيد اذ ليس فيه ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الكل
افاضلها اختير وانقود بالياء والواو المكسور ما قبلهما والقياس فيهما اذ سكن
ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب الفا اذا كانت واو الافتعال اختار
وفيهم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره نحو يضرب ويكرم ويعلم
ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزيادة
فمعتل العين الذي للمفعول تقلب عينه فيه الفا اذا كانت ياء او واوا نحو يقال
ويباع ويختار وينقاد ويستقام لتحركهما وانفتاح ما قبلهما في الاصل

ما قبلها. **المتعدي** وغير المتعدي: فالمتعدي من الفعل
ما يتوقف فهمه على متعلق، أي أمر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه
عليه، فإن كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه، لكن نسبة
الفعل إلى الفاعل بطريق الصدور والقيام والإسناد، فيقال: هذا الفعل
صادر من فاعل وقائم به ومسند إليه، ولا يقال في الاصطلاح إنه
متعلق به، فإن التعلق نسبة الفعل إلى غير الفاعل. فالحاصل أن فهم الفعل
إن كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب، فإن فهمه موقوف
على تعقل المضروب لا يمكن تعقله إلا بعد تعقله، بخلاف الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل والمفعول، فإن فهم الفعل وتعقله بدون
هذه الأمور ممكنة. وغير المتعدي بخلافه، أي بخلاف المتعدي بمعنى ما لا يتوقف فهمه
على فهم أمر غير الفاعل كقعد، فإنه وإن كان له تعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل، لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز. وغير المتعدي يصير متعديا إما بالهمزة نحو أذهبت زيدا، أو بتضعيف
العين نحو فرّحت زيدا، أو بألف المفاعلة نحو ماشيته، أو بسين الاستفعال

نحو استخرجته

نحو استخرجته، أو بحرف الجر نحو ذهبت بزيد. والمتعدي يكون متعديا إلى
مفعول واحد كضرب، وهو في الكلام كثير، وإلى اثنين ثانيهما غير الأول
كأعطى، وإلى اثنين ثانيهما عين الأول فيما صدق عليه نحو علم، وإلى مفاعيل
ثلاثة كأعلم وأرى بمعنى أعلم، وهما أصلان في هذا القسم، فإنهما كانا
قبل دخول الهمزة متعديين إلى مفعولين، فلما دخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول آخر يقال له المفعول الأول. وأما الأفعال الأخر وهي
أنبأ ونبّأ وأخبر وخبّر وحدّث فليست أصلا في التعدية إلى ثلاثة، بل هي
تعديتها إليها إنما هي بواسطة تضمنها معنى الإعلام. وهذه الأفعال
المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل مفعولها الأول كمفعول باب أعطيت في جواز
الاقتصار عليه كقولك أعلمت زيدا، وفي الاستغناء عنه كقولك أعلمت عمرا
منطلقا. والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر
أحدهما عند الآخر وجواز تركهما معا. **أفعال القلوب** وتسمى
أفعال الشك واليقين أيضا، وكأنهم أرادوا بالشك الظن، وإلا فلا
شيء من هذه الأفعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين فيه، وهو

ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلث للظن وزعمت وهي تكون تارة
للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلث للعلم تدخل
اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث
الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا فاضلا فقولك
علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عنه فهم
زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان
منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب
اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على
انهما مفعولان لها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء
ولا يوجد في غيره اي من خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر ولا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل
مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ قليل لان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد
لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة

على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن بخل الذين يبخلون هو خيرا لهم فحذف
بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا
على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى
له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذف فانهما معا كقولك فلان
يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة في المفعولين بخلاف مفعولي
باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم
الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم او ظن واما مع
القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل مسموعه صادقا ومنها اي
من خواصها افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت
بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت واما نحو

الالغاء على التقدير بل الاستدلال بحديث الصالحين الا ان يكون مبتدأ وخبرا
او مفعولين لها كلاما كذا او اعطيت مثلا زيدا علمت قائما على تقدير
الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد
نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز
ويهنا الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت
زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا
على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال افصح على
على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير
التأخر وقد يمتنع الالغاء فيما اذا توسطت بين الفعل ومعموله نحو ضربت
اظن زيدا وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم اظن زيدا وبين
معمولي ان نحو ان زيدا اظن قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف
اظن يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو اظن جاء زيد واظن
وعمرو وكذلك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جواز
المبني عنه جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت بعض بين مفعوليها او

او تأخرها

او تأخرها بعضا عنهما وانما خص هذا الالغاء بالذكر مع انه مطلقة
ايضا من خصائص الافعال هذا النوع وذكره وقوله ومنها اى من خصائص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا وقد يقع معنى
بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما سيجيء مثاله او بواسطة
كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت
وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اى لام الابتداء الداخلة
على معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام ونزل
مثال اخوته بالمقابلة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت
لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في الجملة وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة و وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب
جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فبحسب اللفظ
روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء وبحسب المعنى روعيت هذه
الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج
يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لجواز وجوده

فلا تقول على الرد فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى تقديرا
لان معنى علمت لزيد منطلق قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد
قائم وبكرا فاضلا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب الثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها
اى من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال
القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه
اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك
ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال
فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان الاصل
الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول له ان يكون متاثرا واصل المؤثر ان يغاير
المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما
تغايرهما لفظا رعاية للاصل بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا

ضربني

ضربني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما
من حيث كون كل واحد منهما متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان فاما افعال القلوب فان
فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز
اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى
افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل
النقيض على النقيض وكذلك اجري رايت البصرية والحلمية على راي القلبية فجعل
فجوز فيهما ما يجوز فيها من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي اى ارى وكقوله تعالى انما
اراني اعصر خمرا ولبعضها اى لبعض افعال القلوب فيما عدا حسب وخلت
وزعمت معنى آخر غير معانيها الاول التي هي بها العلم والظن بحيث لم انه سوء
يتعدى ايضا بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعول واحد وانما قيدنا بذلك لئلا يقال
لا وجه لتخصيص البعض لان لكل واحد معنى آخر فان علم جاء بمعنى صرت فافهم

وحسب بمعنى ظن وذهب وزعمت بمعنى قلت يتعدى اي بذلك المعنى الى
مفعولين واحد اي الثاني فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت
زيدا بمعنى اتهمته اى اتخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى
عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت و
وبمعنى ابصرته فهي بمعنى علمتها بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى
ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة
ولما كان مراده ان لها معاني اخر غير بينة وبعيدة من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجد بمعنى وجدا ووجدا
موجدة ووجدانا ووجدا اى استغنى وغضب وحزن لانها ليست بمعنى
العلم والظن **الافعال الناقصة** انما سميت ناقصة لانها
لا تتم بفاعلها كالافعال الغير الناقصة ما وضعت اى افعال وضعت
لتقرير الفاعل على صفة اى الغرض فيها وضعت له هذه الافعال هو
تقرير الفاعل على صفة وذلك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير

الذي هو

الذي هو العمدة في الموضوع له لانه ذلك التقرير بين الفاعل و
والصفة فكل طرفيها خارج عنها فخرج عنه هذه الافعال التامة لانها
موضوعة لصفة ونقلها الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما
وضعت له لا التقرير وحده فانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له
في الافعال الناقصة لانه لمشابهتها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له
جزءا من ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على
وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فذلك ان كل جزء
من الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج عنه
الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض
لا صلة الوضع وكذلك ان الغرض من وضع الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير
فحسب فكانه فيخرج عن حدها وظهر بما ذكرنا انه هنا لا يحتاج الى قيد زائد
لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح

وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك
وما فتئ بالهمزة وقد يبدل بالياء وما برح وما دام وليس فلم يذكر سيبويه منها
سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني
عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى
الناقصة كما يقولون تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار
زيد عالما كاملا ومنه جاء اى جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها
وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم
من القرينة ونحوها اى لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او كلمة ما استفهامية والضمير
في جاءت بمعنى صارت راجع اليها وانث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه
اية حاجة صارت حاجتك ومنه ايضا قعد في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت
كأنها حربة اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسي لا يجاوز بقعد
الموضع الذي استعملها العرب فيه فالنحاة تدخل هذه الافعال وما كان
نحوها على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها
الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا

فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما
دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى
الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع
هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به
في توقف الفعل عليه نحو كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها
ثبوتا ماضيا كائنا في الزمان الماضي دائما اى غير دالة على عدم سابق ولا
انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر ويكون
بمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل
عطف احد القسمين على الآخر لا على انه قسم برأسه لعموم الظرف بينهما فقوله والمطي
كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها الذي
لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف على قوله لثبوت
خبرها اى كان يكون ناقصة ويكون فيها ضمير الشأن اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرا
مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي
كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى تكون تامة بالمرفوع

من غير قايدة الى المتصدق بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن
وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى
بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو
في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي و
وانما ذكر هذه الاقسام مع كونها غير ناقصة استيفاء بجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى
حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو وملك
وليحفظ مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى
فارتد بصيرا وقال الشاعر اذ العداوة تستحيل مودة وقال فما بال من يرعى بحاله
امسى واصبح واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها التي تدل عليها هي
بموادها لا بصوتها مثل اصبح زيد فقيرا وامسى زيد مريضا واضحى زيد فرحانا
فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو فقر زيد بوقت الصبح وعلى
هذا القياس المثالان الاخيران وبمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى

غنيا

غنيا اي صار وليس المراد منه انه صار في الصباح او المسا او الضحى على
هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح
زيد اذا دخل في الصبح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا
قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد
سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا
وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجي هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت
بمكان كذا وبت فيها طيبا لكنه لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعل في حكم
العدم ولذلك لم يذكر تامين وفصلها عن الافعال الثلثة السابقة
واضحى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة
اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك اضحى وعاد زيد من سفره اي
رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل ولفظ المصنف ذكر هذه الافعال
الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان
الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال

مما دامت البيض وكقولك ما اضحى وغدا وراح فاسقطها عما البين

الى عدم الاعتداد بها لانها ملحقة وما زال من زال يزال لا من زال

يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية

وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى انفصل ملتزم خبرها اى خبر هذه الاربعة

الافعال لفاعلها قيد لملتزما فاعلا بنصبها على انه اسمها ليس بقسم على حدة

من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها

خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله ذاكره فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته

من زمان قابليته وصلاحيته للامارة وادلة لنها على الاستمرار فلان النفي

ما هو في معانيها الافعال فاذا دخلت اداة النفي عليها كانت معانيها

نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا

وملزوما اى هذه الافعال الاربعة اذا قرنت بالاستمرار المخبر الثبوت النفي

بمجرد او داخلها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف

اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل اداة النفي عليها ما يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار

المقصود منها وما دام لتوقيته اى لتعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها بانه مدة

ثبوت المتظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها

في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصدر كثير واقتدار الزمان قبله

فلا بد هناك من حصول الكلام بقيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله

ومن ثمه اى ومن اجل انه لتوقيته امر هو ثبوت خبرها لفاعلها افتقر الى

جزء كلام مستقل بالافادة لانه مع معموله جزء ظرف والظرف

فضلة فلا يستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة

دوام جلوسه فما دام وما بعده وان لم يستقل بافادة ويحصل من المجموع كلام

لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع معمولها

واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى جزء كلام وراءها

وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الان

وهذا مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد بها

تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما اى الان وتارة بزمان الماضي نحو

ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا

عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار افعال الناقصة

كلها على اخبارها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل
فان قيل يجوز التقديم في الفروع عنه جانبا فوجه ما قدمه فينبغي
ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او
ما يقتضي تاخيرها عنها نحو صار صديقي عدوي فانه يجب نفي الفروع عنه جانب العدم
فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم فح يجوز ان يكون
واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم
اخبارها عليها اي تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم
اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهي احد عشر فعلا لكونها افعالا وهو
وجواز تقديم المنصوب على المرفوع لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو اي القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت
نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وخالف ههنا الحكم خلافا
لابن كيسان بانه يجوز ههنا الخلاف واقعا ههنا في جانب الاجانب
الجمهور كما يقتضيه المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وقد لك الخلاف

منه في نحو ما دام لانه اداة النفي لما دخل على الفعل الذي معناه النفي
افاد الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى
وقسم مختلف فيه ظرفيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال
ههنا بمعنى التفاعل المقتضي للمشاركة او يخالف اصل الفعل ضربا وهو اي
القسم المختلف كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه
لا يجوز مراعاة للنفي او يمنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه و
والمراغي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل
عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع
ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف
فيه لوقوع الخلاف فيه من ابن كيسان

افعال المقاربة

ما وضع اي
فعل وضع لدنو الخبر اي لبيان الدنو اي قرب حصوله للفاعل رجاء مصدر
على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب
رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا بحسبه فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
يدل على دنو حصول الخروج لزيد بحسب انك ترجوه لذلك وتطمع لا انك جازم به

او وضع له نحو وقوع ثبوته للفاعل حصولا اى ذو توقع حصوله بان يكون
اقبل المتكلم بذلك الدنو طلبا او الخبر على حصوله للفاعل فيكون
في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بجزمك
بقرب حصوله له او وقوع نحو وقرب حصوله للفاعل اخذ فيه
اى في اخذه وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل في الخبر بالتصديق بفضي اليه فطفقا في قولك طفق زيد
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي
يفضي اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو
عسيت ان اقوم ومعنى الاشفاق الخوف فاتى بها منصرفا فيجيء
منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب
من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على حد استعماليه عسى
زيد ان يخرج فزيد اسمه بمعنى الاسم ثم فعل مضارع منصوب بان الاستقبالية

تقول

لتوقيه لمعنى الرجى الذى هو توقع وقوع الفعل في الاستقبال وقد لم
عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير المضاف
اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان بتاويل
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وقولك
لانه المعنى الاصلي فان زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع
مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي
كان في صورة الخبر فانتصب لشبه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون
ان يفعل في محل الرفع بدل مما قبله بدل الاشتمال لانه فيه اجمال ثم تفصيل وفي
ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفوس وقال الشارح الرضي
والذى ارى انه هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد
بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى
عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في ظننت ان زيدا قائم
عن المفعول الاخر فهم معا معهما فهي في هذه الاستعمال ناقصة وان اقتصر

على المرفوع من غيرها فصار فأقيم مقام المرفوع فالملصق معنى وهو خرج
زيد في نائبه وفيهنا احتمال أخرى وهو أن يكون زيد مرفوعاً بأنه اسم عسى وفي
يخرج ضمير يعود إليه وأن يخرج في محل النصب بأنه خبر عسى وآخر وهو أن يجعل
ذلك من باب التنازع بنا عسى ويخرج في زيد فإن أعمل الأول كان زيد اسم
عسى وأن يخرج خبراً له مقدماً عليه وإن أعمل الثاني كان اسم عسى ما لمثله فيه من ضمير
زيد وهو أن يخرج زيد في على هذا الاحتمالين ناقصة أيضاً وقد يحذف أن
عن الفعل المضارع في الاستعمال الأول تشبيهاً لها بكاد فيكون أنه كاد زيد
يخرج لم يذكر فيه أن كذلك لأن زيد يخرج لا يذكر فيه أن كقوله عسى الهم الذي
أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الأصل أن يكون وراءه فحذف أن دون
دون الاستعمال الثاني لعدم سماعه فلا يقال عسى أن يخرج زيد لقولك كاد
زيد يخرج والثاني أي ما وضع لدنو الخبر من حصول كاد تقول كاد زيد يجيء
فخبره أي دنو خبره لعدم ما يدل في على الحصول للفاعل في الحال فقابلها اسم
محض كما هو الأصل وخبره فعل مضارع لتبادله على وجه حصول الخبر من الحال
باعتبار أحد مضيه ما عداه لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل أن

على خبره

على خبر كاد تشبيهاً له بعسى كما في عسى يحذف أن عن خبر عسى تشبيهاً له بكاد كقوله
قد كاد من طول البلى أن يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابهاً للآخر
أعطى لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه وإذا دخل النفي على كاد فهو أي كاد
كالأفعال أي كسائر الأفعال في إفادة أداة النفي نفي مضمونها
على القول الأصح ماضياً كان أو مستقبلاً وقيل نفيه أي نفي كاد يكون
للإثبات مطلقاً ماضياً كان أو مستقبلاً أما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا
يفعلون فإن المراد إثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها وأما في المضارع
فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
لأنه يدل على زوال رسيس الهوى والشاعر مسلم تخطئتهم وغيروا قوله لم يكد
بقوله لم أجد فلولا أن نفي كاد للإثبات لما خطئوه ولما غيروه إلى التخطئة والجواب
عن الأول أن قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب
منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة دالة على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء
القرب منه فلا تنافي بينهما لانتفائه في وقت وثبوته في وقت آخر وعن
الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة وخطأ ذا الرمة في تسليمه تخطئته

يروى عن عنبسة أنه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة فغيّره
فقال عنبسة حدثنا أبي بذلك فقال أخطأ ابن شبرمة في إنكاره عليه وأخطأ
ذو الرمة في إجازته إنما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وإنما هو لم يرها وفيه
يكون أي النفي الداخل على كاد وما تصرف منه في الماضي للإثبات وفي المستقبل
كالأفعال أي كسائر الأفعال في إفادة النفي بقي مضمونه تمسكا في الدعوى
الأولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب
عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة إذا غيّر النأي المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح فههنا أتى بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس
الهوى عن البرح أي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر
الأفعال وهذا مسلم لكنه لا يثبت مدعاه بجريه في ذلك ما لم يثبت دعوى الأولى
وقد عرفت وجه الفتح فيه وفي غيره مما تمسك بها فالثالث وهو ما وضع
لدنو الخبر وقربه للمقاصد ذو الأخذ وكثر وقوعه في الكتب طفق بمعنى أخذ في الفعل
يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب
يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس إذا دنت للغروب وجعل

بمعنى أخذ

بمعنى طفق وأخذ بمعنى شرع وهي أي هذه الأفعال الأربعة
في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير أن تقول طفق زيد أو
أخذ زيد أو كرب زيد يفعل وجعل زيد يفعل وقال الله تعالى وطفقا يخصفان
وأوشك بمعنى السريع عطف على طفق وهي أي أوشك مثل عسى وكاد
في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو أوشك زيد أن يجيء
وأوشك أن يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد نحو أوشك زيد
يجيء فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب وفي بعض النسخ أفعال
التعجب وفي أكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فإفراد الفعل بالنظر إلى
أن التعريف للجنس وجمعه بالنظر إلى كثرة أفراده وتثنيته بالنظر إلى نوعي
صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع
أيضا فهو ما وضع أي فعل وضع لأن الكلام في قسم الأفعال فلا
فلا ينتقض حده بمثل لله دره فارسا وقاتله لكنه ينتقض بنحو قاتله الله
من شاعر ولا يشكل فإنه فعل وضع لإنشاء التعجب وليس من هذا الباب إلا أن
يقال هذه الأفعال ليست موضوعة للتعجب بل مستعملة له بعد الوضع لـ

او المراد ما وضع لانشاء التعجب فى بحثنا لا يستعمل فى غيره و ما ذكر من معنى
التفضيل فكثيرا ما يستعمل فى التعجب ولها اى الفعل التعجب او لما وضع لانشاء
التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب ما افعله وآخرهما
صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا فى هذين التركيبين
وهما اى فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث
وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن
بزيد ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لتشابههما
لما عرفت ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل
كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته ويتوصل فى الفعل
الممتنع بنا صيغتى التعجبية منه رباعى ومزيد فيه وبذا اى مجرد فيه لون
او عيب بمثل ما اشد استخراجه ولا زم بالتخاجه اى يتوصل بيتا وهما اى فعل
لا يمتنع بناؤهما منه وقيل الممتنع ستعمل لا او ليحو وما بالباء ولا يتصرف
فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم المفعول
او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اى تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل

منها

منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بالجائز ليكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام المختصة بهما فلا يقال ما زيدا
احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا
يغيران كما لا يغير الامثال وقيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشىء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم
تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد
لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل
عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما باتفاق فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال
كما سبق واجاز المازنى الفصل بالظرف لسماعه من العرب كقولهم ما احسن
بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بينهما ما واحسن مثل ما
كان احسن زيدا ومعناه انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم الا انه
لم يتصل بزمان التكلم بل كان قبله وما ابتداء اى مبتدأ على ان يكون المصدر
بمعنى اسم المفعول وقد وابتداء بتقدير المضاف وفى بعض النسخ وما

انشائية ومعناه فما هنا نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه
يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما خبرها اي خبر ما
موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا
اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال
الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين واما
احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا
فعل كالحم بمعنى صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعله اسند الفعل عند سيبويه
والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول
اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل
واحد ليس الا به اي مجروره مفعول به عند الاخفش لانه عنده بمعنى الامر
صريحا على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اي اجعل
اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون افعل
متعديا بنفسه ويكون همزة افعل للتعدية كاخرج فعلى هذا في الفعل ضمير

هو فاعله

هو فاعله اي فاعل انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به
وقال الفراء وتبعه الزمخشري انه امر لكل احد بان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن
كيف شئت فان فيه منه جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص

افعال المدح والذم

يعني الافعال المسماة عند النحاة بهذا اللقب وضع اي فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته او ذممته منها لانه لم يوضع للانشاء
فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وفيه
اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات
احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل بكسر
العين مع فتح الفاء والثالثة سكون العين مع كسر الفاء والرابعة كسر
الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما
المدح والذم كسر الفاء واسكان العين في الجميع وكان عامة العرب اتفق
على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا بالالف
باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا به

بذكر المخصوص بعدها ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع
في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير
واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او
نعم وجه فرس غلام الرجل ونحو ذلك او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او وضاح
رجل زيد او وجه الرجل انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز
نحو فنعما هي اى نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى
الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة اى المخصوص
اى نعم الذي فعله هي اى الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة
تامة بمعنى الشيء فنعما هي اى نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه
معرفة بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة ويعقبه لك الفاعل المخصوص بالمدح
والذم وتعقيبها انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال
زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اى المخصوص مبتدأ ما قبله اى الجملة الواقعة
قبله خبره او فلم يحتج هنا الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لعموم لام

التعريف

التعريف العهدي مقامه او خبر مبتدأ محذوف اى هو نحو نعم الرجل زيد
فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف
على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكأنه قيل من هو فقيل زيد اى هو
فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان
وشرط اى شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة
الفاعل اى مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او
تأويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة
عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون ونعمت المرأة هند ونعمت المرأتان الهندان ونعمت النساء الهندات
ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين
اشبها الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سؤال حينئذ وهو ان المخصوص يعني الذين كذبوا جمع مع
افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص
متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف

المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى
فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم واصله فالافعال
وحبذا اي ومن افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب
من حب لشيء او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل حبذا
ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا اما الفاعل فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال
والامثال لا تغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده
اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او
بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا
زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين الزيدان او حبذا الزيدان رجلين
او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز والحال

ما في حبذا

ما في حبذا من الفعلية وقد قال ابو علي هذا التمييز لانه تمييز المخصوص
والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والرتبة بتمامه فالتركيب كان
من الفاعل لا من المخصوص **الحرف** ما دل على معنى في غيره اي كلمة
دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية
بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه فمن ثم
اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتيج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره
الى اسم ينعقد معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة الى الكوفة او فعل كذلك
نحو قد ضرب **حروف الجر** ما وضع لافضاء الفعل اي ايصاله فان معنى
الافضاء الوصول وما يتعدى بالباء صار معناه الايصال او معناه اي
معنى الفعل وهو كل شيء يستنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور ونحو ذلك الى ما يليه نحو
كان الفعل ظاهرا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الكلام كقوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه حروف الجر وحروف
الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر انها

بجر معاني الافعال الى ما يليها او لانها تجر ما فيما يليها بالجر وهي اي
حروف الجر من والى وحتى وفي وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها ليس
لها اسماء قائمة بغير مادتها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجه ما وكذلك
ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها لما ذكرنا وجه بالخلاف ما بقي منها ورب
وواوها اي الواو التي تقع بعدها رب وفي بعضها اي طرق الجر ساقط و
وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن
وهي في المعنى الاول لا تكون الا حرفا وكلمة التي تليها تكون حرفا واسما
والثلث البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد
بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل
كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه
غرض الفاعل ومقصوده فمن للابتداء اما في المكان نحو سرت من البصرة او
من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما
يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة وكقوله اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان معنى اعوذ التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي وهي

من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من ابهام فعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس
الذي هو الاوثان لاستقام المعنى والتبعيض اي وقد يجي من للتبعيض فعلامته
صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة
عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير
الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان
من مطر فاجاب المصنف عنه لانهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما
يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او التبيين اي
وقد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كانه قال هل
كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية وهي بهذا
المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو
اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فانه قلب المخاطب منتهى
الميل باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم

اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى في كونها
لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بشبهها بالى كما اكتفى
في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما في القلة والكثرة وتختص
اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعه بعدها بخلاف الى
فانه يجوز دخوله على المضمر وشذ استعمالها وقع في بعض اشعار العرب على سبيل
الندرة وبحتى كما ... فلا يجوز ونبه فيها وفي للظرفية
اى لظرفية مدخوله لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في
الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اى
على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر بمجرورها
حقيقة كما في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان
يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها
نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناها
مصاحبة السرج والمشاركة مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج

حال الاشتراء اى كان ملتبسا به فالالصاق يشتمل المصاحبة ...
والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا
بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير وجعل
الباء فاعله فان معنى ذهب زيد صدر الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد
صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال
معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيه سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى في المسجد
وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد
بقائم وفي النفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر
في هذه الصور قياسا وفي غيرها اى غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي
سماعا ولم يكن قياسا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى قبله
يده وكفى الله شهيدا والقى يده اذا كان قياسا وكذلك في الاستفهام والنفي نحو جاء
به واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس
والتعليل اى لبيان علة الشيء فيها نحو ضربته للتأديب وقد جاء نحو ...

لما فلك ومعنى رب مع الفعل نحو قولك لمن قال انه لم يفعل الشراء فلما
وزيدا نحو رب قلتم اي رب فلم ومعنى الواو في القسم للتعجب نحو
لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال تالله لقد طار
الذباب وربّ للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدارة الكلام كما
انهم وجب لها صدارة الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها
الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول ربّ لانه اذا وصف
الشيء بالوصف واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على
المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والحق
عند المصنف الحق وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير
كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز الى الغرابة وفعلها اي فعل رب يعني
الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا
في الماضي نحو رب رجل كريم لقيت او رب رجل كريم لم افارقه ويحذف اي ذلك
الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لان لوجود القرائن نحو رب رجل كريم
اي لقيت وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة

على التمييز

على التمييز والضمير مفرد فان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان المميز مو
مؤنثا نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وامرأتين ونساء خلافا
للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن
نساء وتلحقها اي ربّ ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما
على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فلا تكفها ويجر
نحو ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو
رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة نحو وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فانها
تكون في اول الكلام فكونها للعطف ظاهرة وان كانت في اوله فيقدر له
معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف جر اصالة لقيامها مقام رب جارة
بنفسها الجر وهذا معنى رب فلا يقدر ولا معطوف عليه لان ذلك بعيد
وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسم
اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها

اعنى الباء لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني فهذا للواو على درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة
بالاسم الظاهر سواء كان اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلنّ
مثلا بل يقال والله او وربّ الكعبة وكذلك الاختصاص ايضا لحطّ رتبته عن رتبة
الاصل وهو الباء بخصيصة احد الغيرين وهو الظاهر لاصالته والتاء
مثلها اى مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة
باسم الله من الاسماء الظاهرة لحطّ مرتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو
بخصيصها ببعض المظهر فقد صح ما هو اصل في باب القسم و[illegible] الله تعالى
والباء اعم منهما اى من الواو والتاء في الجميع اى في جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله خاصة
فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون
لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلنّ وبالله لاجلس وكما
تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلنّ وبك لافعلنّ وفي الدخول
على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلنّ بخلافهما فانهما مختصان

ببعض

ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص
وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اى يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام
وان وحرفا النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم
او فعلية نحو والله لافعلنّ كذا وان فيها اى في الاسمية نحو والله ان زيدا
لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم و
ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى
الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب
القسم اذا اعترض اى توسّط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم
والله كما مثله لان ذلك للاستغناء عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود
ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه
بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها

علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وبعده عن شئ
اذ فرق لك اما بزواله عن الشئ الثانى او وصوله الى شئ ثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء
شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين
بدخول من عليهما نحو من عن يمينه اى من جانب يمينه ومن
عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ
اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى
المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة
ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه اختيارا
عند عمل فيه وقد يدخل في النعت على المرفوع نحو انا كانت خلافا للمبرد فانه
اجاز ذلك مطلقا نظرا الى مجيئه في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي
او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي
فالمراد انه مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي

اريد بهما الجميعه كما اذا قلت ما فارقت البلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا
مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فانه مصاحب
اى مبدأ مفارقتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة فاما الى الآن وللظرفية
عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في
في الزمان الحاضر اى الذي اعتبر حاضرا فان مضى بعضه يعني اذا اريد
بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيته هو
هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يبتد زمان
الفعل اى ما قبلهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما
يتوهم بحسب الظاهر لكنه بتقدير مضاف اى ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا
وخلا وعدا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها
تكون حروف جارة وفي بيان الاستثناء كثيرة ههنا نحو جاءني القوم خلا زيد وقد
وخلا زيدا واذا انتصب بها تكون افعالا

بالفعل ووجه شبهها بـ

أما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على
الفتح مثله وأما معنى فلأن معانيها معاني الأفعال مثل أكدت وشبهت
واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب أن يعبر بالأحرف المشبهة على
صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عنه بالحروف في الكافة والعاطفة
مثلا بصيغة جمع الكثرة استحسنوا تعبيرها بالحروف مع شيوع استعمال
كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الأخرى على أنها إذا لوحظ مع فروعها
الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي إن
وأن وكأن ولكن وليت ولعل أخرهما لكونهما للإنشاء بخلاف الأربعة
السابقة لها أي لهذه الحروف صدر الكلام ليعلم من أول الأمر أنه
أي قسم من أقسام الكلام إذ كل منها دال على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى أن المفتوحة فهي بعكسها أي
بعكس باقيها على حذف المضاف بأن تقتضي عدم الصدارة لأنها مع اسمها وخبرها
في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت
في الصدر لتشتبه بالمكسورة في صورة الكتابة فإنما حملنا العكس

على اقتضائها عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لأنه يجري في المثلث
لا يكفي في ذلك ويلحقها أي هذه الحروف ما الكافة فتلغى أي تعزل هذه الحروف
عن العمل لمكان ما الكافة على الأفصح أي على أفصح اللغات مثل إنما زيد قائم
وقد تعمل على غير الأفصح كما وقع في بعض اللغات وتدخل أي هذه الحروف
حينئذ أي حين إذ كان يلحقها ما على الأفعال لأن ما الكافة أخرجتها عن العمل
فلا يلزم أن يكون مدخولها صالحا للعمل فإن المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا
تخرجها عن كونها جملة فإذا قلت إن زيدا قائم أفدت ما أفدت بقولك زيد قائم
مع زيادة التأكيد وأن المفتوحة مع جملتها أي مع اسمها وخبرها بجملتها مؤولة
بالمفرد ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمة أي من أجل القول
المذكور وجب الكسر في موضع الجمل أي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح
في موضع المفرد أي في موضع يقتضي المفرد فكسرت إن ابتداء أي في ابتداء
الكلام لكونه موضع جملة نحو إن زيدا قائم وكسرت أيضا بعد القول وما يشتق
منه لأن مقول القول لا يكون إلا جملة نحو قلت إن زيدا قائم وكسرت أيضا
بعد الاسم الموصول لأنه صلة الموصول لا يكون إلا جملة نحو جاءني الذي

أي إباه قائم وفتحت أن حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني أنك قائم
لوجوب كون الفاعل مفردا أو حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت أنك قائم
لوجوب كون المفعول مفردا أو حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي
أنك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا أو حال كونها مع جملتها مضافا إليها
نحو أعجبني اشتهار أنك عالم لوجوب كون المضاف إليه مفردا وقالوا لولا أنك
بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لأنه أي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ
وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا أنك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
التحضيضية لأنها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول
لولا التحضيضية عليه نحو لولا أي هلا أنك قمت أي هلا
ولولا أنك ضربتني أي ضربتك وكذلك قالوا لو أنك بفتح الهمزة لأنه أي
أي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف وقال الفاعل بجانبه مفردا نحو لو أنك قائم
أي لو وقع قيامك فإن جاءت في موضع المفرد بأن أي تقديرها بمفرد وتقديرها
بجملة جاز الأمران الفتح والكسر فإن الفتح على تقدير جعل أن مع اسمها
وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع معموليها جملة نحو من يكرمني فإني أكرمه

ما وقع

ما وقع بعد الفاء الجزائية فإنه كان المراد من يكرمني فأنا أكرمه وجب الكسر
لأنها وقعت في موضع الجملة وإن كان المراد من يكرمني فجزاؤه أني أكرمه
أو إكرامي ثابت له وجب الفتح لأنها وقعت في موضع المفرد لأنها إما
مبتدأ أو خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر إذا أنه عبد القفا واللهازم مما
وقعت بعد إذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على أنها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد إذا المفاجأة والفتح على أنها معمولها مبتدأ محذوف
الخبر أي إذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت أرى زيدا
كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم وقوله أرى على صيغة المجهول
بمعنى أظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل
معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم أنه لئيم يكرم قفاه وله
ولهازمه أي يهمه أن يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان
عظمتان ناتئتان في اللحيين تحت الأذنين جمعهما باعتبار ما فوق الواحد
أو باعتبار أنهما مع ما حولهما تعتبر تغليبا وشبهه بالجر عطف على إذا أنه
عبد القفا أي مثل عبد القفا في شبهه وما وجد ذلك في كثير

ما التفح فيه جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما
موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي ثم يا الكرام ان
اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني
احمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت مصدرية كان حاصل المعنى
اول اقوالي نعم التفح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي
هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي ولاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المعطوف كانه في محل الرفع لانها في حكم
العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه
في محل الرفع لو كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع بان يكون المعطوف
في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو او علمت
ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة
حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يعطف برفع المعطوف على اسمها
حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها
لما غيرت معنى الجملة لا يصح في حكم عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة

بالرفع

بالرفع مضي الخبر اي ذكره قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو
او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم
يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لولا ذلك اي ذاهبان خبرا لكل المعطوف و
المعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن
حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع
عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم
لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم
والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسمها مبنيا في جواز العطف على محل اسمها
قبل مضي الخبر عند المحققين فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد و
والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه لبطلان بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا

فلا يلزم الحذر المذكور ولكنه في جواز العطف على محل اسمها كذلك اى مثل
ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبله قوله فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما ان لا ينافيه التاكيد فيجوز ان يعطف على محل اسمه
ويعطف عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول ما جاءنى زيد لكن عمرا
خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها ولذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيرها دخلت اللام التى هى
للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها اى دون
المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا تجتمع معها ما هو للتاكيد بمعنى الجملة
على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها
نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم
وبينها اى بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين
اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل ولما خص دخول اللام بهذه الصور
لانه فيها لا يلزم توالى حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام

وهم كرهوا

وهم كرهوا ذلك فاختاروا ذلك لتقدم ان دون اللام ترجيحا للعامل
على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف
لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان في معناها الذى
هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد
وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف
اللام وحينئذ يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض
وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف وانما يجوز
اعمالها على ما هو الاصل ولما لم يذكر صريحا ان اللام على كلا التقديرين لازم
لها اما في الالغاء فللفرق بينها اى المخففة وبين النافية في مثل ان زيد قائم وان
زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب
لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا في مذهب سيبويه وسائر
النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اى دخول ان المخففة على فعل من افعال المبتدا اى التى تدخل على المبتدا
والخبر لانه مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات كل

والشرط ان لا يفيد دخولها على ما يقتضيه المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب
الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين
في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لان فاصل
الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون في الفعل البصريون في تجويز
دخولها على غيره وافعلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة
كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر فالسبب
في تقديره وانه فانها المفتوحة بالفعل اكثر من شبه المكسورة به كما سبق واعمال
المكسورة بعد تخفيفها في بعض الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها في بعض الكلام ويلزم منه تجويز الظاهر ترجيح
الاضعف على الاقوى وهو للاضعف غير جائز فقدر واضمر اذ حتى يكون
اسم المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان ذكرها انها تكون عاملة
في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها
قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل

في المقدر

في المقدر لكنه دوام العمل في المقدر يقابل بعدم دوام العمل في الظاهر فهي وقتا
دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل المفتوحة
على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية
او فعلية وداخلا فعلها على المبتدأ والخبر او غيره خلافا وشذ اعمالها
اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل
اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه قائم
وهذا رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف
بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون احدها
السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بينها وبين ان المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا

يرجع بروع ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض
من النون المحذوفة فانه لا يحصل بحرف الفرق بين المخففة والمصدرية فانه
يجتمع مع كل واحد منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلان ان مع غير
الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة واما من حيث اللفظ فلان ان كان
الفعل المضارع منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه
وهي حرف بسيطة على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة
لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد
وانما الصورة وفتح الهمزة فان كان المعنى على لكنها وتخفف اي كان
فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بالفعل بفتح الآخر
كفعل الماضي وتحذف قال الكوفي كان ثدياه حقان وان اعملتها فلا كان ثدييه لكنه
على الاستعمال القليل الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشأن
مقدر عندهم كما في ان المخففة وتجيء ان بعد الشرطية بعد يا الضمير لعدم الداعي

اليهم كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
وهي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان
فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تنبئ ان ما بعدها
ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا فكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها
للاستدراك ومعنى الاستدراك ان يرفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا
قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت
ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ويتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا
واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والغرض اي هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو كان زيد حاضر لكن عمرا
غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل وجوبا لعدم المشابهة ولفظه تحت
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها كذا في فان المخففة فانها ليس
لها ما اجريت عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس
والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشيخ الرضي
ولا اعرف لهما شاهدا ويجيء معها اي مع لكن المخففة الواو وهي العاطفة

بجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاعتراض في ليت للتمني
اي التثنية فهو خارج عن الحكم نحو ليت زيدا قائم وعلى المذهب نحو ليت الشباب يعود
يوما وجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه
قال اتمنى زيدا قائما اي تمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على انه
المفعولية بمعنى ليت وجاز الكسائي نصب الجزئين الثاني بتقدير كان وتمسكوا
في ذلك بالبيت يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا
رواجعا والكسائي يقول معناه ليت ايام الصبا كانت رواجعا فالمحققون
على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت
ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لتثنية ولا يدخل
على المستحيل ومعناه توقع مرجو او مخوف فالمرجو نحو لعلكم تفلحون والم
الساعة قريب والغالب الاول وقد تجيء لعل بمعنى كما جاء في اللغة
العقيلية وانشد الزجاج في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه
عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار
منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرح المفصل

انه وقع

انه وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان المشهور ولعل
الرجل ابي المغوار بالنا فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالنا ولعل وارد
المصنف ما ذكر من التاويل لان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة
الشاذة فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوضوح جرها وحكم بشذوذها
الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل
المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى
واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن فعند بعضهم اي المغيرة منها
وعند الاكثرين ان ما بعدهما عطف بيان لما قبلهما كما ذهب بعض اخر الى ان
بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لانها
ما بعدها يدل غلطا عما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها
ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة
الاول للجمع ثم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع
ههنا ان لا يكون لاحدهما ثبوتا والثاني بعده كما كانت او واما وليس المراد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني

بين زيد وعمرو او زيد فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما
دون الآخر فالواو للجمع مطلقاً لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها
بيان للاطلاق فيها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى
انه لا يفهم منها الترتيب منها وجوداً والفاء للترتيب اي للجمع مع
الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب لكن فيه بمهلة
وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة لكن المهلة في حتى اقل منها
في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة و
ومعطوفها اي معطوف حتى يجب في استعمالها وضعها جزء قوي
او ضعيف كما ستأتي امثلته قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها
ليفيد العطف بها قوة في المعطوف او ضعفاً فيه اي ليدل عطفها على
بعض الاجزاء بالقوة او الضعف على الكل فضلاً كان غيره فصيح لان يجعل
غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل وحل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع
اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والغزاة
بيانه وحتى بعد ذلك كما في الترتيب مع المهلة ثم وحين احدهما اشتراط

كون المعطوف

كون المعطوف بعد حتى جزءاً من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة
المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن
فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولاً بغير الانبياء ويتعلق بعد
التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء موت الناس
وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في
بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى
المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم
الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك
العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع
اجزاء الليلة ولذلك استعمل حتى الجارة في المعنيين جميعاً الا انهم لم يجوزوا
في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكنهم استعملوها
فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
في معنييها جميعاً ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزءاً لان انتهاء الاجزاء في تعلق الفعل بالجزء احكم وادخل في العقل

واكثر في الوجوه منها اي المجاز وكذا هكذا في بعض الشروح ومن ههنا ظهر
وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من مستويين فعدم الحاجة الى ان يقال بجزء
اتم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاز ايضا كما وقع في بعض الحواشي
واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد
الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم
ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا لكل من الامرين لا لاحدهما
مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد
المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لانها بعد الهمزة كالمستفهم اي لطلب
مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى
الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم
لطلب التعيين من المخاطب وكذلك اي ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين من المخاطب يجب تركيب ان يليها
ام عمرو فان المستويين فيه زيد وعمرو وواحدهما فان قلت لكن الاخر يلي الهمزة
ههنا اما قال المص وانقل عن سيبويه انه جائز حسن فصيح وانه

ام عما

ام عمرو احسن وافصح وصح بكون تركيبا ما ان زيد ام عمرو حسنا فصيحا وان لم يكن
احسن وافصح وفي الترجمة التنبيه انه وجد في بعض نسخ الكافية المعروفة
على المتن وعليه فقط هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح وفي نسخة
ضعفا ازيد ام عمرو ولا يخفى ان الحكم بضعفه لم يزل عنه وبين الافصحية
الى الفصيحة غير مناسب لانه ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة
فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب ولهذا ما نقل عن سيبويه وايضا لكونه اي
من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي تعيين احد
الامرين لان السؤال عنه دون بلا او نعم اولا لانها لطلب التعيين بخلاف او و
واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو وجاءك اما زيد واما عمرو فانه
يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين كان
اولا وقد يكتفى بنفي كليهما الاحتمال لخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمطابقة بهمة في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على الشرطين
لصحة وقوع ام المتصلة وقع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلهما
اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله وفي نسخة

لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها للقسم على قوله لم يجز وعطف
كل حكم بشرط على طريقة اللف والنشر كان اخصر وافيد كما لا يخفى واما المنقطعة
كبل في الاضراب عن الاول وشرط الهمزة في الخبر في الثاني فالواقع قبلها
اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اى القطعة التى راها الابل وهى جملة
خبرية فلما قالت انها لابل اعرض عنها بهذا الاضراب ثم شكك في انها
اولا اخر واستفهمت عنه بما يعقله ام شاء اى بل اهى شاء فاما الاستفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو عندك فقصد الاضراب عن الاستفهام الاول
بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة معها اى غير مستعملة الا معها
يعنى اذا عطف شيء على اخر بها فلا يلزم ان يتقدم المعطوف عليه ولا بها نحو جاءنى
اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك جائزة معها ويعنى
اذا عطف شيء على اخر بها فيجوز ان يتقدم المعطوف عليه باما نحو جاءنى اما زيد وعمرو ولكنه
لا يجب نحو جاءنى زيد او عمرو وقد ذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من حروف العطف
والا لزم تقدمها قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت
هى ايضا للعطف يلزم اجتماع عاطفين معا ويكون احدهما لغوا ويجاب

عن الاول اى اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك
في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعله
لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى
فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن ههنا الحروف الثلثة لاحدهما
معينا اى لثبوت الحكم على احدهما الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة
لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم
عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاء عمرو فحكم المجيء فيه
للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه
لم يكن بطريق القصد ولهذا عبر عنه بكلمة بل وبعد النفي نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه
خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف
اى بل ما جاء عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها لاثبات
حكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه

واما كلمة بل

او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو واما في حكم المسكوت
عنه او المجيء منفي عنه ولكن لا رفعه للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت
لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب النفي على الاول فتكون
لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف
الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيء ما بعدها للنفي والاثبات فبعد النفي للاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات للنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني
زيد لكن عمرو قد جاء فهي على كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه**
الا واما وها يقصد بها الجملة كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى
المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها
زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفرد اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب
عن الكلمة التي لا يعقل معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان
وهؤلاء **حروف النداء** يا وايا وهيا واي والهمزة يا اعمها استعمالا
لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون
الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط

ايضا فان القريب

ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة ولم تكلم
اي والى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له
مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال
القرب **حروف الايجاب** نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل
وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان تلك الحروف يتبين
وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه
استفهاما كان او خبرا ففي جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب
الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قد قام زيد فمعنى بلى في جواب
الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست
ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعله مصدقا للاثبات المستفاد من انكار
النفي وقد اشتهر ذلك في العرف فلو قال احد اليس لي عليك الف درهم و
وقال نعم يكون اقرارا وتقوم نعم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة
بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا
عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به في

اذن لنقض النفي الذي بعده فلذلك لا يقع بعد نعم كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي
بلى انت ربنا وقد تقع بلى على سبيل الشذوذ للتصديق في الايجاب كما نقل
في جواب قام زيد فقال بلى قام زيد واي تاتي بعد الاستفهام كهل قام زيد في غيرها لا نعم لما
مبق فلا يلزم الاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ للتصديق في الخبر ايضا فذكر ابن
مالك ان اي بمعنى نعم وهذا يخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي
لا تستعمل الا مع القسم ويجوز حذف فعل القسم فلا يقال اي فقط
بل اي هذا ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي وربي
واي والله واي ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر
وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك لمن اخبرك او جوابا للخبر قد اتاك
زيد فتقول اجل اي قد اتاني او يد وقد جاءت للتصديق للدعاء ايضا كما في
قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك اجل وراكبها اي لعن الله
تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر الا ليت شعري
هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب
فجيرها اي في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر

حروف الزيادة

الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة
لا لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها
لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما
معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء
في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكون زيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مستقيمة وزنا او سجعا
او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت
عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه
ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة
وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا
اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان
جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان
قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء
البشير وبين لو والقسم المتقدم عليها نحو والله ان لو قام زيد قمت

وقد تزاد ما مع الكاف نحو كما تعطيه تعطوا لى ناظر السلم على تقدير رواية
ظبية بالجر وقد تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج
ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا اى
حال كون تلك المذكورات شرطا اى اداة شرط ومع بعض حروف الجر نحو
فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطاياهم اغرقوا وعما قليل فمنه صديق كما
انه عمها الخ وقد تزاد ما مع المضاف نحو غضب من غير ما جرم فالمراد الاولى
غضب وقيل ما فيها كلها نكرة والجر بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد
مع الواو العاطفة بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد مع ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقد تزاد لا قبل اقسم نحو لا اقسم
بهذا البلد والغرض من زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به كانه يستغنى عن القسم
فنفى لذلك فى صورة نفى القسم وكذا تزاد لا مع المضاف كقوله فى بئر لا حور
سرى وما شعر اى فى بئر حور فالحق الملكية كجمع ما ترى بها الدمن خارى

بهلا ومن والباء واللام تقدم ذكرها فلنعتمد على ذكر مواضع زيادتها هنا
فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى فى تفسير كل مبهم من المفرد نحو
جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وان واى
اى ان مختصة بما فى معنى القول اى بفعل مقدر فى معنى القول نحو
المظروف وفى الظرف غير معمول عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما
ليس فى معنى القول فلا تقع فى الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح
القول يؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم
تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك
قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فانه حرف دال على انه ائت
تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به فقوله
ان اعبدوا الله هو تفسير للضمير فى به وفى امرتنى معنى القول وليس تفسيرا
لما فى قوله تعالى ما قلت لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به
الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فى التابوت فقوله
ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا

حرف المصدر

ما وأن المفتوحة المخففة وأن المفتوحة المشددة فالأولى أي ما وأن

المفتوحة المخففة للفعلية أي الجملة الفعلية أي بها فلا تدخل على الجملة الاسمية

فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الأرض بما رحبت

أي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك أعجبني أن خرجت أي خروجك

واختصاص المصدرية بالفعلية إنما هو عند سيبويه وجوّز غيره أن يقع بعدها

الاسمية قال الشيخ الرضي وهو قوي فإنه كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة

بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وأن المفتوحة المشددة للاسمية أي

للجملة الاسمية خاصة لا إذ كونهما مما يجيء بعدها الاسمية والفعلية ووقع

كونها للاسمية أنها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر

خبرها نحو أعجبني أنك قائم أي قيامك أو ما في معناها نحو أعجبني أن زيدا أخوك

أي أخوته فإن تعذر قدر بالكون نحو أعجبني أن هذا زيد أي كون هذا زيدا

حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولوما ولها صدر

الكلام لدلالتها على أحد أنواع الكلام فتحضيضها لتدل من أول الأمر على أن

الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل في بعض النسخ ويلزمها الفعل

لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضربه أو تقديرا نحو هلا زيدا ضربته

وهلا زيدا تضربه فمعناها إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك

الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع

بمعنى الأمر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات إلا أنها تستعمل

كثيرا في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها

من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات **حرف التوقع** والتقريب

قد سمي بهما لمجيئهما لهما فإن هذا الحرف إذا دخلت على الماضي والمضارع

فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم إنه يضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى

في الماضي التقريب من الحال مع التوقع أي يكون مضمونه متوقعا للمخاطب

واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير قد ركب أي حصل عن

قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيها إذن

ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق

التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع

المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل أي يضاف إلى التحقيق في الأغلب

التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يجيء للتحقيق مجردا عن
معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل
بالقسم نحو قد والله احسنت وقد تعرى بعدها [illegible]

حرفا الاستفهام

الهمزة وهل لهما صدر الكلام لانتقال مهما ما فيخرجها عن الدلالة على احد انواع
الكلام كما مر وقد يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم
وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل فيهما ازيد قائم وهل قام زيد الا ان
الهمزة تدخل على كل جملة سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل
على جملة خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان
تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان حين اي
قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فاذا رات فعلا في
خبرها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان
لم تره في خبرها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار
استعمالها في مواضع لا تستعمل هل لانها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول

اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للاثبات لما دخلت عليه على وجه
الانكار ولا تقول هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف
بالحقيقة لان اصله اتضرب زيدا او هو غيره فحذف مثله وهل
ضعيفة في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول
ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد المستفهم
عن احد الامرين تعين المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب
الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة لان
المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة متعدد لانها للاضراب عن السؤال
الاول والسؤال ثانيا فسؤال احدهما المقدر بالهمزة فان قولك هل زيد عندك
ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع امنتم به وافمن
كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف العاطفة
بخلاف هل لكونها دون الهمزة فلا يتصرف فيها تصرفها

حروف الشرط

ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي
ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل في بعض النحو فانه للاستقبال

ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء كان دخل على المضارع او الماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى
المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا
اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ما هو الغالب نحو لو ضربتني ضربتك ولو تضرب
اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع منى ضربك
ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناها فانه موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر
اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم
لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك
فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما
معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو
بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول
مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله

لفسدتا فانه لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف
فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني وقطع عن المشهور فهم يراه ما ذكره معنى له
بحسب اصله في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور باطل بسبب ان كلا انتفائين معلوم للاخر حيث لو وقع
فلا يتصور هناك الاستدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان
ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدك اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولهذا
استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شيء فربط ذلك الشيء بابعد
النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه
اذا استلزمه الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزمه الكرام الاكرام وثم ما
اي ولو لتعلقهما بالماضي في الامثلة اي فلتعليقه في قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد ولو تملكون انتم
فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلا الفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر فاحد

فطر وأما أنتم فلأنه كان ضميرا متصلا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا
وليس كلمة لو الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل بعد من حذف
الفعل وحده ومن ثمه أي ومن أجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوفة
الفعل أنك بالفتح لا بالكسر لأنه أي أن مع معموله فاعل للفعل المقدر بعد
لو والصالح للفاعلية هو أن المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل أي
بصيغة الفعل موضع منطلق أي في موضع يليق أن يقع فيه منطلق لأن الأصل
في خبر أن هو الإفراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل
المحذوف فيقال لو أنك انطلقت ولا يقال لو أنك منطلق وإنما قال كالعوض
لأن الفعل المقدر لا بد له من مفسر وأن لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت
تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع
خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل
كالعوض وهذا إذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره فإن كان
جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر أن لتعذره
أي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة

اقلام

أقلام فإن الأقلام ليس مشتقا فيوضع فعله في موضعه وإذا تقدم
القسم أول الكلام أي في أول زمان التكلم بالكلام فيصح أن يقال في لكونه
ظرف زمان فاحترز به عن توسط القسم بتقدم على الشرط متعلق بتقدم
لزمه الماضي أي لزم للقسم أن يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا أو معنى
ليكون على وجه لا يعمل فيه أدوات الشرط فيطابق الشرط الجواب حيث يبطل عمل
أدوات الشرط فيه أي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم
والشرط جميعا لأنه يلزم أن يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال وأما
معنى فهو جواب للقسم لكونه الجملة عليه وللشرط أيضا لكونه مشروطا
بالشرط مثل والله إن أتيتني مثال للماضي لفظا وإن لم تأتني مثال للماضي
معنى لأكرمنك وإن توسط أي القسم بين أجزاء الكلام بتقدم الشرط عليه
أو غيره أي تقدم غير الشرط جاز أن يعتبر القسم ويلغى الشرط وأن يلغى القسم
ويعتبر الشرط ويحتمل أن يكون المعنى جاز أن يعتبر الشرط ويلغى القسم
وأن يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك أنا والله إن تأتني آتك فعلى المعنى
الأول هذا مثال لتقدم غير الشرط وجواز إلغاء القسم فيكون باعتبار المقدم

المعنى

وبجواز كليهما على غير ترتيب اللف وعلى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط
وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير اللف وباعتبار جواز
اعتبار الشرط على ترتيبه وانه اتى وانه لا تبلى وانما اوثر في هذا المثال
الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي
في الشرط في مثل صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير
التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو
باعتبارهما جميعا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط
وجواز الغاية فالنشر باعتبار الاول على غير ترتيب اللف وباعتبار الثاني على
ترتيبه ففي كل من المثالين يتضح من حيث المعنى الثاني اختلاف فيهما اعتبارية
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه فان كان رعاية
كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد
اتصال بالمثال بعد الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالا
بهما وتقديرا لقسم كاللفظ اى كالملتفظ به اى في قوة الملفوظ في صحة
الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى

لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
جواب للقسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان يجزم بحذف النون اولى اى
لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما
للتفصيل اى تفصيل ما اجمل المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد
فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بكر فاعرضت عنه او ما اجمل في الذهن ويكون
معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت كلمة اما في القرآن بتقديمها
اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل
وجب تكرارها وقد يستغنى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضدا لغير المذكور
لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما
تشابه فانه ما يقابل اما المذكورة هنا غير مذكور لكنه يفهم بعده فاما الذين ليس
في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات وحكم باب كلمة اما
للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببه الاول للثاني فالتزم ردفه فعلها الذي

هو الشرط وعوض بينهما اي بين امّا وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مّا
في حيزها اي حيز فائها ايّاً من اجزائها لانّه جزء الفاء ايضاً فرضيّاً كان ذلك الجزء
مبتداء نحو امّا زيد فمنطلق او معمولاً لما وقع بعد الفاء نحو امّا يوم الجمعة فزيد
منطلق مطلقاً اي نحو زيداً مطلقاً غير مقيد بحال يجيز تقديم ذلك الجزء على
الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لامّا خاصيةً جواز
التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقاً وقيل القائل المبرد وهو اي ما وقع بينهما
وبين فائها معمول الشرط المحذوف مطلقاً اي معمولية مطلقة غير مقيدة
بحال يجوز التقديم وعدمه مثل امّا يوم الجمعة فزيد منطلق فانّ تقديره
على المذهب الاوّل مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط
الذي هو يكن من شيء واقيم امّا مقامهما ووسط يوم الجمعة بين امّا وفائها
لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار امّا يوم الجمعة فزيد
منطلق كما ترى وامّا على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة
فزيد منطلق فهو معمول لفعل الشرط فلمّا حذف فعل الشرط صار امّا يوم
الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لامّا خاصية جواز التقديم اصلاً

وقيل

وقيل والقائل المازني انّه كان ما متوسطاً بين امّا وفائها جاز التقديم
على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فهذه قبيل القسم الاوّل
وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدّم على الفاء والّا اي وان لم يكن جاز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل الضم لهما مانع آخر مثل امّا يوم الجمعة فانّ زيداً
منطلق فانّ ما في حيّز انّ لا يعمل فيما قبلها فهذه قبيل القسم الثاني وهو
ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل جمع بينهما ان لا يكون وراء
الفاء مانع آخر وبينما ان يكون فجعل لامّا في الاوّل حكم الامتناع في
الاوّل دون الثاني وهذا تقدير نظم الكلام اذا كان ما بعد امّا
منصوباً وامّا اذا كان مرفوعاً نحو امّا زيد فمنطلق فتقديره على المذهب
الاوّل مهما يكن من شيء فزيد منطلق فاقيم امّا مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين امّا والفاء لما ذكر فصار امّا زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولاً وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق فاقيم
امّا مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار امّا زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل
المحذوف وامّا تقديره على تقدير الرفع بما ذكر زيد فهو منطلق بصيغة

الفعل المخاطب المعلوم على انه يكون الغائب المجهول على انه يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل الفعل المحذوف ونقدره على تقدير النصب بهما اذكر يوم الجمعة
بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به
للفعل المحذوف فوجب بغير ظاهر معانيه يوهم جواز امرا يدا فيتلفظ بالنصب
بتقدير اذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجوازا ما يوم الجمعة فيه فيتلفظ
برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف
واما مثل المضاف فنحو يا والطة بنى اما وفانها منصوبة لفظا مثله
كونهما مرفوعة لكنهما **حرف الردع** كلا الردع هو الزجر والمنع
نقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اى ليس الامر كما تقول
وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال افعل كذا كلا اى
لا اجابة لك في ذلك وقد جاء كلا بمعنى حقا فالمقصود منه تحقيق مضمون
جملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال
انه اسم لكونه لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ومشابهة معناه بمعناه لانه
ردع المخاطب عما يقوله كقولك القصد لكنه النحاة حكموا فيه اذا كان بمعنى

قفا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم
يخرجه ذلك عن الحرفية **تاء التأنيث الساكنة** لا المتحركة لانها
تختص بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتأنيث
المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء
ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
فتنبه من اول الامر بكونها على بناء ما الحقته وحركتها تدل على اعرابه
وليه لانها كالجزء الاخر مما تلحقانه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا
غير مؤنث حقيقي فخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه
او فهو اى الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والاتصال وهذه
المسألة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام
المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التأنيث واما الحاق علامة
التثنية وجمعها اى جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا
الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل
احتياج المسند اليه على علامة التأنيث لان التثنية قد يكون معنويا او

الحاقها وملائمة التثنية والجمع غالبا لظاهرها غاية الظهور فاذا الحقت
على صيغتها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل
هي حروف دالة على ان الفاعل اثنان او جمع كتاء التانيث
وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف
ضمائر وابدال الظاهر منها فالنحاة في مثل هذا الابدال ما رجحوا بدل
الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما

التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي به ما
ينون الشيء اعني النون تنوينها تعبيرا لحدوثه فهو وضع لها في المصدر
من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح
نون ساكنة اي بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى
وهي ساكنة نون لدى ولدن فلم يكن واما لها فاخرجها بقوله تتبع حركة
الآخر اي آخر الكلمة فانه هنا التنوين واو آخر تلك الكلمات لا توابع
حركاته واخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لانه المبادر
منهما بعينها الآخر لحروف قيامه من غير كل شيء وههنا الحركة متصلة باخر الكلمة

والتنوين

التنوين فان قلت آخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت
المبادر من الآخر هو الحرف الاخير وهو بعد آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم
في الفعل لا للتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض بالنون
في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود
تطفل العارض المعروض وليس نون انطلق كذلك بل يقارنها حركة لام الرجل
بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي
كون الاسم لم يشبه الفعل بان وجد فيه المعنيان في منع الصرف فلا ينصرف
معناه في غير المنصرف والتنكير وهو لفظ فرق بين المعرفة والنكرة فهو الدال
على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير
التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون
واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعل
علما لشخص تمحض فقط للتمكن والعوض وهو ما لحق آخر الاسم عوضا عن المضاف اليه
لفظا فيها على آخر الكلمة نحو حينئذ اي حين اذ كان كذا فالحين مضاف الى اذ واذ كانت

مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف لحقها
التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك في حينئذ وساعتئذ
ويومئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم وهو كل قائم
اي كل واحد قائم وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر
السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كالواو وعلامة في جمع
المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخره
ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سمي به مسلمات
مثلا امراة يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لما ثبت للعلتين العلمية
والتانيث والظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم ما عوض المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير
اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب
لحمل التنوين عليه والترنم وهو الحق في الابيات والمصاريع لتحسين
الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من محاسن
الغناء وانما اختص بالحاق اواخر الابيات والمصاريع فان كان

الحروف

الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائز بل واقع كما يشاهد من اصحاب
الغناء لان محل التغني به انما هو الاخر لئلا يخل بسلك النظم بتخلله بين
كلمات الابيات والمصاريع فلا يخل بنظم المعاني وهو اما ملحق بالقافية
المطلقة وهو ما كان روى فيها متحركا فيستبع بالاشباع حركته واحد من الالف
والواو والياء فسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق
الصوت بامتدادها فلحوق التنوين بهذه القافية انما يكون باسقاط حروف
الاطلاق فيه كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان
اصبت لقد اصابن فروى هذا البيت بالياء وهو محل وحصل بالاشباع فيها
الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما ملحق بالقافية
المقيدة وهي ما كان روى فيها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت
مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد فيها لانه ليس هنا حركة يحصل
من اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كما في قول الشاعر وقاتم
الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي
القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحرك

عند التغني بالفتح او الكسر والحقا بهما النون فيفيد الترنم والخفة ويسمى
هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد
جاوز به البيت بحرفٍ فهذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع
وليس للقسم الاول اسم يخصه **واعلم** ان تنوين الترنم ليس
موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان
معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى
من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة
المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار
الوضع في بعضها ايضا تامل **و يحذف** اي التنوين وجوبا من العلم
حال كونه **موصوفا بابن** حال كون الابن **مضافا الى علم آخر** نحو جاءني زيد
بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين العلمين احدهما موصوف به
والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا
بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان ابن فلان لانه كناية عن العلم
ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو

جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف
من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن
الابن صفة نحو زيد ابن عمرو خبرا عنه وحكم الابنة حكم الابن في جميع
ما ذكر الا في حذف همزتها فانها لا تحذف خطا عند عدم اللبس بينه وبين بنت
في مثل هند ابنة عاصم **نون التاكيد** قسمان **خفيفة ساكنة**
لانها مبنية والاصل في البناء السكون **ومشددة مفتوحة** لثقلها وخفة
الفتحة **مع غير الالف** اي غير الف التثنية نحو اضربانّ والف الجمع اي الف الفاصل
بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر معهما لشبهها
فيهما بنون التثنية **تختص** اي نون التاكيد **بالفعل المستقبل** الكائن في صيغة
الامر نحو اضربن بالخفيفة واضربنّ بالمشددة **والنهي** نحو لا تضربن **والاستفهام**
نحو هل تضربن **والتمني** نحو ليتك تضربن **والعرض** نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلن كذا بالخفيف والمشدد في جميع هذه الامثلة
وانما اختص بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي
والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا **وقلّت** اي نون التاكيد

في النهي فلا يقال زيد ما يقوم من الافعال لخلوه عن معنى الطلب فانما جاز
فلهلا لشبهه بالنهي وكثرتها اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه
المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل
عنه وهو القسم من غير ان يؤكده بما يتصل به وهو النون بعد ما صلح له وفي
وفي قوله لزمتها اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما هو مثبت القسم غير لازم
بل جائز وكثرتها اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه
لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا يستعمل المقصد على غيره وما قبلها
اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين اذا شرط في التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المدغمة كلمة اخرى
او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المدغمة اذا لم يشترط في التقاء الساكنين
ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوف لالتقاء
الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المدغمة وما قبلها فيما
عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان

او مخاطبا

او مخاطبا والمؤنث الغائب مفتوح طلبا للخفة فقط انما عدا ذلك
المذكور يشمل المثنى وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقط ونقول
في المثنى وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الامثلة عنه فنقول
في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنانّ في جمع المؤ
بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات ولا تدخلهما اي المثنى وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده و
ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النونان
الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز
اي واو جمع المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة معنى يعني
وجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة فتحذف
الواو والياء او تحركهما ضما او كسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الاخر عند لحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع
المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وبدون

شبهاً بالجمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحو
اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير بارز وهو الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ
واخشَ فالنون مع الضمير البارز كالمنفصلة فتقول اغزُنَّ وارمُنَّ يا قوم
بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفرة وارموا الغرض وكذا اغزِنَّ
وارمِنَّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشوُنَّ كما ضممتها مع المنفصلة
نحو اخشوُا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول
اخشيِنَّ كاخشيِ الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو الواحد المذكر
نحو اغزُ وارمِ واخشَ فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ونعني
بها لام الفعل تقول اغزوَنَّ وارميَنَّ واخشيَنَّ برد اللامات وفتحها
كما تقول اغزوا وارميا واخشيا وضمة اي لاجل انه مع غير الضمير
البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ في هل ترى
كما يقال تريانّ هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح
مع المتصل وهل ترونّ في هل ترون باسقاط نون الجمع ولحاق نون التأكيد

وضمّ الواو كضمّها في لم تروا القوم وهذا مثال ما فيه ضمير بارز بضمّ
لاجل النون وهل ترينّ في هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم تري القوم
هذا مثال ما فيه ضمير بارز بكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل ترينّ لا على
ترينّ او من ثمه قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في
اغزوا واغزنّ في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم
واغزنّ في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل اغزي القوم وهذه
الامثلة وقعت على ترتيب تركيبها الواقع في كتاب الشرح بعضها لما هو مع
الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما لا
اشتباه فيه والنون الخفيفة تحذف للساكن اي لالتقائها الساكن المذكور
بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر
لا تهينَ الفقير علّك ان تركع يوماً والدهر قد رفعه اي لا تهيننْ حذف
النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها
لتدل عليها ولا كان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما حرك
التنوين وقايستها وانما لم يحرك لانحطاط مرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما

بحذف الالف لكون الالف اصلا في الفعل فرعا وكذا الخفيفة في حال الوقف
على ما قبلها بحذفها اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فرح
ما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغزوا واغزي وقلت
اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد الى
المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم في الوصل والخفيفة ليست بلازمة فجعل اللازم
مزيته باتقاء الاثر على ما ليس بلازمة والخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقوله
فاضربا اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب
الفا واذا انضم وانكسر تحذف نحو اضربن فزا واضربي في فروا وانتم لي خير
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

اللهم اجعل خاتمة امرنا خيرا والحقنا من شيعة سرور نا ضرا وده
وجعل نوناتنا نقائضا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقع الندامة منقلبا
بالفا دائما بعبودتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو

ارغام الضلال الذين كافة وعلى مظهر الاستعام بجماله كافة وعلى
اله واصحابه وعلى من تبعهم في زمرة احبابه قد استراح من تحرير الاشباح
لنقل هذا الشرح منه تعالى الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي
وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته للاعراض والاعواض عن
مطالبة الاغراض والاعواض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر
رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة

بتوفيق الله تعالى تم الكتاب بيد العبد الفقير حسين
بن محمد السلطي في شهر صفر المظفر ربيع الاول
في اليوم الثاني ضحوة السبت ...
اللهم اغفر لكاتبه ولصاحبه ولناظره
بحق من خلق لاجله السموات والارض
... وسلم المطلوب
من الناظرين الى هذا
الكتاب ان يدعوا
للكاتب
بالمغفرة